١٩-٢١/١٠/١٤٣١هـ
فندق شيراتون الدمـــام

ملتقى

الخطابيين الخطابات

في المجتمع السعودي

تأهيل علمي وشرعي و ضبط اجتماعي و رسمي

المنظمون

وئام
WEAAM
أرعايـــة أسريـــة

رؤيـــة
RO'YAH
For Social Studies للدراسات الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الجليل المتعال .. الحمد لله القائل (ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها) والصلاة والسلام على نبي الهدى والرحمة محمد بن عبدالله صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى الدين أما بعد..

فإن الخطابين والخطابات ودورهم في تنمية المجتمع على أسس سليمة و طرق قويمة لهو مطلب شرعي واجتماعي ، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، والزواج عبادة وسكن بدايته اختيار شريكة الحياة ،ة والخطبة مفتاحها ،وهذا الملتقى العلمي الذي يجتمع فيه من أصحاب المعالي والفضيلة والسعادة والأساتذة من متخصصين ومهتمين ومسؤولين لهو بداية خير بإذن الله لتقليل العوانس وضمان التوفيق على أسس شرعية وتربوية واجتماعية صالحة تبني أسرة مستقرة ينفع الله بها العباد والبلاد وتكون لبنة صالحة في أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

فجزى الله ولاة أمرنا وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد وسمو نائبه على دعم العمل الخيري في المنطقة كما الدعاء موصول لكل من ساهم وشارك برأي أو مال أو مشورة ، نسأل الله أن يبارك في جهود العاملين في جمعية وئام ومركز رؤية وأن ينفع بهذه الأطروحات أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

رئيس مجلس إدارة وئام

صالح بن حمود اللحيدان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد ..

إنه لمن دواعي سعادتنا أن تجتمع هذه الكوكبة المباركة من مسؤولين وباحثين بشؤون الأسرة سعيا لإضافة نوعية تسهم في خير ورفاهية المجتمع،إذ يأتي هذا الملتقى في ظل خطة التنمية التاسعة التي أقرها المقام السامي والتي جاء التركيز فيها على تكوين أسرة ومجتمع مستقر .

إن من أهداف وئام : دعم البحوث والدراسات المتعلقة بالأسرة ، وانطلاقا من هذا الهدف الاستراتيجي شرفت وئام بالتعاون مع مركز رؤية للدراسات الاجتماعية بالقصيم بعقد هذا الملتقى : (نحو تأهيل علمي وشرعي و ضبط اجتماعي ورسمي للخطابين والخطابات في المجتمع السعودي) و الذي يهدف للخروج برؤية متكاملة لمن يمتهن التوفيق بين راغبي الزواج لعلها تسهم في علاج قضية حساسة من قضايا مجتمعنا الغالي .. إذ لا يخفى على المهتمين إحصاءات العنوسة والطلاق التي باتت تقلق المجتمع فهي خطر على الدين والقيم والأخلاق ..

واسمح لي أيها القارئ الكريم في هذه العجالة أن أشير إلى جمعية وئام هي جمعية ناشئة عمرها التأسيسي سنة ونصف ،وعمرها التشغيلي ستة أشهر فقط .. قدمت وئام خلالها بفضل الله تعالى ثم بدعم حكومتنا الرشيدة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية وأهل الخير والسعة دعمو جميعا برامجنا من تأهيل أسري لأكثر من ألفين وخمسمائة شاب وفتاة ومساعدات مالية لخمسمائة وعشرين شاب وفتاة بحوالي ثلاثة ملايين ريال وهي لا تزال تحث الخطى لتقديم ما يرقى بالمجتمع ويسهم في علاج قضاياه ..

ختاما ..كل الشكر بعد شكر الله تعالى لفريقي وئام ورؤية ولكل من شارك من مقدمين ومحاورين ومشاركين فالله نسأل أن يجزل للجميع الأجر والثواب وأن يبارك في هذا العمل ليكون نافعا صوابا خالصا لله.

الدمام ١٤٣١/١٠/٢٠هـ

محمد بن عبدالرحمن العبدالقادر

الأمين العام

الخطابون الخطابات

في المجتمع السعودي

تأهيل علمي وشرعي و ضبط اجتماعي و رسمي

أهداف البرنامج

١-إمكانية إستحداث تخصص علمي (دبلوم و نحوه) ، يتم اجتيازه لمن يرغب في العمل بمهنة الخطّابين و الخطّابات .

٢-إمكانية الإعتراف و الإقرار الرسمي و الشرعي لمهنة الخطابين و الخطابات في ضوء توجيهات القرآن الكريم و السنة النبوية ، و وفق عادات و تقاليد المجتمع .

٣-تحديد و تفعيل الآليات الشرعية للتوفيق بين راغبي الزواج من الجنسين ، مع إمكانية وضع دليل إرشادي للتوفيق بين الزوجين تعتمده لجان تيسير الزواج و الجمعيات الخيرية حسب تجاربها و خبرتها في هذا المجال .

٤-تفعيل التعاون و التنسيق بين العاملين على التوفيق بين راغبي الزواج على مستوى مناطق المملكة مع أهمية الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمهنة .

على أن تسهم الأفكار المطروحة في اللقاء و النقاش الموضوعي في خلق اتجاه عام يدعو لإدراج مهنة الخطابين و الخطابات وفق أسس و ضوابط علمية و شرعية و مؤسسية يقرها و يعترف بها المجتمع .

فكرة البرنامج

تدور الفكرة الرئيسة للقاء حول : ضرورة النظر في مسألة الخطابين و الخطابات في المجتمع السعودي ، و كيف يمكن تطوير هذه المهنة و الاعتراف و الإقرار الرسمي بها ، مع تحديد نوع التعليم العلمي المطلوب لتأهيل من يعمل في مجال التوفيق بين راغبي الزواج أو التعارف بين الجنسين بهدف الزواج .

محاور اللقاء

يسعى النقاش و الحوار العلمي لتغطية المحاور الآتية :

١- ضرورة التأهيل العلمي لتخريج و تأهيل الخطابين و الخطابات في المجتمع السعودي ، و ذلك بالدعوة لوجود تخصص شرعي / اجتماعي (دبلوم) جديد بالجامعات و المعاهد العلمية يؤهل المنتسبين إليه ، و يتيح تخريج خاطب مؤهل و خاطبة مؤهلة مع إمكانية تعديل المسمى .

٢- وضع تصور لمفردات المقررات و الدورات التدريبية الملائمة و المناسبة لتأهيل الخطابات و الخطابين .

٣- تحديد الضوابط و الوسائل الاجتماعية و الشرعية من الكتاب و السنة حول كيفية التوفيق بين راغبي الزواج ، مع توضيح آداب الخطبة و الشروط العامة لها ، و أسس الاختيار مع مراعاة العادات و التقاليد النبيلة السائدة في كل منطقة .

٤- اقتراح أي الجهات الرسمية (الوزارات ، المؤسسات) التي من المفترض أن ينضم تحتها و تشرف على عمل الخطابين و الخطابات .

٥ - إبراز حاجة المجتمع السعودي لمكاتب رسمية لها مرجعية شرعية / اجتماعية يعمل من خلالها الخطابون و الخطابات .

٦ - ما مدى رغبة إقبال الطلاب و الطالبات على دراسة مثل هذه التخصصات ؟

٧- و ما الأسس التي يتم قبول الملتحقين من الراغبين بمثل هذا التخصص لو وجد ؟

قائمة الحضور للحلقة العلمية

م	الاســـــم	الوظيفة
١	الاستاذ عبدالله بن محمد البحير	مهتم بموضوع الحلقة
٢	الاستاذ محمد الدوسري	مهتم بموضوع الحلقة
٣	الاستاذ محمد الهويمل	المشرف على موقع الالفة الالكتروني للزواج
٤	الاستاذ خالد عمر علي عطية	مشرف برامج عامة وتدريب
٥	الدكتور عبدالعزيز بن صالح المطوع	رئيس قسم التربية و علم النفس بجامعة الدمام
٦	الاستاذ عبداللطيف بن يوسف المقرن	مساعد مدير مركز التوجية و الارشاد بجامعة الملك فهد للبترول و المعادن
٧	الدكتور ابراهيم الصيخان	مدير التدريب و الابتعاث بالادارة العامة للتربية و التعليم بالمنطقة الشرقية
٨	الدكتور علي الشبيلي	عضو هيئة التدريس بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض
٩	الدكتور مشبب القحطاني	مشرف تربوي بالادارة العامة للتربية و التعليم و مأذون انكحة
١٠	فضيلة الشيخ محمد المنجد	المشرف على موقع الاسلام اليوم
١١	الدكتور محمد العقيل	استاذ الفقة المشارك بجامعة الامام محمد بن سعود بالاحساء
١٢	معالي الشيخ الدكتور فؤاد الماجد	قاضي بمحكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية
١٣	فضيلة الشيخ راشد الجلاجل	عضو هيئة التحقيق و الادعاء العام و مدير مركز التنمية الاسريه بحفر الباطن
١٤	فضيلة الشيخ هتلان الهتلان	قاضي محكمة الخبر العامة
١٥	فضيلة الشيخ عبداللطيف بن ابراهيم المحيش	مشرف تربوي بالادارة العامة للتربية و التعليم
١٦	فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرزاق الغديان	نائب رئيس محكمة الخبر العامة
١٧	الدكتور عبدالواحد بن حمد المزروع	عميد كلية التربية بجامعة الدمام
١٨	الدكتور انس بن عبدالوهاب زرعة	نائب رئيس الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج و التوجية الاسري بجدة
١٩	الدكتور محمد بن عبدالله الدويش	استاذ التربية و علم النفس بجامعة الامام محمد بن سعود بالرياض و المشرف على موقع المربي
٢٠	فضيلة الشيخ فالح عبد العزيز الفالح	قاضي بمحكمة الخبر العامة
٢١	سعادة الاستاذ سمير المقرن	مدير عام معهد الادارة العامة بالمنطقة الشرقية
٢٢	الاستاذ ابراهيم السلطان	محاضر بقاعدة الملك عبدالعزيز البحرية و مدير مكتب دعوة الجاليات بالجبيل

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي

٢٣	سعادة المهندس موسى الموسى	المدير التنفيذي لمؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي و عائلته الخيرية
٢٤	سعادة الاستاذ عبدالرحمن العيسى	مدير عام ديوان الخدمة المدنية بالمنطقة الشرقية المساعد
٢٥	سعادة اللواء سعد مصلح الثبيتي	مدير شرطة المنطقة الشرقية
٢٦	سعادة الدكتور سمير العمران	مدير عام التربية و التعليم بالمنطقة الشرقية بنات
٢٧	الدكتور صالح الدوسري	مدير عام التربية و التعليم بالمنطقة الشرقية بنين سابقاً
٢٨	سعادة الاستاذ محمد العواص	مدير عام الاحوال المدنية بالمنطقة الشرقية
٢٩	فضيلة الشيخ عبدالرحمن الشنفري	مستشار بمركز الدعوة و الارشاد بالمنطقة الشرقية
٣٠	الاستاذ خليل القصيمي	المدير التنفيذي لمؤسسة سليمان الراجحي بالمنطقة الشرقية
٣١	معالي الشيخ عبدالرحمن الرقيب	رئيس محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية
٣٢	فضيلة الشيخ عبدالعزيز السويدان	المدير التنفيذي لمؤسسة ابن المبارك لخدمة المجتمع
٣٣	فضيلة الشيخ سلطان العويد	نائب رئيس مجلس ادارة جمعية وئام
٣٤	الدكتور إبراهيم بن عبد الله الدويش	أستاذ مشارك بكلية العلوم والآداب بالقصيم
٣٥	الدكتور صالح بن حمد العساف	أستاذ بكلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٣٦	الدكتور عبد الله بن ناصر السدحان	دكتورفي علم الاجتماع والوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية
٣٧	الدكتور محمد بن إبراهيم السيف	أستاذ الدراسات الاجتماعية بكلية الملك فهد الأمنية
٣٨	الدكتور ناصر بن صالح العود	أستاذ بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
٣٩	الدكتور أحمد بن موسى الضبيان	مدير عام الشؤون الإعلامية في مجلس التعاون
٤٠	الدكتور إبراهيم بن صالح التنم	مستشار اسري وشرعي ورئيس قسم الشريعة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء
٤١	الدكتور فهد بن محمد المطلق	مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية بالقصيم
٤٢	الدكتور عبد العزيز بن عبد الله المقبل	مستشار وخبير اسري – عضو ومستشار في مكتب التوفيق الخيري في بريدة
٤٣	الاستاذ محمد بن عبد الكريم الجمحان	مدير مشروع التوفيق الخيري لراغبي الزواج في بريدة
٤٤	الدكتور علي بن فريح العقلا	أستاذ مساعد في جامعة القصيم
٤٥	الدكتور ناصر الصائغ	وكيل شؤون الطلاب في كلية العلوم والآداب بالقصيم
٤٦	الدكتور عدنان عبد العزيز الخطيري	مستشار اسري - رئيس قسم التعريف الراغبي بالزواج بالجمعية الخيرية
٤٧	الاستاذ فؤاد بن عبد الرحمن الدقيل	مدير مركز تيسير الزواج بالشرقية
٤٨	الدكتور سلطان بن عبد الله الجربوع	مدير مشروع تيسير الزواج بمنطقة القصيم - الرس

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي
تأصيل علمي وشرعي و ضبط اجتماعي ورسمي

٤٩	المهندس خالد بن إبراهيم العرفج	المشرف العام على التنمية الأسرية بالدمام
٥٠	الدكتور عبد العزيز بن محمد السيف	مركز التنمية الأسري بالدمام
٥١	الدكتور خالد بن سعود الحليبي	مستشار اسري
٥٢	الدكتور محمد الشويعر	عضو بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني
٥٣	الدكتور عبد الله بن عمر الصقهان	عضو بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ومدير إدارة التدريب
٥٤	الاستاذ علي بن محمد بن عبد الله العايد	رئيس لجنة التوفيق والسعي بمشورع تيسير الزواج
٥٥	الدكتور عبد الرحمن عبد الله الصبيحي	دكتوراه في علم النفس
٥٦	الدكتور منصور بن عبد الرحمن العسكر	علم اجتماع
٥٧	الدكتور خالد بن رشيد النويصر	استاذ بكلية التربية بجامعة الدمام
٥٨	الاستاذ فرحان بن صالح الشمري	استشاري أسري
٥٩	الاستاذ عبد الرزاق سعود الشغيدلي	رئيس لجنة التوفيق والسعي بمشورع تيسير الزواج بحائل
٦٠	الاستاذ عبد الله الدعجان	رجل أعمال
٦١	الدكتور سليمان بن عبد الله الدويش	أستاذ بكلية التربية بجامعة الملك سعود
٦٢	الاستاذ أحمد فتحي زكي	سكرتير
٦٣	الاستاذ محمد محي الدين كيلاني	عضو لجنة التوصيات
٦٤	الاستاذ عبداللطيف بن عطية الحارثي	عضو لجنة التوصيات
٦٥	الاستاذ محمد بن عبدالله القحطاني	عضو لجنة التوصيات
٦٦	الدكتور علي بن فريح العقلا	عضو لجنة التوصيات
٦٧	الاستاذ بدر صالح الغامدي	عضو لجنة التوصيات

فريق العمل في الملتقى

م	الإسم	نوعية المشاركة
١	محمد العبدالقادر	المشرف العام
٢	عبدالله الحاضر	مسؤول التنفيذي
٣	عصام الصفيان	مسؤول الاستقبال والإسكان
٤	عبدالرحمن الخضير	مسؤول العلاقات العامة والإعلام
٥	حمدان سفر	مدير المركز الإعلامي
٦	محمد الحقيل	التصوير والتوثيق
٧	إياد الصالح	منسق شؤون النساء
٨	عادل العتيبي	الاستقبال والإسكان
٩	عبدالله الحويجي	الاستقبال والإسكان
١٠	بندر الزهراني	الاستقبال والإسكان
١١	عاصم العبدالقادر	التشريفات والتقديم
١٢	فهد السليم	التشريفات والتقديم
١٣	محمد الدخيل	التشريفات والتقديم
١٤	يزيد السويلم	التشريفات والتقديم
١٥	محمد الدخيل	التشريفات والتقديم

الوقـــت	الزمن	فقرات البرنامج
٨:٣٠ ص – ٩:٠٠ ص	نصف ساعة	تسجيل الحضور
٩:٠٠ ص – ٩:٠٥ ص	(٥ دقائق)	كلمة تقديم
٩:٠٥ ص – ٩:١٠ ص	(٥ دقائق)	القرآن الكريم
٩:١٠ ص – ٩:١٥ ص	(٥ دقائق)	كلمة الأمين العام لجمعية ونام / محمد عبدالرحمن العبدالقادر
٩:١٥ ص – ٩:٢٥ ص	(١٠ دقائق)	كلمة الجلسة للأمين العام لمركز رؤية للدراسات الاجتماعية الشيخ الدكتور إبراهيم الدويش الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية كلية العلوم والآداب . جامعة القصيم
الجلسة الأولى : ورقتان من (٩:٢٥) ـ (١١:٣٥) صباحاً		
٩:٢٥ ص – ٩:٤٥ ص	(٢٠ دقيقة)	الورقة الأولى: أحكام الخطيب (الوسيط بين الزوجين) في الفقه الإسلامي الدكتور إبراهيم بن صالح التنم مستشار اسري وشرعي، رئيس قسم الشريعة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الإحساء
٩:٤٥ ص – ١٠:٠٥ ص	(٢٠ دقيقة)	الورقة الثانية: نحو ضبط اجتماعي ورسمي لتسهيل الزواج في المجتمع السعودي: رؤية تربوية مقترحة الدكتور صالح بن حمد العساف أستاذ بكلية التربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
١٠:٠٥ ص – ١١:٣٥ ص	ساعة ونصف	حوار ومداخلات (رئيس الجلسة) (بمعدل ثلاث دقائق لكل متحدث)
١١:٣٥ ص – ١٢:٠٥ ظ	نصف ساعة	راحـة وصلاة الظهـــر
الجلسة الثانية : ورقتان من (١٢:٠٥) ـ (٢:١٥) ظهراً		
١٢:٠٥ ظ – ١٢:٢٥ ظ	(٢٠ دقيقة)	الورقة الثالثة: نظرة اجتماعية للتغيّر في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي الدكتور عبدالله بن ناصر السدحان الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية، المستشار الاجتماعي في مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج
١٢:٢٥ ظ – ١٢:٤٥ ظ	(٢٠ دقيقة)	الورقة الرابعة: حاجة المجتمع السعودي لمكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية لعمل الخطابون والخطابات الدكتور محمد بن إبراهيم السيف، أستاذ علم اجتماع، مستشار الأمن الفكري في وزارة الداخلية
١٢:٤٥ ظ – ٢:١٥ ظ	ساعة ونصف	حوار ومداخلات (رئيس الجلسة) (بمعدل ثلاث دقائق لكل متحدث)
٢:١٥ ظ – ٢:٣٠ ظ	(١٥ دقائق)	النتائج والتوصيات والختام وشكر الحضور
٢:٣٠ ظ – ٣:٣٠ ظ	ساعة	تناول الغداء وتوديع المشاركين

الخطابون في المجتمع السعودي

الفعاليات المصاحبة - دورات تدريبية - رجال / نساء

اليوم		المقدم	اسم البرنامج	الوقت	المكـــــان	القاعة
الثلاثاء ١٤٣٠/١٠/١٩هـ	رجال	د. إبراهيم عبد الله الدويش	إدارة الأولويات الصخور الكبيرة أولاً	٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	فندق شيراتون الدمام	قاعة العقيق
الأربعاء ٢٠ /١٠ /١٤٣٠ هـ	رجال	أ.خالد عمر عطية	الحوار الزوجي	٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	فندق شيراتون الدمام	قاعة اليمامة
		د. محمد عبد الله الدويش	القيم كيف نعززها في نفوس الأولاد	٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	فندق شيراتون الدمام	قاعة الدارين
		د. خالد السعدي	مهارات التعامل مع الأطفال	٤:٠٠ – ٦:٣٠ م	فندق شيراتون الدمام	قاعة العقيق
		د. خالد السعدي	حاجات المراهقين	٧:٠٠ -١٠:٠٠م	فندق شيراتون الدمام	قاعة العقيق
نســـاء	نساء	أ. هيفاء سعد القروني	احتواء الخلافات الزوجية	٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	فندق الدمام (خلف فندق الشيراتون)	
الخميس ٢١ / ١٠ /١٤٣١ هـ	رجال	د. علي محمد الشبيلي	ميزانية الأسرة	٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	فندق شيراتون الدمام	قاعة اليمامة
		د. خالد سعود الحليبي	حل المشكلات	٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	فندق شيراتون الدمام	قاعة العقيق
		د. عبد العزيز صالح المطوع	تربية المراهق	٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	فندق شيراتون الدمام	قاعة الدارين
نســـاء	نساء	أ. فريال عبد الله الطيار	أسرة إيجابية	٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	فندق الدمام (خلف فندق الشيراتون)	

الخطابة في المجتمع السعودي

السيرة الذاتية للدكتور / صالح بن حمد العساف

أولاً: بيانات شخصية:-

الاسم: صالح بن حمد بن محمد العساف تاريخ الميلاد: ١٣٧٠هـ مكان الميلاد: عيون الجواء /القصيم المملكة العربية السعودية

الحالة الاجتماعية: متزوج وأب لـ [ثلاثة أولاد وخمس بنات]. العنوان: المملكة العربية السعودية - ص.ب ١٠٠٩١ الرياض ١١٤٣٣

الهاتف : جوال: ٠٠٩٦٦٥٠٥٢١٧٨٠٢ منزل : ٠٠٩٦٦١٢١٠٠٩٩٠ مكتب : ٠٩٦٦١٢٥٨٥٩٤٣

اللغة : الإنجليزية البريد الإلكتروني : shalassaf@yahoo.com

ثانياً: المؤهلات العلمية:-

المؤهل	سنة التخرج	التخصص العام	التخصص الدقيق	اسم المدرسة أو الجامعة
الابتدائية	١٣٨٣هـ	-	-	مدرسة عيون الجواء
المتوسطة	١٣٨٧هـ	-	-	المعهد العلمي ببريدة
الثانوية	١٣٨٩هـ	-	-	المعهد العلمي ببريدة
الليسانس	١٣٩٣هـ	علوم اجتماعية		جامعة الإمام محمد بن سعود لإسلامية
ماجستير MA	١٩٧٨م	تربية	أصول تربية	جامعة غرب متشجن الأمريكية
دكتوراه Ph.D	١٩٨٢هـ	تربية	مناهج بحث تربوي	جامعة ولاية متشجن الأمريكية

ثالثاً: التعاون الخارجي، منه:-

اسم الجهة	المقـر
مكتب التربية العربي لدول التعاون	الرياض
المركز العربي للدراسات الأمنية (جامعة نايف)	الرياض
المعهد العربي للثقافة العالمية	بغـداد
الرئاسة العامة لرعاية الشباب	الرياض
معهد الإدارة العامة	الرياض
وزارة التربية والتعليم	الرياض
جامعة الملك سعود	الرياض
جامعة أم القرى	مكة المكرمة
الجامعة الإسلامية	المدينة المنورة
جامعة الملك خالد	أبها
مؤسسة رأس الخيمة للقرآن الكريم وعلومه	رأس الخيمة
الرئاسة العامة لتعليم البنات	الرياض
مؤسسة مناهج العالمية	الرياض

خامساً: الإنتاج العلمي:-

عنوانه	
أ/ الكتب المنشورة:	المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية.
	دليل الباحث في العلوم السلوكية.
	التقويم الذاتي للباحث في العلوم السلوكية.
	المرأة الخليجية والعمل في مجال التربية والتعليم.
	تربية الأطفال مجهولي الهوية.
	مؤشر حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في التربية.
	المؤسسات التعليمية السعودية في الخارج.
ب/ بحوث منشورة	لماذا ينتقل مدرسوا المرحلة المتوسطة والثانوية من التدريس.
	الاستبانة: مفهومها . تصميمها . اختبارها.
ج/ بحوث غير منشورة:	نحو إستراتيجية وطنية للبحث التربوي.
	التجربة السعودية في نشر العلوم الإسلامية.
	محاضن الشباب ورسالتها التربوية.
	المساهمة في بعض التحقيقات والمقابلات العلمية في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة.
	دراسة عن الأيتام ومن في حكمهم.

الخطابون الخطابات في المجتمع السعودي

الخطابون الخطابات
في المجتمع السعودي
تأهيل علمي وشرعي و ضبط اجتماعي و رسمي

نحو ضبط اجتماعي ورسمي لتسهيل الزواج في المجتمع السعودي
رؤية تربوية مقترحة ،،

ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الحواري الثامن بعنوان:
(نحو تأهيل علمي وشرعي وضبط اجتماعي ورسمي للخطابين والخطابات في المجتمع السعودي)
والذي ينظمه مركز رؤية للدراسات الاجتماعية والجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج
والرعاية الأسرية (وئام) بالمنطقة الشرقية
خلال الفترة ١٩-٢١/ ١٠/ ١٤٣١هـ الموافق ٢٨-٣٠/ ٩/ ٢٠١٠م

إعداد
أ.د / صالح بن حمد العساف
أستاذ بكلية التربية جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة :

شرع الله عز وجل الزواج لعمارة الأرض منذ أن خُلق آدم عليه السلام وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . ولهذا فقد فطر الله عز وجل الإنسان عليه كائناً ما كان ذكراً أو أنثى، مسلماً أو كافراً، بل انه سبحانه فطر بقية الكائنات الحية عليه لنموها وتكاثرها وحاجة الإنسان لها.

ولهذا تباينت الشرائع في تطبيقه، واجتهد الإنسان في محاولته للوصول إلى تحقيقه بين مقل ومكثر، ومصيب ومخطئ.

ولكن يبقى المنهج الرباني هو الملاذ الآمن لتحقيق زواج آمن وعلاقة أسرية ناجحة تهتدي بهدي الله وسنة رسوله ، يكفل حياة سعيدة، وغداً مشرق للزوج والزوجة ليتعاونا معاً على إيجاد بيئة أسرية تربوية ينشأ الناشئ فيها مطيعاً لربه، صحيحاً في بدنه، معطاء لذاته ولمجتمعه.

هذه القيمة للزواج جعلت منه ظاهرة اجتماعية ذات مراحل متعددة:

- تبدأ بالرغبة وما تستدعيه من بحث عن الطرف الآخر (زوج أو زوجة).
- تتلوها مرحلة الإعلان وتحقيق الرغبة (الخطبة).
- وتنتهي بمراسم الزواج.

تباينت الشعوب والمجتمعات في سلوكها في تنفيذ كل مرحلة، وتأثرت على مرّ العصور بالعادات والتقاليد، فما يتم في مجتمع قد يتم في مجتمع آخر بصورة مغايرة، ولكنها تتفق جميعاً – على ما يبدو من الأدبيات – بأنها لا تنطلق من نظام وتنظيم رسمي محدد يستند إلى مرجعية واضحة تحدد متطلبات كل مرحلة وآليات تنفيذها، ويستثنى من ذلك الضبط الشرعي بصفته مرجعية حتمية لجميع مراحل زواج المسلم.

لقد ساهم في الاكتفاء بهذا القدر والاعتماد على العادات والتقاليد في تطبيق مراحل الزواج عوامل عدة، يأتي في مقدمتها التكافل الاجتماعي الناتج عن انتشار ما يسمى بـ (الأسرة الممتدة) وما اقتضاه ذلك من سهولة التواصل بين الراغب والمرغوب فيه.

إلا أن هذا النمط في تسيير وتطبيق مراحل الزواج وخاصة منها المرحلة الأولى (مرحلة الرغبة) والمرحلة الثانية (مرحلة الخطبة) لا يمكن له الاستمرار والاعتماد على العادات والتقاليد في ظل ما يحدث في مجتمعات اليوم من تغير اجتماعي تناولت معطياته جميع مناحي الحياة فيه، وفي مقدمتها (نشؤ الأسرة النووية) الذي قصر مفهوم الأسرة على الأب والأم ومن يسكن معهما من الأبناء والبنات، وبالمقابل قطع صِلاتها بأقرب الناس لها أو على الأقل فتورها.

مجتمع المملكة العربية السعودية لا يختلف عن غيره من المجتمعات. فقد وقع هو الآخر تحت تأثير معطيات التغير الاجتماعي ـ الذي أفرزته التقنية الحديثة ووسائل الاتصال والعولمة ـ في معظم ـ إن لم يكن كل ـ جوانب الحياة فيه، ومنها مجال الزواج بمراحله المختلفة.

تشخيص الواقع في المجتمع السعودي

يتميز النمو السكاني بالمملكة العربية السعودية بنموه السريع، حيث قفز في مدة وجيزة إلى أعداد مضاعفة عن ما كان علية. كما يتميز أيضاً بأن الفئة العمرية الأكثر فيه هي فئة الشباب.

ارتبط بهذا النمو المتسارع في عدد السكان مظاهر اجتماعية جديدة اختلفت عن ما عهده المجتمع السعودي ومن تلك المظاهر:-

النمو الواضح في عدد الشباب والشابات الذين هم في سن الزواج ولا أدل على ذلك من التدفق الهائل – وبإعداد كبيرة – تتنامى سنة بعد أخرى من المرحلة الثانوية إلي ما بعدها.

الأمر الذي أصبح يشكل هاجساً كبيراً لدى أولياء الأمور بل وداعياً للقلق عندهم من تداعياته على المستقبل الأخلاقي لأبنائهم وبناتهم.

ضعف التواصل الأسري، ممّا أدى إلى جهل الأسر ببعضها وبما لديها من بنات بلغن سن الزواج. وهذا يتضح في المجتمع السعودي أكثر من غيره لالتزامه بالقيم الإسلامية – ولله الحمد – التي تمنع ظهور الفتاة وحدها في المجتمعات العامة وتواصلها مع الآخرين.

الإحساس بالمشكلة من أولياء الأمور والخوف من الآثار السلبية التي تنجم عن تأخر زواج الشاب أو الفتاة، أدى بالبعض إلى التساهل في كثير من شروط الأهلية للزواج، وهذا أدى إلى أثار عكسية في تنامي نسبة الطلاق، والخلافات الزوجية، بل وأحياناً إلى العنف الأسري.

انتشار لغة (الحب) بين الشاب والفتاة التي تبثها وتدعوا لها وسائل الاتصال بل وتظهرها على أنها تطور، الأمر الذي ولدّ الخوف من اختراقها لحاجز القيم السائدة في المجتمع السعودي التي تحرم تعرّف الشاب على الفتاة أو العكس ووجود أية علاقة تسميها وسائل التقنية والاتصال (علاقة مشروعة) بينهما.

الهروب عن الواقع المجهول هذا إلى البحث والرغبة في الزواج من بلدان أخرى وبتجاهل واضح عن ما لذلك من أثار سلبية آنية ومستقبلية بدأ المجتمع السعودي يتأثر بها، ولا أدل على ذلك من وجود مبادرات وطنية لحماية أبناء المتزوجين والمتزوجات من الخارج.

يقابل هذه المظاهر وهذا الواقع الاستمرار على الأساليب التقليدية في مراحل الزواج وأهمها مرحلتي (الرغبة)و(الخطبة)، فهي لا تزال تقتصر على التواصل الشخصي العارض بين الأسر وفي حالة غياب ذلك التواصل تتفاقم المشكلة وتتنامى مشكلة العنوسة بل وتهيئ المناخ لانتشار علاقات غير مشروعة تحقق رغبة كل من الشاب والفتاة ليكتوي كل منهما بنارها فيما بعد.

ولّد هذا الواقع إحساس لدى بعض أبناء هذا البلد ـ المملكة العربية السعودية ـ بحجم المشكلة وخطورتها فبادروا بمساهمات فردية لحلها كإنشاء صندوق لمساعدة الراغبين في الزواج، وتشجيع ما يسمى بالزواج الجماعي، وتطوع البعض لمساعدة من يرغب الزواج من الطرفين بالبحث له عن مبتغاه ... الخ.

إلا أن هذه المساهمات رغم فائدتها، إلا أنها محدودة الأثر في مواجهة المشكلة لما يسود في المجتمع السعودي من عادات وتقاليد ترفض البحث

عن زوج أو زوجة بل تفسرها بأن اللجوء إليها لا يأتي إلا من شعور بأنه أو أنها غير مرغوب فيها.
كما أن هذه الجهود – وهي جهود مشكورة – جهوداً فردية لا تتناسب مع حجم المجتمع السعودي وما وصل إليه من تطور في كافة المجالات تطوراً أفرز إحساس وطني وبدعم حكومي بالحاجة إلى إنشاء هيئات ومؤسسات وطنية توجه المسار للكثير من معطيات التغير الاجتماعي في المملكة. ومن ذلك – وعلى سبيل المثال لا الحصر – جمعية إنسان للعناية بالأيتام، جمعية الأطفال المعاقين، جمعية مكافحة التدخين....الخ.
بينما موضوع تسهيل الزواج في مراحله المتعددة لا يزال بعيداً عن أنظار المخلصين، فلم يجد العناية التي يستحقها رغم خطورة آثار غيابة حالياً ومستقبلاً على المجتمع السعودي برمته.
مفارقة عجيبة لا تحتاج إلى عمق في التحليل بل يدركها الجميع تكمن في أن أي مشروع تجاري (بيع أو شراء) صغيراً أو كبيرة يسبقه إعلام حتى يعرفه الجميع لجذب الأنظار إليه، بينما اختيار الزوج أو الزوجة ومعرفتهما يبقى بمنعزل ورهن أسئلة تتناقلها الأسر – وغالباً ما تكون سرية – مثل هل فلان عنده بنت ؟ أو هل ترى أن فلان مناسب ليكن زوجاً لفلانة؟ بل الأمر انحنى منحناً خطر وهو أن ولي الأمر يشجع بناته للظهور في المناسبات العامة حتى يعرفن، أو يهمس في إذن صديقه له بأن لديه بنات في سن الزواج، أو طلب المساعدة من جار أو جارة بأن لديه ابناً يرغب الزواج ليدله على من لديه فتاة مناسبة له ... الخ
الرؤية التربوية المقترحة
قبل تقديم الرؤية لابد من التأكد أولاً على عدد من المسلمات التي تستند عليها وتعد مرجعيه مفهومية (Frame work conceptual) لها:
البعد التربوي للرؤية: أي إخضاع جميع مراحل تسهيل الزواج وآلياته للبعد التربوي الذي يكمن في تحقيق بيئة أسرية صالحة ومربية. ولا يقتصر على تحقيق الزواج فقط.
وهذا يقتضي أن يكون كل من يعمل على تحقيق هذه الرؤية إنساناً هادفاً وليس مجرد موظف ينجز عمل. ولهذا لابد من تحديد معايير لاختيار من سيعمل على تحقيق أية مرحلة من مراحل تسهيل الزواج.
البعد الشرعي: (الضبط الشرعي): أي أن تكون جميع مراحل تسهيل الزواج وآلياته متفقة مع الأحكام الشرعية.
البعد الاجتماعي (الضبط الاجتماعي): أي أن تكون جميع مراحل تسهيل الزواج مقبولة اجتماعياً وواضحة للأطراف المعنية خصوصاً وللمجتمع عموماً.
البعد الرسمي (الضبط الرسمي): أي أن تكون جميع مراحل تسهيل الزواج عملاً مؤسسياً يخضع لنظام رسمي وأشراف حكومي ترقى بموجبه إلى هيئة ذات نفع عام وليست خيرية فقط تعتمد على التبرعات (Nonprofit Organization) تشخيص الواقع المذكور يؤكد أمرين مهمين هما:-
١/ الحاجة الماسة في المجتمع السعودي إلى رؤية تربوية معاصرة ومحافظة بل ومتطورة تستمد قوتها من ضبط اجتماعي وضبط رسمي لجميع مراحل تسهيل الزواج وتكفل ثقة الأطراف المعنية الزوج والزوجة وأسرهما واطمئنانهم بصحة الإجراء وجودته لتحقيق مستقبل أسرياً يؤسس بيئة تربوية صحية وصالحة.

٢/ الاستمرار في غياب رؤية تربوية معاصرة ومنضبطة لجميع مراحل تسهيل الزواج التي تمليها حاجة المجتمع السعودي وأكدتها معطيات التغير الاجتماعي، والتنامي السكاني السريع، يهيئ المناخ الاجتماعي للتدرج في قبول بدائل غير سليمة مثل:

- التواصل غير المباشر بين الشاب والفتاة عبر وسائل التقنية الحديثة:
- ليتطور مع مرور الزمن إلى الاتصال المباشر.
- وينتهي إلى التقليد الأجنبي بأنه لا زواج إلا ويسبقه عقد صداقة وعلاقة حب.

أمام هذا اتضح جلياً أنه لابد من المبادرة، ولهذا سارع كلاً من مركز رؤية وجمعية وئام – مشكورين – للمبادرة بعقد ملتقاً علمياً يستهدف أولى مراحل تسهيل الزواج إيماناً منهما بأهمية هذه المرحلة لتصحيح المسار في كل ما يتلوها من مراحل.

فلهما الشكر والتقدير على مبادرتهما الطيبة. ولتحقيق أهداف هذا الملتقى العلمي يسرني أن أساهم في الاقتراح التالي لمحتوى يترجم الرؤية التربوية المقترحة مصاغاً على هيئة قالب هيكلي قابلاً للتطبيق:.

إنشاء جمعية ذات نفع عام (Nonprofit Organization) ذات نظام رسمي ومالي وهيكل إداري وفني ومسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات ذات العلاقة باسم "زواج" وذلك على غرار جمعية "إنسان" مثلاً، غايتها تسهيل مراحل الزواج وتنحصر أهدافها لتحقيق تلك الغاية تخصيصاً، من خلال قيامها بالأنشطة ذات العلاقة وهي:-

الدعم الإعلامي	"الدعم الفني "المعلوماتي	"التواصل "الخطبة
الدعم المالي	الدعم التتبعي	الاستثمار

وتتمثل مهام كل نشاط من تلك الأنشطة في الآتي:.

- **الدعم الإعلامي:.**

يستهدف توصيل رسالة إعلامية لنقل المجتمع السعودي إلى القناعة بالجمعية لتحقيق زواج ناجح بإذن الله وأنها ما هي إلا أسلوب حضاري معاصر ومتطور لتحقيق هدف سامي وهاجس لدى كل أسرة في المملكة العربية السعودية.

- **الدعم الفني "المعلوماتي" :.**

يستهدف توجيه قرار الاختيار للطرف الآخر زوجاً أو زوجة من خلال:-

أ/ إعداد قاعدة معلوماتية آمنة يغذيها المجتمع السعودي وتتكون من قائمة متنامية براغبين وراغبات الزواج ومواصفاتهم وشروطهم، إضافة إلى الدعم المعلوماتي والبشري المساند لهما معرف ، جهة الاتصال، جار، جهة عمل ....الخ .

ب/ إعداد قاعدة معلوماتية للمتعاونين والمتعاونات مع الجمعية الخطابين والخطابات ومعايير اختيارهم ونمذجة أدائهم لدوريهما التالية:-

١/ تغذية قاعدة الراغبين والراغبات.

/ التواصل "الخطبة".

- **التواصل (الخطبة):.**

يستهدف البدء الفعلي عبر المراحل التالية:.

أ/ إعداد استمارات الرغبة مكونة من أربعة أقسام:

القسم الأول: خاص بالراغب (الزوج) ويشتمل على معلومات وصفية عنه وشروطه، وقائمة بالدعم البشري المساند له.

القسم الثاني: خاص بالدعم البشري المساند للراغب (إمام مسجد، رئيسه في العمل، جار، زميل دراسة،... الخ).

القسم الثالث: خاص بالتوصية من قبل قسم التواصل بالجمعية بالمناسب له من الراغبات وأخذ موافقة المبدئية عليها دون تفصيل عنها له.

القسم الرابع: خاص بالراغبة (الزوجة) وأسرتها لأخذ موافقتها الموثقة على ما ورد في الاستمارة وترتيب لقائها بالراغب.

ب/ تعبئة أقسام الاستمارة عند إبداء الرغبة بإشراف ومتابعة قسم التواصل بالجمعية.

جـ/ إعلان الموافقة من الراغبة (الزوجة) للراغب (الزوج).

د/ تهيئة الرؤية الشرعية بإشراف قسم التواصل بالجمعية.

- **الدعم المالي:**

يستهدف تقديم المساعدة على تكاليف الزواج والنفقات المترتبة عليه بآلية مقننة وهادفة تساهم في تحقيق الاستقرار الأسري.

- الدعم التتبعي (Follow up):.

يستهدف بناء جسور علاقة وتواصل بين الجمعية وخريجيها (الذين تم زواجهم بواسطتها) لضمان حياة أسرية مستقرة.

- **الاستثمار.**

حتى لا تعتمد الجمعية على تبرعات طارئة تتوفر أحياناً وقد لا تتوفر أحياناً أخرى، يُعني هذا القسم باستثمار إيرادات الجمعية طبقاً للتنظيم ولائحة مالية مدروسة.

متطلبات الرؤية

تنفيذ هذه الرؤية يتطلب أمور منها :

١. تكليف لجنة صياغة من المؤهلين لإعداد النظام الأساسي والهيكل الإداري والمالي للجمعية واختيار الرئاسة الشرفية لمجلس الإدارة.

٢. استكمال الإجراءات الرسمية للتسجيل لدى الجهات الحكومية المعنية.

٣. تحديد الكوادر التنفيذية والفنية التي تحتاجها الجمعية مع تحديد واضح لمؤهلاتهم ومعايير اختيارهم وحقوقهم وواجباتهم بما في ذالك المتعاونين من خطابين وخطابات.

٤. يكلف كل قسم من أقسام الجمعية بإعداد تصور عن آليات تحقيقه لهدفه وما يتطلبه من برامج تقنية ونمذجة لتُعرض على مجلس الإدارة لإقرارها. وهذا يتطلب أن يحدد لكل قسم لجنة استشارية مكونة من ثلاثة أعضاء مؤهلين في المجال الوظيفي للقسم ويرأسها رئيس القسم لتعينه على اقتراح الآليات المناسبة لأداء مهام القسم ومتابعتها.

٥. يخطط لحفل الافتتاح تخطيطاً جيداً ويدعى له عدداً من رموز المجمع والمهتمين ورجال الأعمال ليكون مناسبة جيدةً للإعلام بالجمعية ودعمها.

وفي الختام:

قد تبدو هذه الرؤية طموحة جداً ولكن إما أن يقنن العمل بصورة صحيحة متطورة ومعاصرة وإلا فلا.

وعندئذٍ لنا أن نتصور ماذا تكون العواقب في ظل النمو السكاني المتسارع بالمملكة والصراع القيمي الذي تبثه وسائل الإعلام والتقنية والموجه لشبابنا وفتياتنا.

علماً بأن تنفيذ هذه الرؤية يمكن أن يخضع لمرحلتين عاجلة وآجلة تتنامى معها الجمعية إلى أن تستكمل تشكيلها.

السيرة الذاتية للدكتور / محمد بن إبراهيم السيف

بسم الله والحمد الله والصلاة والسلام على أشرف نبي محمد صلى الله علية وسلم...

الدكتور/محمد بن إبراهيم السيف/مستشار الأمن الفكري في وزارة الداخلية ، نائب رئيس اللجنة الاستشارية وعضو الفريق العلمي للإستراتيجية الوطنية الشاملة لمعالجة التطرف الديني والانحراف الفكري في المجتمع السعودي ،وخبير الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ،أستاذ الدراسات الاجتماعية ومناهج البحث في كلية الملك فهد الأمنية،عمل مدير مركز بحوث ومستشار اجتماعي وأمني في الأمن العام والسجون ووزارة الشؤون الاجتماعية وفي عدة جهات حكومية وأهلية.

لمحاضرنا اهتمام في تأصيل علم الاجتماع في ضوء ثقافة وبناء المجتمع السعودي.فأصدر كتابه عام ١٤١٦هـ بعنوان (الظاهرة الإجرامية) ثم أتبعه عام ١٤٢٠هـ بكتاب (المدخل لدراسة المجتمع السعودي) ولمحاضرنا اهتمام بمناهج البحث وتصميم البحوث فأصدر كتابه(المرشد عند تصميم البحث الميداني) عام ١٤١٩هـ وهذه الكتب تدرس بمعظم الأقسام الاجتماعية في الجامعات السعودية.وقد أصدر عدة دراسات تطبيقية في المجال الأمني والعسكري والانحراف والجريمة والتربية الوطنية والتغير الاجتماعي.

ثم تركز اهتمامه في الأونه الأخيرة على دراسة الأسرة السعودية فأصدر بحث ميداني بعنوان(الحرمان العاطفي الأسري وعلاقة بجرائم البنات والزوجات) عام١٤٢٦ هـ، ثم كتاب(العشرة الزوجية والطلاق) عام١٤٢٧ هـ وهو دراسة ميدانيه يكشف طبيعة تربية الأبناء والبنات الزواجية نحو إستراتيجية لمعالجة الطلاق في المجتمع السعودي،ثم أصدر كتابه عام١٤٢٨هـ وهو بحث ميداني بعنوان (التربية الجنسية والعلاقات الزوجية في الأسرة السعودية) يكشف الأسباب الاجتماعية للتنافر والضعف والبرود الجنسي بين الزوجين.

وقد شارك ضيفنا في عدة ندوات ومحاضرات ومؤتمرات داخلية وخارجية، وحصل خلال مشواره العلمي بفضل الله على عدة أنواط وأوسمة وشهادات الشكر والتقدير للتميز في مجال البحث العلمي من عدة جهات داخل المملكة وخارجها، ندعوا له بالتوفيق.

الخطابوت الخطابات
في المجتمع السعودي
تأهيل علمي وشرعي و ضبط اجتماعي و رسمي

حاجة المجتمع السعودي لمكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية لعمل الخطابين والخطابات

ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الحواري الثامن بعنوان:
(نحو تأهيل علمي وشرعي وضبط اجتماعي ورسمي للخطابين والخطابات في المجتمع السعودي)
والذي ينظمه مركز رؤية للدراسات الاجتماعية والجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج
والرعاية الأسرية (وئام) بالمنطقة الشرقية
خلال الفترة ١٩-٢١/١٠/١٤٣١هـ الموافق ٢٨-٣٠/٩/٢٠١٠م

إعداد الدكتور
محمد بن إبراهيم السيف
باحث في شؤون الأسرة - مدرب تصميم بحوث

الدمام
١٤٣١هـ-٢٠١٠م

محتويات البحث

أولاً : مقدمة في موضوع الدراسة :
ثانياً : الأهمية النظرية والتطبيقية لهذه الورقة العلمية .
ثالثاً: إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخطابين والخطابات تفعيل للمادة التاسعة في نظام الحكم السعودي والتي تدعم استقرار الأسرة.
رابعاً : رؤية اجتماعية عن حاجة الأسرة المعاصرة لمكاتب رسمية خاصة بالتوفيق بين الأزواج
خامساً: متغيرات التربية الزواجية في المجتمع تتطلب مكاتب رسمية للتوفيق بين الأزواج.
سادساً: ضرورة إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية بسبب عشوائية وتخبط الشباب في عملية اختيار زوجاتهم.
سابعاً: ضرورة إنشاء مكاتب رسمية للتوفيق بين الأزواج لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية بسبب عشوائية وتخبط الشباب عند الرغبة في تعدد الزوجات .
ثامناً: ضرورة إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية من أجل كشف القناع عن الأزواج.
تاسعاً: ضرورة إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية تحد من شيوع ظاهرة الزواج الطقوسي (الإكراه عند الاختيار للزواج).
عاشراً: إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات يعالج فقدان الشفافية عند الاختيار للزواج.
الحادي عشر:إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات ضرورة لإرشاد البنت في قرار اختيار الزوج .
الثاني عشر:إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات ضرورة لكشف الشخصيات النرجسية العنيفة عند الاختيار للزواج.
الثالث عشر:إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات يحد من التعاسة الزوجية بسبب التنافر أو البرود أو العجز الجنسي بين الأزواج.
الرابع عشر:إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخطابون والخطابات ضرورة لدعم الأمن الوطني.
مراجع الدراسة

محتويات البحث

أولاً : مقدمة في موضوع الدراسة :

اختيار الزوجة هي عملية آلية تهدف إلى بناء الأسرة في ضوء النظام الاجتماعي، حيث يحقق الرشد في اختيار الزوجة انسجام مع بناء المجتمع وثقافته الاجتماعية، فيحدث تكيف بين الفرد والمجتمع، وتوازن في البناء والنظام الاجتماعي العام . وهذه الورقة هي دعوة لدراسة الخلل في عملية اختيار الأزواج، والذي قد يترتب على هذا الخلل تمزقاً بالمجتمع وتفككاً وخطراً على الأمن الوطني، ويحدث هذا الخلل بسبب انحياز الذهنية للأولاد وغوصهم في الثقافة الغربية والخارجية بشكل عام للبحث عن آلية وطرق ووسائل لاختيار الزوج، قد لا تساعد ضوابط المجتمع الدينية والاجتماعية تحقيقها بشكلها الحقيقي كما هي في موطنها الأصلي، وهذه الذهنية الشبابية المعاصرة تطرح أولويات في ظروف ثقافية أجنبية ليس لها علاقة بأولوياتنا الثقافية فكرياً واجتماعياً ودينياً، فإذا رسخ هذا الفكر في نفوس البنات والأبناء، يبدؤون بالتبرم والسخط على النظام الثقافي والاجتماعي القائم، وهذا من وجهة نظرنا المرحلة الأولى والذي يبدأ منه التصدع في البناء الأسري ومن ثم الانحراف العاطفي والجنسي بشكل عام.

ويأمل الباحث من هذه الورقة أن تدعم الأمن النفسي والاجتماعي في مجتمعنا السعودي، والذي سينعكس بشكل مباشر على الأمن الوطني، وكل هذا يمهد لصياغة واقتراح إستراتيجية للأمن الأسري خاصة بالأجيال القادمة.

إن ظاهرة الاختيار للأزواج ببعدها الاجتماعي فسرتها نظرية التجانس والتي تفترض أن الشبيه يتزوج بشبيه في الدين والجنسية والتعليم والمستوى الاقتصادي والثقافة والعادات والعمر والاتجاهات والميول ، كما فسرتها نظرية التجاور المكاني التي تفترض أن الاختيار للزواج يكون عادة في نطاق جغرافي محدد كالجيرة والمدينة والقرابة والعمل،وترى نظرية القيمة أن الاختيار للزواج يرتكز على قبول الآخرين لقيم ومبادئ أساسية عندهم،أما النظريات النفسية مثل نظرية الحاجة التكميلية فتفترض أن الشخص يختار زوجة وينجذب إليها لتكمل أوجه النقص عنده،ويبحث في الشريك عن تلك الصفات التي لايملكها، أما والوالدة أو آخرين من أعضاء الأسرة، بينما تفترض نظرية"فرويد" النفسية أن الاختيار للزواج هو البحث عن شخص يشبهنا أوشخص يحمينا،أما نظرية الشريك المثالي فترى أن الاختيار للزواج يرجع إلى الصورة التي كونها المراهق أو المراهقة عن خصائص من يريدون الزواج منهم من خلال الأسرة أو الأفلام المرئية أوالكلمة المقروءة والمسموعة، وأخيرا ومن أهم النظريات النفسية نظرية حاجات الشخصية والتي تفترض أن الاختيار للزواج حاجة شخصية محددة تنمو لدى الناس نتيجة لخبرات ومواقف معينة يمرون بها وإن هذه الحاجات تجد الإشباع الملائم لها في العلاقة الحميمة التي تتبلور في الزواج وحياة الأسرة، وتتركز معظم هذه الحاجات في الرغبة بالأمان العاطفي والتقدير العميق والاعتراف(سامية الساعاتي:١٩٨١:١٣٥).

ثانياً : الأهمية النظرية والتطبيقية لهذه الورقة العلمية :

هذا البحث هو دعوة لدراسة قضايانا الحساسة المتعلقة باختيار الزواج وبناء الأسرية، بمكاشفة صريحة وبمناقشة علمية هادئة، حتى نتوصل إلى إدراك ما يحتاجه مجتمعنا في بداية هذا القرن، الألفية الثانية، وهو دعوة أيضاً للباحثين لنقل دراسة ظاهرة الخاطبات والخاطبين من الأسلوب الاستنباطي المكتوب في التراث

التراث النظري والتاريخي، إلى الأسلوب المنهجي التطبيقي في ضوء بناء وثقافة المجتمع المعاصر، حتى نصل إلى نتائج علمية مقنعة، تساهم بوضع إستراتيجية للأمن الأسري.

كما يأمل الباحث من هذه الدراسة أن يلفتَ الانتباه إلى ضرورة تبني دعوة صادقة لتجديد آلية اختيار الزوج، وإعادة هيكلتها في مجتمعنا، بضوابط رسمية و بأسلوب يضمن انسيابها مع الظروف المعاصرة، ويحدث تعايشاً مع المجتمع في واقعه المعاصر، وليس التعايش مع المجتمع في صورته التقليدية التاريخية، وإذا توجه بناء الأسرة بهذا الشكل الجديد فقد يقود مجتمعنا السعودي نحو إحياء وإقامة شبكة واسعة من المؤسسات التربوية النابضة بالحياة والداعمة للوطنية والأمن والاستقرار الاجتماعي.

كما يأمل الباحث من خلال هذه الورقة أن يلفت الانتباه إلى أبعاداً رئيسية وضرورية عن الحاجة للتنظيم الرسمي للخاطبين والخاطبات، ومن أهمها ضرورة التدخل الحكومي في تنظيم الأسرة من جديد وفق أنظمة تحد من الأعراف والتقاليد ببناء وإدارة الأسرة، وتجعل الحكومة الملاذ الحقيقي لأولاد الأسر في سد احتياجهم وحل مشكلاتهم المختلفة والمعقدة ومن أهمها اختيار الزوج بضوابط وخصائص مفيدة نفسياً واجتماعياً.

ثالثاً: إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخطابون والخطابات تفعيل للمادة التاسعة في نظام الحكم السعودي والتي تدعم استقرار الأسرة: المتمعن في النظام الأساسي للحكم في المجتمع السعودي (رقم٩٠/٨ تاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ) يلاحظ خصائص وسمات اجتماعية دقيقة تجعلنا نقول:إن هذا النظام لا يعكس موقفاً ولا يعبر عن سياسة فقط، وإنما يجسد منهجاً عاماً لأسلوب الحياة في المجتمع السعودي، ويمكن التنبيه عن أهم الأبعاد الاجتماعية العائلية التي تساهم بخلق شخصية إنسانية سليمة و التي روعيت عند صياغة النظام الأساسي للحكم في المجتمع السعودي، فقد قرر نظام الحكم في المملكة ونصت المادة التاسعة في الباب الثالث الخاص بمقومات المجتمع السعودي على أن"الأسرة هي نواة المجتمع السعودي" وفي هذا عدة دلالات اجتماعية ، نجملها بما يأتي:

(أ) إن نظام الحكم في المجتمع السعودي نظام معتدل(وسط) جعل من الأسرة وهي جماعة صغيرة متوسطة الحجم نواة للمجتمع، وهو بذلك لم يكن متطرفاً كما في الدول المعاصرة التي جعلت من" الفرد" نواة للمجتمع، ولم يكن أيضاً متطرفاً كأنظمة بعض المجتمعات المغلقة والمتخلفة التي جعلت من الوحدات الكبيرة (القبيلة) نواة للمجتمع.

(ب) إن تقرير الأسرة كنواة رئيسة للمجتمع السعودي اعتراف رسمي وصريح ودعم للوصاية التي وهبها الله لرب الأسرة على أولاده، وقوامته على زوجته، وبذلك يرسخ نظام الحكم مبدأ مهماً وقوياً، وهو مسؤولية تزويج الأولاد، وأنها تقع بالدرجة الأولى على عاتق ولي الأمر بالأسرة، وأن ولي الأمر يمثل الأسرة رسمياً(الزوجة والأولاد) أمام مؤسسات المجتمع، وله حق الوصاية والتصرف في شؤون أولاده في حدود قيم ومعايير الشريعة الإسلامية التي تحددها الجهة القضائية في البلاد.

(ج) إن تغاضي نظام الحكم في المملكة عن" الفرد" وعدم اعتباره الوحدة الرئيسة في المجتمع منع احتمال حدوث الفوضى والتمرد في المجتمع، فالفرد- ذكر وأنثى- يجب عليه أن يخضع لحكم الأب ولي أمره في الأسرة، ولا يتصرف إلا بإذنه، كما يحاسب ولي الأمر من قبل الجهات الرسمية إذا لم يحسن الوصاية على أولاده.

وقد ظهر في كثير من الدول المعاصرة اتجاه قوي في أنظمتها يجعل" الفرد" هو النواة الرئيسة في المجتمع، وهذا أحدث فوضى وتمرداً كثيرا من قبل الأفراد على أسرهم ومجتمعاتهم، بسبب الحقوق التي تمنح للأفراد في مرحلة مبكرة قبل مرحلة الرشد، وأحياناً تمنح حقوق للإناث لا يستطعن القيام بها بطريقة صحيحة بمفردهن، كحق اختيار الزوج والزواج، واختيار العمل ونوعه وغير ذلك، وغالباً ما تحدد تلك الدول مرحلة عمريه يبلغها الذكر أو الأنثى لتنتهي الوصاية على الأولاد طول فترة العمر.

إن المجتمع السعودي في حاجة رسمية لمكاتب رسمية لها مرجعية علمية اجتماعية تفعل المادة التاسعة في نظام الحكم لتدعم بناء الأسرة وتساند الآباء على تزويج أبنائهم بآلية رشيدة ومفيدة،خاصة وأن المجتمع السعودي في حالة تغير سريع ،فالتغير الاجتماعي المستمر سمة بارزه من أهم سمات المجتمع السعودي،وقد شمل هذا التغير العديد من مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية،ومن أهمها التغير في علاقة الفرد بجماعته الأسرية والقرابيه.

فقد أثبتت ملاحظاتنا كما أثبتت الدراسات الاجتماعية العديدة(محمد السيف:١٤١١هـ) أن النظم الأسرية والعلاقات القرابيه قد تأثرت كثيراً في المجتمع السعودي،وأن التنظيم الأسري والقرابي قد شمله تغير كثير مما يتطلب البحث والتقصي ومعرفة أثاره على الزواج واستقرار الأسرة.

فعندما بدأت خطط التنمية عام ١٣٩٠هـ أوجدت برامجها ظروفاً جديدة أمام الفرد والمجتمع، فقد أتيحت للمجتمع فرصة الاحتكاك الثقافي وزادت من فرص التعليم أمام الجنسين- ذكور و إناث- وارتفع مستوى الدخل للأفراد، وتغير البناء المهني بظهور مهن جديدة، وخرجت المرأة للعمل خارج المنزل في مهن تخصصيه، وأصبح لها دخل مستقل،ولم يقف المجتمع السعودي جامداً أمام هذه الظروف المستحدثة بل تقبلها شأنه شأن أي مجتمع عربي فانعكست أثارها على الحياة الاجتماعية عامه وعلى سلوك الأبناء والبنات وفكرهم بشكل خاص.فقد أسهمت برامج ومشروعات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بانفتاح المجتمع السعودي على المجتمعات العربية والأجنبية بالمواصلات الحديثة أو بالاتصالات والتقنية الجديدة والمتطورة، مما أوجد انحسار في عوامل الضبط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية للأفراد في المجتمع، فأوجد هذا الانفتاح صراع وتناقص في القيم والمعايير والفكر والسلوك بين الأجيال،ولم تستطيع بعض الأسر في ضل هذه الظروف المتغيرة المحافظة على مستوى مقبول من الضبط الاجتماعي الأسري والديني للأولاد.

إن الحراك الاجتماعي الذي طرأ على الأفراد في المجتمع في هذه الفترة المتغيرة من جراء التغير بالنسق الاقتصادي والانفتاح الثقافي زاد من تنقل الأفراد اجتماعياً خارج دائرتهم القرابيه، إذا أسقطت برامج خطط التنمية الحواجز الاقتصادية والثقافية والاجتماعية القديمة للنسق العائلي والتي كانت تمنع الأفراد من امتدادهم بعلاقات اجتماعية في أي اتجاه خارج النسق القرابي، كما كان الحال في الفترة التقليدية قبل مرحلة التغيير.

فالبرامج التنموية في هذه الفترة المعاصرة منحت فرصه للأفراد في الدخول في علاقات اجتماعية مع أفراد وجماعات أخرى غير أعضاء الوحدة القرابيه، كالعلاقة مع أي فرد أو جماعه يمكن أن يترتب على امتداد العلاقة إليهما مصلحة مباشرة.

وقد أثر دخول الفرد في علاقات اجتماعية مع أفراد وجماعات متعددة خارج النسق العائلي على طبيعة انتمائه إذ تطور انتماء الفرد وأخذ طابعاً جديداً فبعد أن كان ضيقاً في محيط العائلة والنسق القرابي أصبح واسعاً يدور في محيط المجتمع الكلي ولهذا بدأ الفرد في هذه الفترة المتغيرة ينتمي للأفراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع وخارج المجتمع، مما أضعف انتمائه إلى جماعته الأسرية فقلت مشاركة الأسرة له في حياته العامة وأصبحت علاقته معهم في دائرة ضيقه ومحدوده، وكل هذا أثر على أبعاد رئيسه في الحياة الاجتماعية للأفراد ومن أهمها ما يأتي:

١ـ ضعف الأمن الاجتماعي عند أفراد المجتمع:

لقد كانت الوحدة العائلية في المجتمع السعودي في الفترة التقليدية السابقة تعد وحدة اجتماعية يسودها التماسك والتضامن الاجتماعي حيث يهرع جميع أعضاء العائلة إلى مساعدة العضو الذي يحتاج إلى العون في الأزمات المختلفة كالمرض والفقر والوفاة وبناء المسكن ومن ضمنهاالزواج.

وفي هذه الفترة المتغيرة عندما خرج انتماء الفرد من العائلة إلى المجتمع، ضعف دور العائلة في تحقيق الأمن الاجتماعي لأفرادها، وبدأ الأفراد يهرعون إلى مؤسسات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة أزماتهم المتنوعة، ووجدوها في معظم الأحول غير كافية وأحياناً عاجزة، ولا يمكن أن نقوم بوظيفتها الأساسية في تحقيق الأمن الاجتماعي كما كانت تقوم بها الجماعة القرابيه، فكثرة احتياجات الأفراد الصحية والسكنية وصعوبة في الزواج والاستقرار الاجتماعي، يقابله كذلك ضعف في أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية.

لقد كانت الوحدة العائلية مسئولة عن مهمة تزويد أفرادها بالأعمال الاقتصادية، وكان الأفراد يشتركون مع أقاربهم في الملكية وأدوات الإنتاج وتمتد الملكية الجماعية إلى ملكية الأرض وملكية المسكن.

وفي هذه الفترة لم تعد العائلة أو الوحدة القرابيه مسئولة عن مهمة توفير الأعمال والدخل لأعضائها، حيث أوكلت المهمة إلى المؤسسات الحكومية المتخصصة،والتي وضعت شروط وأنظمه للتأهيل والتخصص الوظيفي، وكذلك حددت الشواغر الوظيفية، وانعكس كل هذا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، فلم تتوفر الوظائف والمهن لأفراد المجتمع، وانتشرت البطالة عند المجتمع الذكور والإناث.

٢- اتجاهات العلاقات الأسرية في المجتمع السعودي:

لقد تخلت العائلة عن الفرد في هذه الظروف المتغيرة، ومما يزيد الحالة سوء أن مؤسسات المجتمع التي لجأ إليها بديلاً عن الأسرة والعائلة لم تقم بوظيفتها الأساسية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، وكان من أبرز مظاهر التغير في علاقات الفرد بجماعة العائلية في الأبعاد الأتيه:

١. عدم المشاركة بالمسكن والرغبة ببناء مسكن مستقل.
٢. الزواج من خارج دائرة القرابة والذي ترتب عليه كثرة شروط الزواج خصائص الزوج.
٣. ضعف في الضبط الاجتماعي الأسري لسلوك واتجاهات الأولاد خاصة مايتعلق باختيار الزوج.
٤. ضعف في المساعدة والتعاون بين الأقارب في أوقات الأزمات ومن ضمنها في حالة زواج الأولاد.
٥. ارتفاع معدل الصراع والخلافات العائلية.

رابعاً : رؤية اجتماعية عن حاجة الأسرة المعاصرة للمكاتب الرسمية الخاصة بالتوفيق بين الأزواج: موضوع نظام الأسرة في المجتمع السعودي موضوع خطر، ويكاد يكون محضور الخوض فيه بشفافية وموضوعية، لاعتبارات دينية وسياسية وثقافية، لأن أي نقد وتجريح للأسرة يعني الإساءة للكثير من قيم مجتمعنا الدينية والاجتماعية.

والطريقة الحالية التي ننظر إلى الأسرة وكأنها ليست مصدر رئيسى لنشؤ المشكلات الاجتماعية يعد نظرة خاطئة، وينبغي أن نتوقع من المنزل والأسرة أن يكونا القاعدة أو البذرة الرئيسة في خلق المواطنة غير الصالحة في المجتمع، لأنها من أهم الأنساق الاجتماعية التي تأثرت بالانفتاح الثقافي والطفرة الاقتصادية التي تعرض لها مجتمعنا السعودي في السنوات الأخيرة. فالدراسات الاجتماعية المعاصرة (محمد السيف:١٤٢٥هـ) أثبتت أن الظروف الاقتصادية والثقافية المتغيرة أثرت على البناء التقليدي للأسرة السعودية، فتغيرت المراكز الاجتماعية للأعضاء، ونتج منه تداخل وتعارض وصراع بين الأدوار الاجتماعية للآباء والأمهات، وأدوار الوالدين والأولاد، وأدوار الأشقاء البنات والأبناء، حتى أصبح ثمة تقارب في الأسرة السعودية بالأدوار الجنسوية يحدث بين العديد من الأزواج وبين الأولاد ذكور وإناث. (محمد السيف : ١٤٢٥).

ومن ناحية أخرى الظروف المتغيرة منحت الاستقلالية الفردية بالرأي، وضعفت قوامة الأزواج، كما ضعفت وصاية الآباء على أولادهم، وقللت الفوارق الجنسية، وأصبح الأبناء والبنات أكثر تركيزاً على ذواتهم، وأكثر طموحاً للقيام بأنشطة خاصة بهم، ولهم متطلبات واحتياجات قد تختلف أو تفوق متطلبات واحتياجات الأسرة، وهذا التحول بالبناء الأسري يقود إلى التقارب والحوار والصراع والتأثير الفكري المتبادل بين الأجيال وبين الجنسين داخل العائلة.

لذلك نفترض في هذه الورقة أن هناك ثمة علاقة بين كثير من المشكلات الاجتماعية المعاصرة والتغير في البناء الأسري، والتي تتضح من ارتفاع معدلات الطلاق والجريمة وتعاطي المخدرات وانحراف الأحداث، والانحراف الفكري ،وينبغي أن لا نهرب من المسؤولية إلى مختلف التبريرات حتى نؤكد بأننا ضحايا وما إلى ذلك (محمد السيف : ١٤٢٤هـ).

فالقضية هنا هي قدرتنا كمجتمع أخلاقي على الاعتراف بأننا وضعنا الأب ولي الأمر (صاحب القوامة والوصاية) في مأزق مع أزواجهم وأولادهم ذكوراً وإناثاً، فهل يمكن للأب ولي الأمر في العائلة المعاصرة أن يقوم بمسؤولية الوصاية ويسد احتياجات الأولاد المتعددة ومن ضمنها تزويج الأبناء والبنات باختيار مناسب ورشيد في ظل هذه الظروف الثقافية والاقتصادية المتغيرة والمعقدة، كما كان يقوم بها الأب ولي الأمر في تلك الفترة التقليدية السابقة في ظل نظام إقتصاد عائلي جماعي وعلاقات اجتماعية أولية متساندة ؟

أو بمعنى آخر فهل يمكن للأب ولي الأمر في هذه الفترة المعاصرة في ظل هذا الانفتاح الثقافي والظروف الاقتصادية المتغيرة أن يسد احتياجات أعضاء العائلة ويقوم بمهمة اختيار الأزواج المناسبين لأولاده ذكور وإناث؟

إننا نفترض في هذه الدراسة أن البيئة الأسرية المعاصرة تشعر بفراغ قيادة الأب، وأن الأب ولي الأمر يعد فاقد شيء، وفاقد الشيء لا يعطي كما يقال، فالبنية التحتية للأسرة المعاصرة هشة، وسوف يُقدم الآباء لأبنائهم وبناتهم تبريرات تخلصهم من المأزق، وذلك عندما يدّعون بأنهم ضحية ثقافة رديئة ونظام اجتماعي فاشل، لا يسهم بتوفير شباب كفء قادر على تحمل مسؤولية الزواج ، ونفس الشيء يُقدم الأولاد للوالدين تبريرات

تخلصهم من المأزق، وذلك عندما يدّعون بأنهم ضحية ثقافة رديئة ونظام اجتماعي فاشل، لا يسهم بتوفير شباب كفء قادر على تحمل مسؤولية الزواج ، ونفس الشيء يُقدم الأولاد للوالدين تبريرات فشلهم وإخفاقهم بالسلوك والحياة، بتبني موقف مُدّعي الظلم، وأنهم ضحية خلل في النظام الاقتصادي و النظام الاجتماعي، ويشكل الظرف الحالي مأزقاً حقيقياً للمجتمع بصفة عامة، لأن مخاطر تلك التبريرات التي اعتادها الآباء والأولاد في الأسرة المعاصرة تُدعم عند الحوار بينهم بشعور وإحساس بأنّ المبادئ انُتهكت على نطاق واسع، وستشيع الفوضى، وعندها يتبدد انسجام المجتمع وميزانه المنتظم، وعندها يلجأ أولاد المجتمع من الذكور والإناث ومن الآباء إلى الهروب من مأزق الواقع إلى غوصهم في جذور الثقافة الغربية، طلباً لفرص الحصول على زوج وبناء أسرة ، فيترتب على ذلك نظرتهم الرديئة للواقع الغير متصل بالظروف المعاصرة، وهذا من وجهة نظرنا أهم مصادر تقويض الفرد ضد المجتمع وبذر الكرة والسخط على أنظمة المجتمع.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى بناء أسري قوي، وهذا مبرر لدعوة تدخل الدولة بشكل مكثف بالتدخل في عملية اختيار الأزواج،ليس هناك من أولوية اليوم وأهم من إعادة بناء الخلية الأولى للمجتمع، فالخطوة الأولى هي تنحية التقاليد باختيار الزوج، وتقليص دور الأعراف بتحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للزوج، حتى لا يكون الآباء هم الملاذ المباشر والرئيس لزواج الأولاد في ظل وجود نظام حكومي قائم ،لذلك نرى من الضروري التوسع بسلطة الدولة لتطول بناء الأسرة واختيار الزوج، حتى تكون الدولة ملاذاً حقيقياً لأولاد الأسر، مع العلم أنه عندما نطلب أن نحرر مجالات واسعة من اختيار الأولاد لأزواجهم من قيود الأعراف والتقاليد الأسرية، سيكون هناك الكثير من الخلاف على هامش هذا الأمر حول ما يجب على الحكومة أن تفعله بالضبط، لكن بشكل عام ينبغي تدخل الحكومة خطوة خطوة لتنظيم الزواج، وزيادة مسؤولية الدولة تجاه الجيل الجديد من الأولاد عند اختيار زوجاتهم، والتعاون مع السلطة الأسرية، لحل المشاكل المترتبة على ذلك بهم، ولا يمكن إصلاح المجتمع وتنشيطه مجدداً اليوم، إلا إذا عملت الحكومة في مجتمعنا وفق هذه الرغبة، وأصبحت ملاذاً لأبناء وبنات الأسر لاتخاذ قرار رشيد في الزواج، وأصبحت ركن قوي للاستقرار الأسري، وساهمت بمساندة ولي الأمر في هذا الجانب، في ظل تنظيم يتلاءم مع معايير الدين الإسلامي الحنيف، بعيداً عن قيود الأعراف والتقاليد الثقافية.

وتعد وزارة العدل في المجتمع السعودي المؤسسة الرسمية التي تشرف على عقود الأنكحة ووثائق الطلاق والتأكد من صلاحيتها وموافقتها للشريعة الإسلامية، ومعنى هذا: أن مدخلات وزارة العدل هم أبناء وبنات الأسر في حالة زواجهم، ومخرجاتها هم المطلقون والمطلقات، لذلك ينبغي على وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية أن تتدخل في الزواج وتسن الأنظمة التي تسهم بتوافق الزوجين ونجاح الحياة الزوجية بشكل عام، ومن أهم الأمور التي ينبغي التدخل فيها لدعم استقرار الأسرة السعودية الترخيص بفتح مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات للعمل وفق مايأتي:

١- تحديد عمر الفتاة المناسب للزواج، وكشف حرية اختيارها وعدم إكراهها على الزواج.

٢- قياس الشخصية، والتأكد من صلاحية الفرد للزواج، ومنها:

- قياس الاستعداد للزواج والنضج العاطفي والصحة النفسية بشكل عام، والهدف من القياس هو دراسة شخصية زوجي المستقبل؛ للتأكد من أن الشخصيتين متقاربتان جسمياً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً، أو متنافرتان

، لا ينصح بزواجهما «توجد مقاييس عالمية حول هذا الجانب يمكن تأصيلها بما يناسب البيئة السعودية».

- التأكد من خلو زوجي المستقبل من الأمراض الوراثية والأمراض المزمنة والأمراض الجنسية والمعدية.

- قياس التدين عند زوجي المستقبل، باعتبار أن التدين من أهم الشروط عند الاختيار للزواج في المجتمع السعودي، ومعايير التدين في مجتمعنا بحاجة إلى وعي وتثقيف، وعند قياس التدين بأسلوب علمي ومنهجي للذكور والإناث المتقدمين للزواج، نسهم ببناء أسرة متجانسة فكرياً ودينياً، ونتأكد من أن الأشخاص متمسكون بالدين والذي من أهمه المعاملة الطيبة و حسن الخلق، وليس تقمص التدين الشكلي القائم على الشكليات الظاهرة فقط، أو التدين المستمد من التمسك بالعادات والتقاليد والجهل بالشريعة الأسلامية.

عند إعادة بناء الأسرة بتحييد وتقليص دور الأعراف والتقاليد بإدارة وتنظيم الأسرة والتوسع بسلطة الحكومة عن طريق المكاتب الرسمية لمساندة الأب في ترشيد قرار زواج أولاده، سيفرض المجتمع معاييره الاجتماعية، والتحول لمواجهة المشاكل الاجتماعية والتخفيف من آثارها.

فالحكومة في الوضع الراهن ليست ملاذاً لأبناء وبنات المجتمع في موضوع الزواج وهو الاحتياج النفسي والاجتماعي الرئيس لأفراد المجتمع، لذلك لن يستطيع النظام الاجتماعي صياغة النفوس قسراً، لأن فرض الزوج من أهم الأسباب التي تدعوا للصراع والتنافر والانحراف ، وهو ما نلاحظه ونشعر فيه من خلال نتائج بعض الدراسات الميدانية، فقد لاحظنا من خلال عملنا بالإرشاد الأسري والاطلاع عن قرب على مشكلات الأزواج أن كثيراً من الأسر في مختلف المستويات الاجتماعيّة والاقتصادية والثقافية والدينية تعيش سوء عشرة بين الزوجين؛ بسبب إغفال توفر المتطلبات والاحتياجات الشخصية عند الزواج، فقد يحدث تضاد وتناقض بين شخصية الزوج والزوجة، فتجد مثلاً الزوج العاطفي مقابل لامبالاة الزوجة، أو الزوجة الحنون مقابل الزوج المتسلط، أو الزوجة المخلصة مقابل الزوج الخائن ... وهكذا، فقد ثبت من الدِّراسة الميدانية(محمد السيف:١٤٢٦هـ) على النساء المتزوجات والمطلقات في سجون النساء ودور رعاية الفتيات أن كثيرمنهن كن يعانين من طقوسية في الزواج، وهو برود عاطفي وعدم تواصل فكري وثقافي وجنسي مع أزواجهن، فهن يشعرن بعلاقات فجة وسطحية، وبمعدل حرمان عاطفي كبير، مما دفعهن إلى طلب الدفء العاطفي من غير الزوج، وارتكاب الخيانة الزوجية، كذلك تبين من نفس الدِّراسة الميدانية أن كثير منهن قد تعرضن لنرجسية زوج معجب بنفسه، وينظر للمرأة بدونية، ويستخدم حق القوامة على المرأة بأسلوب تسلطي وقهري تارة، وتارة أخرى بأسلوب النبذ وعدم الاهتمام، فتفتقد المرأة من جانب الزوج المودة والرحمة عند تعاملها معه، وتبحث عن الحب والحنان بأسلوب غير شرعي.وأثبتت تلك الدراسات بشكل عام، أن فاعلية الأسر بتعزيز القيم الايجابية في اختيار الزوج ضعيفة، بل إن بعض الأسر هي مصدر خطير ضد الاستقرار الأسري، ويحيطون أبنائهم بصراعات فكرية سلوكية.

خامساً: متغيرات التربية الزواجية في المجتمع تتطلب مكاتب رسمية للتوفيق بين الأزواج:

نفترض في هذه الورقة أن المجتمع السعودي في حاجة لمكاتب رسمية لها مرجعية شرعية واجتماعية وعلمية يعمل من خلالها الخاطبون والخاطبات ،فقد كشفت الدراسات الميدانية الاجتماعية وجود تناقضاً بين أهداف الزواج واحتياج الأبناء من الزواج(محمد السيف:١٤٢٧هـ) فقد ثبت أن سوء العشرة بين الأزواج، وكثرة الخلاف والشجار في الأسرة السعودية والتعاسة الزوجية له علاقة بعدم الرشد في اختيار الأزواج، وله علاقة أيضاً بانتشار الطلاق في المجتمع السعودي، ويعد الطلاق من القضايا الخطيرة والمزمنة، التي تنخر في كيان الأسرة، وتضرب بقوة في بناء المجتمع، وتُحدث ثغرة سلبية في الأمن النفسي والاجتماعي، والأمن الوطني بشكل عام، باعتبار أن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية اعتبر الأسرة – وليس الفرد – المقوم الرئيس للمجتمع السعودي، وهو ما نصت المادة التاسعة من النظام حيث ذكرت: «أن الأسرة هي نواة المجتمع السعودي» وكذلك في المادة العاشرة: «تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة».

ولا ريب أن البحث العلمي يعد مرصداً اجتماعياً، ومهمته استشراف مستقبل المجتمع في ضوء معطيات الحاضر، والتنبؤ بالظواهر والمشكلات المستقبلية قبل استفحالها، وصعوبة علاجها، أو الوقاية منها، ونرى أن أمر الطلاق يزيد خطورة على الاستقرار النفسي والاجتماعي للمواطنين؛ حيث تزداد معدلاته سنوياً، ويزيد معها التفكك الأسري والعوز والحاجة، وخاصة عند النساء، ويشيع عند ذاك الإهمال بتربية الأجيال من الأبناء والبنات، ففي كل عام تتفكك أو تفشل حوالي ثلث الأسر الجديدة في المجتمع السعودي.

لذلك نحاول في هذه الدِّراسة طرح تفسير علمي ومقنع عن ضرورة ادراج مهنة الخطابين والخطابات وفق أسس وضوابط علمية شرعية واجتماعية ومؤسسية يقرها ويعترف فيها المجتمع.

حيث نفترض في هذه الدِّراسة أن هناك اتجاهاً في المجتمع السعودي للنظر إلى الزواج في هذه الفترة المعاصرة نظرة مختلفة عن ذي قبل؛ فقد كان الزواج في جيل الآباء والأمهات في المحل الأول ينبني على روح جماعية للأسرة، وموافقة لرغبات الكبار وطموحاتهم، ثم تغير الحال في هذا الوقت لظروف ثقافية واجتماعية متنوعة، فأصبح الزواج له روح الاستقلالية لدى الأبناء والبنات؛ وذلك بسبب ارتفاع مركز الابن والبنت في الأسرة، ولهذا أصبح لأولادنا «ذكوراً وإناثاً» طموحات ومتطلبات واحتياجات من الزواج تختلف وتتباين تماماً عن أهداف ورغبات ومتطلبات آباءهم وأمهاتهم، ومن هنا ظهرت مشكلة الطلاق والتعاسة الزوجية في المجتمع السعودي، حيث يمكن إرجاعها إلى استمرار الآباء والأمهات على تزويج بناتهم وأبنائهم بأسلوب يناسب أفكار الأب، وأفكار الأم، والظروف الاجتماعيّة التي كان يعيشها الوالدان، ولذلك كانت رغبة الأب والأم كبيرة في أن يكون أبناؤهما ذكورا وإناثا يقترنون بأزواج يتجانسون معهم، ويمارسون نفس وظيفة أبويهما الزوجية، فاعتقادهما هو أن نجاح ابنتهم في حياتها الزوجية يكمن في أن تتعود أثناء تنشئتها على الخضوع لأي رجل، وأن تكون تابعة له في كل الأحوال؛ فهو صاحب السلطة والقرار؛ لذلك تزود البنت أثناء التربية الأسرية بكل قيم الصبر على الرجال، وبنفس الوقت يزود الابن بكل قيم الشجاعة والبطولة والقوة للسيطرة على النساء ومعنى هذا أن التربية الزواجية في تلك الفترة السابقة تقلل من أهمية اختيار الأزواج باعتبار أن الزواج يحقق مصلحة عائلية أكثر من المصالح الشخصية.

فاختيار الأزواج في تلك الفترة ليست مشكلة ،لأن التربية الزّواجيّة عند الأسر السعودية في الماضي تربي البنت على أن تكون خاضعة وتابعة لأي زوج، مهما كان رشيدا أو غير رشيد؛ لأن صبرها مقابل إيوائها ونفقتها، وهو ما كان سائدا في جيل الآباء والأجداد، والإحصائيات الرسمية الكبيرة الحجم لمشكلة الطلاق تبرهن على أن الآباء والأمهات قد تمادوا كثيراً في هذا النمط من التربية الزّواجيّة لبناتهم، وقد غفلوا تماماً عن الظروف الاجتماعيّة والاقتصادية التي قد تغيرت كثيراً في المجتمع السعودي، وأن عليهم تعديل آلية اختيار الأزواج بما يناسب التغيير في تربية أبناءهم وبناتهم الزوجية ،وتطوير آلية اختيار الزوج بما يناسب احتياجهم ومتطلباتهم المعاصرة، ولا ينبغي على الوالدين تكرار خبراتهم وأدوارهم الزوجية، ونقل طريقة اختيار الزوج لأولادهم الذكور والإناث بدون تعقل أو بصيرة، وقد يكون عملهم هذا غير إرادي، أو ما يسمى في علم النفس إملاءات من العقل الباطن، أو قد يكون غلطا في تلك الخبرات مع مفهوم القوامة عند الرجال الذي أقره الإسلام، لكن ينبغي أن يعي الوالدان أن الظروف الاقتصادية والثقافية في المجتمع قد تغيرت، وأن ذلك ينبغي أن يتبعه تغير في نظرات البنت والابن نحو الزواج من القوي والضعيف أو التابع والمتبوع إلى نظرة أخرى يكون فيها الزوج الصاحب والصديق، وهذا يتطلب منا قيماً وآلية جديدة في عملية الاختيار للزواج ، لذلك ينبغي من خلال المكاتب الرسمية الخاصة بالتوفيق بين راغب الزواج من أبنائنا وبناتنا أن نسعى إلى تضييق الهوة والفجوة بين أفكار الذكور والإناث فيما يتعلق بالزواج، وأن نسعى إلى تجانسهما بدلاً من تضادهما، وذلك بالتأكد بالمقاييس العلمية من وجود قيم الاحترام المتبادل، والمشاركة الوجدانية، والاعتماد المتبادل بجميع أشكاله، فقد تغير مفهوم الزواج في نظرة الجيل الجديد من رئاسي يقوم على كلمة الرجل، إلى زواج صحبة يقوم على المشاركة والاعتماد المتبادل، فالنظرة الأولى وهي السائدة كانت تعتمد على المنفعة للرجل وأهله، بينما النظرة الثانية تعتمد على عوامل نفسية مشتركة أهمها العاطفة المتبادلة والصحبة الحقيقية، وعلى هذا فينبغي عند اختيار الأزواج أن تتدخل المكاتب الرسمية التي تشرف عليها الحكومة ووضع ضوابط للتأكد من وجود خصائص وسمات رئيسة براغبي الزواج من أهمها احترام الآخرين وتبادل مشاعر الدفء والحنان، وعدم النظر إلى المرأة بدونية، وكذلك التأكد من وجود قيم التضحية والتعاون المشترك ، وتحمل المسؤولية ونبذ الاتكالية.

سادساً: ضرورة إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية بسبب عشوائية وتخبط الشباب في عملية اختيار زوجاتهم:

إن من أهم العوامل التي تدعوا إلى إنشاء مكاتب رسمية علمية تشرف عليها الحكومة للتوفيق بين راغب الزواج هو ماثبت من أن الشباب السعودي غالباً مايفشلون في اختيار الزوجة،و يقعون عند اختيار زوجاتهم في مستنقع التقاليد والعادات والقيم الاجتماعية والثقافية، والتي كونت صورة وفكره عما يودون أن تكون عليه شخصية شريكة حياتهم، إن ثقافة المجتمع تحوي قيم وعادات وتقاليد تبلور عند الشباب بما يسمى (الشريك المثالي) والذي ينبثق صورته وسماته تدريجيا عندهم حين يتعاملون مع والديهم و أشقائهم وشقيقاتهم، وتنبثق صورته أيضا عندما تلعب القصة التلفزيونية دور الضاغط الثقافي المؤثر في المشاهدين من الشباب ، ولذلك توجهم عند اختيارهم لشريكة الحياة في ضوء خصائص وسمات محدده رفع من شأنها أبطال القصة التلفزيونية.

إن صورة الشريك المثالي والذي ينمو عند الشباب نتيجة لخبرات ومواقف مع أعضاء الأسرة أو من خلال

الاندماج مع قصص وخيال الأفلام والمسلسلات الإعلامية يؤثر في تشكيل الشخصية المثالية والمطلوبة عند الاختيار للزواج ، لذلك تحدث المشكلة بعدم القناعة والرضا عن الزوجة عندما يرسم الشباب صورة لصفات النموذج المثالي في زوجاتهم، حتى يكون إحساس الشباب ومقاييسهم لقبول أو عدم قبول زوجاتهم أفكار غامضة وغير واضحة ، كما يتضح من بيانات الجدول الآتي (محمد السيف:١٤٣٠هـ):

الترتيب	أسباب عدم رضا الشباب عن اختيارهم للزوجة	(٪) المعدل
الأول	لم يجد فيها عشرة حسنة وتقدير واحترام له	٪٩٢,٧
الثاني	لم يجد معها متعة ورضا في الجماع	٪٨٧,٣
الثالث	(لا تهتم الزوجة بالمبادئ والقيم الدينية(مثل الحجاب والخروج من المنزل بإذن	٪٨٥,٥
الثالث	لم يجد امرأة تدير المنزل وتقوم بحقوق الزوج	٪٨٥,٥
الرابع	لم يجد قبول في شكل مستوى جمال المرأة	٪٨١,٨
الخامس	لم يجد زوجة صاحبة فكر وثقافة	٪٦٥,٥

تبرهن بيانات الجدول أن هناك خمسة عوامل رئيسه أحدثت أزمة وعدم رضا الشباب السعودي عن زوجاتهم مما يتطلب تدخل جهة رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية ونفسية تتأكد من مناسبة الأزواج بعضهم مع بعض قبل الاقتران الرسمي ، وهذه العوامل المحددة في الجدول كان لها دور سلبي في عملية القبول والاندماج بين الزوجين ، وقد طلب الباحث (١٤٣٠هـ) من الأزواج ذكر أكثر الأشياء والأمور التي تحدث عدم رضا وقناعه بزوجته ، وإليكم ماقالوه حسب الأكثر تكرارا:

١ ـ لم يجد الشباب من زوجاتهم عشرة حسنة وتقدير واحترام :

إن تأثير هذا العامل في عدم الرضا عند الشباب بشريكة الحياة كان مرتفع جدا (٪٩٢,٧) وقد تكون شكوى الشباب في هذا الجانب غير صحيحة، فلدى الشاب صورة أو صور تكونت عنده في سن الزواج عن نمط أو طراز الفتاة الذي يود الزواج منها، وهذه الصورة هي التي نطلق عليها في لغتنا العادية (فتاة الأحلام) والتي تولد من صورة الوالد أو الوالدة أو الأخ أو الأخت ، وتؤثر هذه الصورة تأثيرا كبيرا في تحديد السلوك الذي يطلبه الشاب من زوجة المستقبل أثناء العشرة الزوجية ، إن لدى الشباب إحساس غير صحيح بأن زوجاتهم ليس لديهن عشرة حسنه ولا يملكون التقدير والاحترام المطلوب والكافي، وسبب هذا الشعور عند الشباب لأنهم عقدوا مقارنه بين عشرتهم لأمهاتهم وأخواتهم وقريباتهم مع طبيعة عشرتهم لزوجاتهم، فغالبية الشباب يخطئون عندما يصفون المحك الرئيس في حسن العشرة من الزوجة هو نفس المحك الموجود بعشرة الأم أو الأخت أو القريبة بشكل عام، لذلك نجد أنهم يركزون في تفكيرهم ويرغبون أن تكون الزوجة بعشرتها معهم مثل الأم أو الأخت، وأن اختلافها عن قريباته بالفكر والسلوك يعد بنظره سوء عشره وعدم تقدير واحترام لهم، وفي هذا الاتجاه يقول فهد:(للأسف إنصدمت بسلوك زوجتي معي كانت تنام قبل مجيئي إذا تأخرت بالليل ولا تسأل ولا تنزعج عن أسباب تأخري كما كانت أمي تفعل) و يقول عبدالله :(تعودت من أخواتي الضحك والابتسامة في كل جلسه معهم ودائما يرغبون أن أتحدث لهم عن مواقف المزاح مع زملائي في الدراسة والعمل

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي

والعمل فهن شخصيات يحببن المزاح والنكات ولكن للأسف جاءت زوجتي عكس ذلك لايعجبها كثيرا مما أقول وأتحدث عنه) كذلك تقول نوال : (إن العلاقة مع زوجي غير مقبولة وفيها نكد لأنه دائما يحاول بطريق مباشر أو غير مباشر أن أكون في ترتيبي للمنزل مثل خالته وفي لبسي وحديثي مثل أخته وأمه إني أشعر بالنقص وأشعر بأنه شخصيه ضعيفة وعشرتنا مع بعض سيئة ولا يوجد احترام متبادل).

٢ ـ لم يجد الشباب متعه ورضا في الجماع مع الزوجة:

لقد ذكر معدل كبير (٨٧,٣٪) من الشباب عدم رضاهم عن زوجاتهم أثناء الجماع ،بسبب مواجهة مشكلات جنسية مع شريكة الحياة، وخاصة البرود الجنسي عند المرأة، والذي يعني استحالة حصولها على اللذة الجنسية مع الزوج الطبيعي الذي يميل إليها بكل لطف ومودة، ولقد استنتج الباحثون في مجال الطب الجنسي أن واحدة من كل أربع نساء لاتشعر بأي لذة في الجماع ولا بأي ارتواء في ممارستها الجنسية لأنها لاتبلغ الرعشة، وكشفت البحوث العلمية في هذا المجال أن(٩٠٪) من البرود الجنسي عند المرأة يكمن من تأثير الجو العائلي للزوجات والتربية والثقافة الجنسية التي تعطى لها (جيتر:١٤٢٣هـ:٢٢٧) .

إن الأخطاء التربوية أثناء التنشئة الاجتماعية للبنات تترك في ذاكرتهن ذكريات ستوجه فيما بعد سلوكهن تجاه الجنس مع الزوج،وخاصة الأخطاء التربوية في ميادين الأخلاق،مثل جو الصرامة ونقد كل حديث عن الجنس المفيد للحياة الزوجية،سواء أكان في الأسرة أو المدرسة،حيث تضفي الصرامة طابعاً عبثياً على مثل هذه التربية التي استبعد منها كل شعور عاطفي وكل توجه نحو المحبة وكل كلمة حب،ويستبعد بشكل منظم أو مرعب، أو بحياء كل موضوع يمكن أن يحتوي على إشارة قريبه أو بعيده إلى الحياة الجنسية الشرعية بين الزوجين،أو يملأ ذهن الفتاة بأفكار خاطئة بشكل مرعب وهكذا تنشأ الفتاة في جو من الخشية من الرجل،أو احتقار المقاربة الجنسية،وفي جهل كامل بحقيقة الحب الرائع مع شريك الحياة؛لأنه قدم لها الفعل الجنسي كشيء أسود وكريه، والنتيجة المتوقعة عدم التوافق وعدم الانسجام بين الزوجين بكل معانيه، وتخريب الزواج بسبب تربية البنات بشكل متزمت على الصمت أو الخزي من كل ماله علاقة بالجنس الشرعي مع الزوج، فيرفضن عند زواجهن الميل نحو المصارحات الغرامية والمداعبات الجنسية مع الأزواج، تارة محتقرات وتارة أخرى مستنكرات.

لقد ذكر صالح عن معاناته مع زوجته في هذا الجانب :(أنا لست راضي عن حياتي الزوجية بسبب عدم تفاعل زوجتي معي في غرفة النوم فهي لاتشعرني برغبتها بالجماع، وأثناء الجماع كأن الجنس للرجل فقط وتحاول أن ترضيني فقط بدون أن تجد شوق ومتعه، ولقد أصبحت العلاقة الجنسية بيننا مملة وكأنها واجب)

وقد تكون شكوى الشباب غير صحيحة في هذا الجانب لأن أول خطوه للوقاية أو علاج البرودة الجنسية عند الزوجة هو أن يقوم الرجل من أول الزواج بدور حاسم وجوهري في حث الرغبة الغرامية لدى الزوجة الشابة بلطف، وهذا بطبيعة الحال إنما يكون من لديه قدر كاف من التربية الجنسية السليمة؛ فجهل أو تجاهل الزوج في تدريب الزوجة وإثارتها للاستيقاظ الشهواني يجعلها تتجنب الجماع،إلى درجة شعورها بأنها تعيسة أو سقيمة، والواقع أنه من أجل علاقة حميمة بين الأزواج فإن على الزوج من بداية الزواج، وفي كل مناسبة جماع أن يحث الرغبة الغرامية لدى الزوجة، ويبادرها بملامسات وحديث الحنان والمودة، وطرح أحاسيس المحبة والاحترام والصداقة والإعجاب،كما أن عليه أن يتحدث وكذالك يتعامل مع زوجته بذكاء وانتقائية

الخطابون الخطابات في المجتمع السعودي

،وبما يناسب ثقافة الزوجة وبيئتها وتربيتها؛ فمن الحيف الكبير ومجانبة الصواب أن يبدأ الزوج بتدريب زوجته على معاشرته الجنسية بصدم الحياء،ولطم الرقة؛فالمرأة الذكية والمرهفة تتفاعل مع الزوج إذا جعل من نفسه محبوباً، فمن الشائع للأسف في تربية مجتمعنا الجنسية أن الطابع الحاد واللحوح للإغراءات الذكرية هو الذي يشكل سر المنهجية الغرامية والحب الجنسي عند المرأة، فهذا التصور جهل وغرور وغطرسة، يقابله احتقار وسخريه من الطبيعة الأنثوية، ويوصل حتمياً إلى فشل الحب الجنسي، وإلى البرودة الجنسية أيضاً؛ فالأزواج الشباب إذا كانوا غير معدين بتربية جنسية انتقائية سليمة للقيام بالدور العاطفي و الجنسي الذي تتطلبه الحياة الزوجية فإن من المتوقع إنه ينشأ لديهم خلل في قابليتهم للتكيف مع زوجات عشن سنوات مراهقتهن وبعض سنوات شبابهن في صمت عائلي رهيب عن الجماع وحوافزه، كما عشن أيضاً في خشية من التحدث بكل ما يقرب الأزواج بعضهم من بعض جنسياً، وعلى هذا فالنتيجة الحتمية هي البرودة الأنثوية، ولقد ذكرت تغريد في هذه المشكلة قائله : (عشت مع زوجي حوالي سنة وأنا أكره قربه لي وأخاف منه، والله تعودت عليه بصعوبة بالفراش) وقالت سعاد : (كرهت الجماع بسبب كثرة طلب زوجي للجنس، إنه يطلبني بأوقات غير مناسبة، إنه لاتهمه المشاعر معي، ويركز على متعته فقط)

٣ ـ لا تهتم الزوجة بالقيم والمبادئ الدينية :

إن (٨٥,٥٪) من الشباب ليس عندهم رضا عن زوجاتهم بسبب التباين بينهم في مستوى التدين، وهناك كثير من المنطق يدفعنا إلى الجزم بأن شكوى الأزواج في هذا الجانب غير صحيحة، لأن الاختيار الموفق هنا، ضمان كون الشريك الأخر، تتفق اتجاهاته وسلوكه مع اتجاهاتهم وسلوكهم، ليضمنوا لهم اختيارا موفقا وصائبا وبالتالي نجاح ورضا في الزواج، لذلك نتوقع أن هناك تجانس بالمبادئ الدينية بين الشباب وزوجاتهم في مرحلة الخطبة والاختيار الأولى، وأن الفروقات الدينية بين الزوجين قد حدثت بسبب الرجل الذي بدأ يلجأ إلى المبادئ التي غرست في النسق القيمي منذ الطفولة، بمعنى آخر أن الشباب كانوا راضين على سلوك زوجاتهم الديني حتى ولو كان خاطئ أثناء الخطبة وعند عقد النكاح ويعدونه تصرف عادي ولا يسيء لقوامة الرجل ويعدونه نوع من التفاهم والرقي والتمدن والتحضر، ولكن بمجرد الممارسة العملية للحياة الزوجية يثور الزوج لنصرة الحشمة والعفة والقوامة، لأنه لايستطيع أن يهرب بعيدا عن قيم ومبادئ تأثيرها مستتر غير مباشر أكثر من كونه تأثير مباشرا مكشوفا، فهذه المبادئ التي غرست في منزل الأسرة تعمل كمحك لاتخاذ القرارات في الحاضر والمستقبل مع الزوجة، فيختلف الزوجين، ويرى الزوج بسبب الضغط الاجتماعي أن الزوجة متمردة على المبادئ وعلى القوامة مما يحدث عدم الرضا وعدم القناعة بالزوجة، بالرغم من أن اختياره لها كان مبني على التجانس والتشابه بالمبادئ والعادات نفسها ويتبعان الأعراف ذاتها ،لقد ذكرت مها عن مشكلتها مع زوجها قائله : (لقد خطبني زوجي وتزوجته وأنا ألبس عباءة على الكتف وبعد سنة من الزواج بدأ ينتقد لبسي للعباءة وأنها تظهرالمفاتن، واتهمني أني أتعمد لبسها للاستعراض أمام الرجال في الأسواق ،حتى أمرني أن ألبس العباءة على الرأس وبدأت ألبسها أمامه، ولكن بعيدا عنه وفي غيابه ألبسها على الكتف حيث أحتفظ عند أهلي وأخواتي بعباءة على الكتف، لكنه عرف من الآخرين عن طريقتي وبدأ يشك بي دائما وساءت علاقتي معه)

وذكر عبد الرحمن معاناته مع زوجته قائلا (كنت أتحدث مع زوجتي أثناء الملكة قبل الزواج، وأثناء المحادثة أبديت تسامح بخروجها مع أمها وأختها ومع أمي وأختي وأن هذا شئ عادي ، وأثناء الحياة الزوجية

الخطابون الخطابات في المجتمع السعودي

بدأت زوجتي تخرج مع أختي للأسواق والحفلات وتخرج من بيت أهلها إلى صديقاتها وإلى السوق بدون إذني وتعتبر هذا شيئ عادي متفق عليه، ولقد تضايقت كثيرا من سلوكها فهي تخرج بوقت غير مناسب وتذهب إلى أماكن غير مناسبة وتهمل بيتها ،وبعد سنتان من الزواج حاولت أن أمنعها وأحد من سلوكها، لكن دخلت بصراع وشجار ونكد ولم أسيطر عليها ،والسبب يرجع لأني رضيت في تصرفاتها بأول الزواج)

وقال محمد : (خطبت زوجتي من بيئة غير بيئتي، فبيئتي محافظة، وبيئة زوجتي تتساهل ببعض القيم والمبادئ وخاصة الحجاب والكلام مع الرجال، وكنت غير موافق للزواج منها، ولكن أهلي وأخواتي أقنعوني بالزواج منها وقالوا لي خذها وربها على كيفك أنت رجال وقوام عليها اعجنها على مزاجك ،للأسف تزوجتها ودخلت معها بصراع وخلافات وسوء عشرة، والله لو أولادي ما أجلس معها) .

٤.لم يجد الشباب زوجة تدير المنزل وتقوم بحقوق الزوج :

لقد كشفت بيانات الجدول أن غالبية الشباب (٨٥,٥٪) لا تجد رضا عن زوجاتهم كان بسبب سوء تدبيرهن وإدارتهن لمنزلهن ،ولا تقوم الزوجة بالخدمة المطلوبة للرجل ،والذي يعتبرها الرجل السعودي والعربي حقا من حقوقه، وأجزم بقوة أن شكوى الشباب هذه على زوجاتهم غير صحيحة وغير مقنعه، والسبب لأن التربية الزواجيه للذكور في المجتمع أصلا فيها قصور وخلل وتحتاج إلى توجيه وتعديل من جديد، فمحور التربية الزواجية في ثقافتنا الحالية، هو أن ندرب الابن ليكون رئيس الأسرة، وندرب البنت لتكون موظفه تابعة للزوج، من غير الاهتمام بنظام الحقوق والواجبات المتبادلة والأخلاقيات التي حددتها الشريعة الإسلامية في العلاقة الزوجية،قال تعالى:(ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم) "البقرة:٢٢٨".

لذلك تخلق ثقافتنا الاجتماعية الحالية فواصل وحواجز بين الزوجين، فهي تقدم شخصية البنت لتقوم بتقديم ألوان الخدمة والاحترام والتقدير للزوج، وهي عرضة للمحاسبة منه عند التقصير بمسؤولياتها وواجباتها تجاهه، وبنفس الوقت تصنع ثقافة المجتمع شخصيه قوية للابن،بحيث يكون قادراً على أن يطلب من الزوجة حقوقه كاملة، وتمنحه الثقافة حصانة تبرر تقصيره في أداء الحقوق الزوجية، فلا تستطيع الزوجة من محاسبته على تقصيره تجاهها،فثقافة المجتمع المحددة للعلاقة بين الجنسين هي ثقافة صراع بين الذكور والإناث في الحياة الزوجية، ولا تدعوا بقيمها ومعاييرها إلى التجانس والتعاون والاعتماد المتبادل في الأعمال المنزلية بين الزوج والزوجة، ولهذا سيكون المحصلة المحتملة لمثل هذه القيم هو على الأقل سوء العشرة الزوجية.

ينبغي أن يبدأ علاج التعاسة الزوجية وسوء العشرة بين الزوجين في فتره عمريه مبكرة، أثناء الإعداد للحياة الزواجية للأبناء والبنات، فمنذ الطفولة يجب أن نعمل على تغذيتهم بقيم الاحترام والتوافق الزواجي وخدمة الشريك، بدلاً من قيم القوة والرئاسة والمثالية والتبعية، وبذلك نعدل ثقافتنا الزواجية من ثقافة عدم استقرار إلى ثقافة استقرار وتوافق زواجي.

إن الجيل الجديد من الأبناء والبنات لم يستقل عن الآباء والأمهات بأدائهم وأفكارهم نحو الزواج والعلاقات الزوجية، كما أن فكرة الاستقلال بآراء خاصة عن الوالدين والتي تجعل الأبناء أكثر جرأة وشجاعة على احترام وتقدير وخدمة المرأة في المنزل كشريكة الحياة، هي فكره مازالت تواجه بازدراء، وهذا ما يجعل الأبناء يتشابهون مع جميع أفراد عائلاتهم، وهو ما يعني أن هذا الجيل الجديد من الشباب الذكور أيضاً سيكون اندماجه وتعاونه مع شريكة الحياة ومبادرتها بالعطف والاحترام والخدمة صعب عليه.

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي

إن الجيل الجديد من الأبناء والبنات لم يستقل عن الآباء والأمهات بأدائهم وأفكارهم نحو الزواج والعلاقات الزوجية، كما أن فكرة الاستقلال بآراء خاصة عن الوالدين والتي تجعل الأبناء أكثر جرأة وشجاعة على احترام وتقدير وخدمة المرأة في المنزل كشريكة الحياة، هي فكره مازالت تواجه بازدراء، وهذا ما يجعل الأبناء يتشابهون مع جميع أفراد عائلاتهم، وهو ما يعني أن هذا الجيل الجديد من الشباب الذكور أيضاً سيكون اندماجه وتعاونه مع شريكة الحياة ومبادرتها بالعطف والاحترام والخدمة صعب عليه.

إن من المؤسف حقا أنه حتى الآباء والأمهات من الجيل الجديد،يربون أبناءهم وبناتهم تربية زواجيه بنفس الطريقة التقليدية التي كان يتبعها الأجداد معهم، فالبنت تعد بأن تصبح شخصيه مثالية في علاقاتها مع الزوج، في حين يصنع من الابن شخصيه قوية تقمع وتضيق على الزوجة، إن هذا النمط من التربية يسر الآباء والأمهات في بادئ الأمر، إلا أنهم في الواقع يشكلون بهذا التوجه حالات نفسيه لأبنائهم وبناتهم سيعانون منها كثيراً في مستقبل حياتهم الزوجية؛ حيث غرسوا سلفا بذور سوء العشرة بين زوجي المستقبل.

وفي هذا الاتجاه تذكرريما عن زوجها :(زوجي لايمكن أن يبادر ويساعد في داخل المنزل، ويعتبر هذا من شأن المرأة ومسؤوليتها بالرغم أنني أعمل مدرسه وأصرف على المنزل مثله، ولايقدم لي حتى الشكر وينظر إلي كأني مكينة أشتغل ليل ونهار، ولا يمكن أن يحضر الشاهي أو القهوة أو يساعد بتدريس الأولاد)

وذكر سعد في نظرته للزوجة (الرجال هو الذي يشغل زوجته بمسؤوليات البيت والأطفال حتى لا تشغله بالطلبات والروحات، وإذا شفت الرجل وحرمته بالمطاعم أومع حرمته بالسوق اعرف أنه ملعوب عليه وأن بظهره دركسون سيارة تقوده زوجته على كيفها ، للأسف راحت الرجولة).

٥ ـ لم يقبل الشباب مستوى جمال الزوجة :

لقد ذكر معدل(٨١,٨٪) من الشباب عدم رضائهم عن زوجاتهم بسبب ضعف خصائصهن الجسمية والجمالية ، وشكوى الشباب في هذا الجانب أجزم بقوة بأنها غير صحيحة، لان اختيار الشاب لزوجته قام أصلا من بداية الخطبة على جاذبيتها أثناء النظرة الشرعية ،أو قبوله المبدئي لجمالها وشكلها الظاهري ،والذي يعد جزء جوهري وورقه رابحة أصبحت بيد الرجل جعلته يسعى لأن يتم الزواج بسرعة ويظفر بقناعة تامة بزوجة مقبولة لديه شكلا وجسما،ولكن للأسف بعد الزواج تتبدل بسرعة نظرة الأزواج إلى المظهر الجسمي والجمالي لزوجاتهم سلبيا، بسبب مقاييس الجمال التي تعرض على شاشات التلفزيون وصفحات الجرائد والمجلات، أو ما يسمعونه من مبالغة وكذب في وصف لزوجات أقارب وأصدقاء، فيبدأ الزوج يقارن بين م ايشاهده في بنات المسلسلات والأفلام وبين ما يسمعه من أوصاف نساء، وبين اختياره لشكل زوجته، ولا يعلم هذا الشاب الذي يقع في مستنقع جمال الممثلات والفنانات أن الأعلام يقدم مقاييس جمال تنطبق على نسبة ضئيلة جدا، أو يكون الوصف الذي سمعه عن نساء فيه كذب وكيد ومبالغ فيه، وللأسف لم يتربى الشباب في المجتمع وينشئوا على يقين بأن الخصائص الجسمية ليست العامل الحاسم الهام في نجاح الحياة الزوجية، وعليهم أن يبحثوا عن الرضا بشريك الحياة عند توفر القبول في شكل الوجه والجسم، إن اهتمام الشباب عند الاختيار بالشكل كشرط ومحك أساسي لاختيار الزوجة قد يضع احتمال وجود استقرار وتكيف بين الزوجين ضعيفا، لأن المظهر الجسمي للزوجة حتما سيتغير بالمرض والحمل واللباس والمكياج والجهد والعمل والتغذية، ، كذلك عندما يرتفع شأن الجمال الظاهري في عملية اختيار الزوجات في المجتمع يقل بالتأكيد شأن الجمال الجوهري (الباطني) للمرأة وعدم اعتباره مقياس رئيس في عملية قبول الرجل للمرأة ، فيغفل الزوج عن سمات

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي

سمات مهمة عند الزوجة تحقق السعادة في الحياة الزوجية أكثر من الشكل والمظهر مثل كلمتها الطيبة وقولها الحسن ورجاحة العقل وجمال البيان والأخلاق الفاضلة بشكل عام، ولذلك تتصدع العلاقات الزوجية من جراء تحول نظرة الزوج الغير سليمة إلى شكل ومظهر زوجته سلبيا بدون مبرر،بالرغم من أنه قد تزوجها بعد نظرة شرعية وبقناعة تامة، وبحرية بدون ضغوط ثقافية، وفي هذا الاتجاه ذكر عادل :(بعد ستة أشهر من الزواج فقط بدأت أنظر إلى زوجتي بأنها غير جميلة بالرغم من أنني نظرت إليها أثنا الخطبة وقبلتها بقناعة تامة، والسبب لأن زملائي بالاستراحة يذكرون أوصاف الجميلات بالجسم والوجه، ولم أجد هذه الأوصاف بزوجتي، مما جعلني أندم على سرعة اختياري) ثم ذكر ريان قائلا: (كنت معجب بشكل زوجتي ومبسوط لمدة عام كامل، وعندما جلست مع أحد أخواتي بدأت تذكر جمال زوجة أبن خالي وحسن قوامها ومظهرها، حتى شعرت بأن زوجتي أقل بكثير من زوجة ابن خالي، وبعدها تمنيت أن يكون عندي زوجة جميلة جدا يمدحها الآخرين) وتحدث إبراهيم عن معاناته في هذا الجانب: (أثناء الخطبة كنت أبحث عن الأخلاق والسمعة الطيبة وربة المنزل الجيدة ولم أشرط جمال معين، وعندما خطبت واحدة في هذه المواصفات نظرت إليها النظرة الشرعية فقبلتها وأعجبتني، وتزوجتها فكانت زوجة مثالية بالأخلاق والطيبة والكرم، ولكن للأسف كنت أسمع من أخواتي أن زوجتي غير جميلة وشكلها عادي وإخواني اختاروا أجمل من زوجتي ،للأسف تأثرت كثيرا بما سمعت وبدأت أنظر إليها بدونية ونسيت أني اخترتها لجمال جوهرها وليس لجمال مظهرها، للأسف نتأثر بكل كلمة، الله يعين الزوجات مصير حياتهن برأي الآخرين بأشكالهن بالرغم من أننا نشوفهن حلوات ونقبل بهن قبل عقد النكاح).

٦ ـ لم تكن الزوجة صاحبة فكر وثقافة :

لقد كشفت البيانات الإحصائية في الجدول السابق أن (٦٥,٥٪) من الشباب كانوا غير راضين عن اختيارهم لزوجاتهم بسبب نظرتهم إلى ا لزوجه بازدراء وأن لديها قصور في المعرفة والثقافة، وأكاد أجزم أن هذه الشكوى من الشباب غير صحيحة وأجزم أيضا بقوة أن الشباب أنفسهم لايعرفون بالضبط المطلوب والمقصود وحدود الفكر والثقافة الذي يأملون تواجده في شخصية زوجاتهم.

إن الفكر والثقافة الأساسية المطلوب توفرها في شخصية الزوجة من ناحية اجتماعية والتي تسعد الرجل وتعلي من شأن المرأة هو قدرتها على الحوار والمناقشة بعالم زوجها الوظيفي والمهني ومجال رغباته وطموحاته واهتماماته وهواياته، وعندما يفقد الأزواج فهم الزوجة ومعرفتها لإيقاع حياته ويفقد معها الحوار والمناقشة باهتماماته الشخصية وبعالمه الخاص، يرى أن السبب هو ضعف إطلاعها وثقافتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية العامة، وهذا خطأ شائع في مجتمعنا عند الأزواج الذكور، وخاصة اللذين شعروا أثناء تنشئتهم الأسرية(بالنرجسية) والتي تعني الغرور والتقليل من شأن الآخرين، حيث يخص الذكر في الأسرة السعودية باهتمام زائد من والديه وأشقائه، وقد يغذى بقيم رجولية ذكورية مبالغ فيها كتعويده على الشدة في تعامله مع الإناث،وعدم الاستماع إليهن والحديث معهن بكثرة، والنظرة إليهن بشكل عام بدونية،وهذا النمط من التربية والتنشئة الأسرية للأبناء يحدث شعور بالتميز عن الآخرين في الخصائص والقدرات حتى يصل بالابن بأن يثق بنفسه بغرور، وعندما يدخل الحياة الزوجية ينظر إلى الطرف الثاني(الزوجة) بأنه غير متكافئ معه ، ولا تفهمه ولا يمكن أن تتفاعل أو تشاركه في عالمه الخاص الوظيفي والاجتماعي والثقافي وواقع حياته بشكل عام، فيتهم الرجل زوجته بأنها ليست صاحبة فكر وثقافة، والصحيح أنه هو السبب في وجود مثل

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي

هذه العلاقة السطحية وحدوث الهوة والفجوة في العلاقة الفكرية والثقافية بينه وبين زوجته، وذلك عندما ألغى وجودها الشخصي من البداية ويعتبر تدخلها في أي أمر يخصه ربما كان يفسده، فهو لايمنح فرصة لتعريفها بواقع حياته الخاصة واهتماماته وطموحاته، ولذلك نجد كثير من الأزواج في تباعد بعد شهر، فالزوج في كل يوم يحجب عن زوجته المعرفة بعالمه الخاص،ويضع علامات الجهل والأمية عندها بواقع حياته ومشاعره العامة، حتى يصل إلى أن يتهمها بالتخلف والرجعية، وأن شخصيتها لا تساير أو توازي شخصيته فكريا وثقافيا، فيبدأ الزوج يطارد زوجته بنظرات الازدراء والاحتقار لفكرها وثقافتها، ويستهين بها، ولا يعلم أنه هو السبب الرئيس في حدوث هذه الفجوة والسطحية في العلاقة الزوجية، فيشعر الزوج بالاغتراب داخل الأسرة ويسيطر التباعد بين الزوجين، ومما يزيد الطين بله أن الزوج يرجع السبب في كل ذلك إلى ضعف إطلاع الزوجة بشكل عام وعدم ثقافتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والرياضية والأدبية بشكل عام، يقول خالد عن هذه المشكلة :(للأسف لم أوفق باختيار زوجتي فهي جامعية وأبوها رجل مثقف لكن للأسف لا تعرف عن وظيفتي ولا تشاركني همومي وطموحي ،كنت أتمنى لو كانت زوجتي مثل المذيعات محللات الاقتصاد والسياسة في القنوات الفضائية) وذكر سعد معاناته مع زوجته فكريا وثقافيا: (أنا عسكري بالشرطة وزوجتي فاهمة أني أعمل بالمرور والله لا تعرف الترقية والرتب والواجبات والمسؤوليات العسكرية،أشعر بأنها ليست على مستواي) وتقول ريما عن نظرة زوجها لها:(زوجي إذا شاف الحريم بالبرامج الثقافية والسياسية والاقتصادية بالقنوات الفضائية ينقهر ويقول:شوفي المثقفات اللذين يفهمون الحياة،وكنت أرد عليه وأقول: أيضا هن أعرف وأفهم منك بالسياسة والاقتصاد،والله انه لايعرف ماذا يريد أن أكون:هل عالمة اقتصاد؟ أم عالمة سياسة؟ أم أديبة؟ أم مثقفة بالرياضة؟ مسكين فاهم معنى الزوجة المثقفة خطأ!! كنت أقنعه وأقول له أنا مثقفة بحياتك وبس خلني أشاركك بعالمك الخاص والواسع وسأكون مثقفة وأسعدك، لكن لا يتنازل ولا يكلمني ولا يتحدث معي عن اهتماماته وطموحاته وتساؤلاته !! حتى أصبحت علاقتنا سطحية ويتهمني بالتخلف) .

سابعاً: ضرورة إنشاء مكاتب رسمية للتوفيق بين الأزواج لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية بسبب عشوائية وتخبط الشباب عند الرغبة في تعدد الزوجات :

التوافق الزواجي من أهم مجالات التوافق العام ،ويعني وجود الزوجة والزوج ولديهما ميل لتجنب أو إعادة حل المشكلات، وتقبل المشاعر المتبادلة، والمشاركة في المهام والأنشطة المألوفة وإنجاز التوقعات الزوجية لكل منهما وهو يتضمن التحرر النسبي من الصراع والشجار والخلاف والاتفاق النسبي بين الزوجين على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة، وكذلك المشاركة في أعمال وأنشطة مشتركة وتبادل العواطف والجنس برضا وارتواء تام.

لقد حاول الأزواج في المجتمع السعودي - كما كشفت درستنا الميدانية (محمد السيف:١٤٣٠هـ) - سد مشاعر النقص في زواجهم الأول باتخاذ قرار التعدد بالزوجات والعزم على الزواج من امرأة ثانية،من أجل الحصول على توافق زواجي أفضل وسد الاحتياج الذي يبحث عنه، والذي يرده إلى قصور في عملية اختياره الزوجة الأولى.

فقد كشفت تلك الدراسة الميدانية (١٤٣٠هـ)وخاصة من خلال التحليل الإحصائي أن مستوى مساهمة الزواج الثاني في سد احتياج الزوج كان ضعيفا جدا بشكل عام، مما يبرهن أن التوافق بين الزوج والزوجة الثانية لم يكتب له النجاح أيضا ولم تنمو العواطف بينهما نموا سليما، ولم تستقيم الحياة الزوجية للرجل ولم

ولم يكتب لها التوافق الزواجي السوي مما يتطلب إنشاء مكاتب رسمية للتوفيق بين الأزواج لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية بسبب عشوائية وتخبط الشباب عند الرغبة في تعدد الزوجات، كما تبرهن بيانات الجدول الآتي :

احتياج الرجل من الزواج الثاني	معدل الاحتياج (٪)	فعالية الزواج الثاني (٪) في سد احتاج الرجل	مستوى التوافق بين احتياج الرجل وسد الاحتياج في الزواج الثاني
عدم القناعة بشكل الزوجة الأولى	٨١,٨	٢٣,٦	ضعيف جدا(٠,٠٨)
سوء العشرة مع الزوجة الأولى	٩٢,٧	٥٦,٤	ضعيف جدا(,١١)
عدم وجود رضا ومتعة في الجماع مع الزوجة الأولى	٨٧,٣	٤٧,٣	صفر
لاتهتم الزوجة الأولى بالقيم والمبادئ الدينية مثل الحجاب	٨٥,٥	٤١,٨	ضعيف (,٢٨)
الزوجة الأولى غير صاحبة فكر وثقافة	٦٥,٥	١٦,٤	صفر
لدى الزوجة الأولى قصور في إدارة المنزل وأداءها حقوق الزوج	٨٥,٥	٤٩,١	ضعيف (,١٢)

تفيد البيانات الإحصائية أن مستوى التوافق الزواجي للرجل مع زوجته الثانية كان ضعيفا جدا في العشرة وتبادل الاحترام والاستماع بالجنس، وأيضا ضعيف جدا في الرضا عنها بإدارة المنزل، وكذلك ضعيف بقناعته بمستوى فكرها وثقافتها والتزامها بمبادئها الدينية، وهذا يبرهن ويؤكد أن العوامل التي ساهمت في شعور الأزواج بعدم الصحة والسلامة في اختيار الزوجة الأولى، قد تكررت أيضا وفرضت نفسها عند اختيار الزوجة الثانية، مما يثبت أن هذه العوامل موجودة وقائمة في ثقافة المجتمع وقيمه وتقاليده وعاداته، وراسخة في شخصية الفرد وتكوينه النفسي والعقلي،وأن تلك العوامل التي أحدثت قصور عند الاختيار للزوجة الأولى،هي نفسها تحدث قصور في الاختيار للزوجة الثانية ،وتعيق التوافق الزواجي بين الرجل وزوجته الثانية تماما،مثل ماحدث من سوء توافق مع زوجته الأولى، وهذا يتطلب إنشاء مكاتب رسمية للتوفيق بين الأزواج لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية بسبب عشوائية وتخبط الشباب عند الرغبة في تعدد الزوجات.

ثامناً: ضرورة إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية من أجل كشف القناع عن الأزواج:

كشفت الدراسات الاجتماعية الميدانية (محمد السيف:١٤٢٧هـ) أن فشل الزواج في المجتمع السعودي والتعاسة الزوجية يرتبط بإخفاء كثير من الأفراد واقعهم الاجتماعي وحقيقة شخصياتهم عند الرغبة في الزواج ،وكأنهم يرتادون قناع أبيض يخفي سلوكهم وتصرفاتهم الحقيقية الغير مقبولة، ومرحلة القناع في الزواج هي الفترة التي تبدأ من الخطبة الرسمية مروراً بفترة عقد النكاح حتى أشهر الزواج الأولى، والتي يطلق عليها «شهر أو أشهر العسل».

وفترة القناع تشمل الخطبة الرسمية وما يصحبها من حديث متبادل ورؤية شرعية تمهّد لعقد النكاح وهو التقليد السائد تقريباً في مجتمعنا، والذي يتخذه الشباب طريقاً إلى الزواج بعد ترتيب ذلك مع الأسرة، وتعد موافقة الوالدين على الزواج في المجتمع السعودي من أهم الشروط القائمة حتى في هذه الفترة المتغيرة.

وأثناء فترة الخطبة يُظهر كل من الطرفين أحسن ما عنده من خلال صفات وسلوك وحديث عن نفسه، ويرى كلا الشريكين المنتظرين كل شي بمنظار وردي، فهناك ميل كبير في هذه الفترة إلى الخيال والمثالية، لذلك نجد أن كثيراً من الوعود التي تبذل في هذه الفترة لا توفى، كما نرى أن كثيراً من الآمال والتوقعات لا تتحقق،وهذا يتطلب إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخطابون والخطابات.

ويبدو الزواج والحال كذلك، بمثابة نكسة لكل تلك الوعود والآمال، والسبب في ذلك لا يكمن في أن الزواج أقل أهمية من الخطبة، بل لكونه يرجع إلى أن الزواج يصطبغ دائماً بصبغة الواقعية، أما فترة الخطبة وأشهر العسل فقليلاً ما يطبعها الواقع بطابعه، وإنما هي دائماً مطبوعة بطابع الخيال.

ويتحدث الكثيرون عن تغير الأزواج إلى الأسوأ بعد شهر العسل، والسبب هو ارتداءهم أقنعة تخفي حقيقتهم؛ حيث بعد أشهر الزواج الأولى يبدأ التحول العظيم، وذلك عندما يعود كل منهم إلى طبيعته، ويرى كل منهم الآخر على حقيقته، وليس كما ظن أنه سيكون ، فقد كشفت نتائج دراسة ميدانية للباحث (محمد السيف:١٤٢٧هـ) من خلال استخدام منهج دراسة الحالة أن معظم حالات الزواج في الطبقة الوسطى في المجتمع السعودي تبدأ والأزواج يرتادون قناع يخفون حقيقتهم ،فتذكر إحدى الحالات عن مرحلة القناع مع شريكها قائلة: «والله، السنة الأولى كلها مجاملات، وكل واحد يظهر أحسن شيء عنده للآخر، وهذا اللي صار معي مع زوجي في الأشهر الأولى، كان يحسسني أنه يحب أهلي، ويحب أن يصلهم، ويحب يوقف معهم بالفرح والحزن ... حتى أن والدتي أنجبت طفلة في السنة الأولى من زواجي، فسمح لي بالجلوس عندها وخدمتها والاطمئنان عليها وكان لطيفاً، لكن في السنة الثانية من الزواج تعب الوالد وأدخل العناية المركزة وكان بين الحياة والموت وعندما أطلب منه زيارته كان يرد بكل استهتار وسخريه هو أبوك وإلا أبوي، اذهبي لوحدك مع أخوك ولم يهتم بذلك ولم يشاركني حزني أثناء مرضه، أو فرحي بخروجه من المستشفى».

تاسعاً: ضرورة إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية تحد من شيوع ظاهرة الزواج الطقوسي (الموافقة بإكراه على الزواج):

إن الترخيص لمكاتب مختصة بالتوفيق بين الأزواج تستخدم في مهامها مقاييس علمية نفسية واجتماعية عند اختيار الزوج سوف يساهم باستقرار المجتمع السعودي الذي يشيع فيها الزواج الطقوسي،ومعنى الزواج الطقوسي الاعتيادي أو الروتيني، أي الزواج الذي لم يحقق الهدف الأساسي للزوج والزوجة فيما يتعلق بالإشباع والأمان العاطفي، بسبب ثقافة المجتمع التي وضعت معوقات على الزواج وهي الوسيلة الشرعية المقبولة اجتماعيا للحصول على الإشباع العاطفي بين الذكور والإناث، فكثير من أفراد المجتمع من الذكور والإناث لا يحصلون على الزواج بكل يسر وسهوله فتجد ثقافة المجتمع تغالي بالمهور وتعلي من شأن المرأة الصغيرة، حيث كلما كبر عمر المرأة قلت فرصتها بالزواج، وتصعب القيم الثقافة للمجتمع عملية الاختيار للزواج لأنها تحدد مقاييس دينية واجتماعية واقتصادية وخصائص جسمية مبالغ فيها، وتضع ثقافة المجتمع فوارق وتصنيفات اجتماعية بين الأسرعند الاختيار للزواج، وتمنح ثقافة المجتمع فرصة كبيرة لتدخل الأب والأم في عملية الاختيار والموافقة على الزواج، كما تضع القيم الثقافية معوقات على الزواج من الزواج من بعض الإناث أو الذكور الذين يمتهنون بعض المهن الفنية والحرفية مثل التمريض والطب عند النساء، كل هذا لا يتيح تكافؤ الفرص عند الأفراد ذكور وإناث، فيجد بعض أفراد المجتمع صعوبة بالغة من الإتيان بالزواج، مما يضطر الأبناء والبنات على قبول الزوج حتى ولو سمات وخصائص الطرف الآخر لا تحقق له رضا نفسي تام

، فيلاحظ من البنات أنهن يتنازلن عن شروطهن حتى لا يتقدم العمربهن وتضيع عليهن فرصة الزواج، وقد يتقدم الذكور للزواج من البنات العاملات للظفر بمرتب الزوجة مقابل التنازل عن خصائص مهمة مطلوبة في الزوجة تحقق له الإشباع العاطفي٠

لذلك يوجد من الزيجات في المجتمع لديها بما يسمى طقوسية الزواج، وهو الالتزام بالزواج بطريقة شبه قهرية على الرغم بأنه لا يحقق شيء يذكر، وهو سوء توافق بالزواج، يخلق بيئة مناسبة لحدوث مشكلات أسرية، فهن يعانين من طقوسية في الزواج و برود عاطفي وعدم تواصل فكري وثقافي وجنسي وعاطفي مع أزواجهن، فمنهن تزوجن صغيرات جداً ،أوانهن تزوجن قسراً وبإكراه بسبب ظروف اجتماعية وشخصية متعددة ، فهن يشعرن بعلاقات فجه وسطحيه مع الزوج وبمعدل حرمان عاطفي كبير،ولمعالجة هذه المشكلات يتطلب هذا إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات.

عاشراً: إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات يعالج فقدان الشفافية عند الاختيار للزواج:

فقدان الشفافية والموضوعية في موضوع زواج الأبناء والبنات في المجتمع السعودي يترتب علية تعاسة زوجية وسوء عشرة وطلاق مما يتطلب تدخل مكاتب رسمية تشرف عليها الحكومة تستخدم مقاييس علمية شرعية واجتماعية للكشف عن مناسبة الفرد للزواج، فثقافة المجتمع السعودي تعلى من شأن الروح الجماعية، وتقدم ثقافة المجتمع المصلحة العامة للأسرة على مصلحة الفرد واحتياجاته الخاصة، كالنظر مثلاً إلى خصائص الزوج والزوجة التي تتطلبها الأسر لأولادها عند اختيارهم للأزواج، فالأسر تركز على الأعراف المتعلقة بالمكانة الاجتماعية ، والنظر كذلك إلى التدخل المباشر للوالدين بالاختيار لزوجة الابن أو الموافقة على زوج البنت بما يخدم أو ينسجم مع مصلحة الأسرة والعائلة بصرف النظر عن المتطلبات والاحتياجات العاطفية والسلوكية والقيم الجمالية الشخصية ، فمجتمع يسوده وتسيطر علية ثقافة جماعية تعلى من شأن الأهداف الاجتماعية العامة غالباً ما تدون من شأن الأهداف الذاتية الخاصة والتي تعبر عن طموحات لها خصوصيتها الفردية، وهي غالباً ما تكون غامضة بالنسبة للآخرين، ونادر ما تفصح عنها البنت أو يجهر بها الابن في مواقف الزواج الرسمية، وهي عكس الأهداف الاجتماعية للزواج والتي تعبر عن أهداف عامة وشائعة ومقبولة في المجتمع، ويمكن أن يصرح بها في المناسبات والمواقف الرسمية، فمثلاً عند زواج البنت أو الابن قد يصرحان برغبتهما في الزواج والموافقة علية من أجل الاستقرار الاجتماعي والرغبة في الأولاد، أو من أجل الخصائص والسمات الدينية التي يتصف بها أحد الطرفين، وغير ذلك مما يعد أهداف اجتماعية عامة، لكن لا يستطيع أن تصرح البنت أو يصرح الابن في موقف رسمي عند الزواج عن أهداف ذاتية واحتياجات شخصية مثل الوسامة بالشكل، ومدى توفر الجانب العاطفي والدفء والحنان،أو الاتصاف أدب المعاملة والقول والحديث الحسن ولين الجانب، ولو طلب الابن التأكيد من توفير تلك الخصائص والسمات عند مخطوبته قيل له: (أنت رجل تستطيع أن تصنع البنت على مزاجك وكيفك) ، ولو طلبت البنت التأكيد من توفر تلك الخصائص والسمات عند الرجل الخاطب، قيل لها: (أهم شيء أنه يصلي وعنده وظيفة احمدي ربك) ٠والمجتمع المتكامل ثقافياً هو الذي يمنح فرصة لتفوق وبروز الأهداف الذاتية على الأهداف الاجتماعية، أو على الأقل التجانس والتطابق معها، بينما تظهر مشكلات الزواج ومن أهمها الطلاق عند العناية بالأهداف الاجتماعية، وإغفال الأهداف الذاتية والاحتياجات الشخصية(محمد السيف:١٤٢٥هـ) ٠

فكثيراً ما يصرح الفرد لأسرته بأهدافه الاجتماعية عند الاختيار للزواج، مثل الرغبة بامرأة على مستوى عال من التدين من أسرة معينة، بينما يبطن أهدافاً ذاتية لهذا الاختيار، كأن يكون الاختيار مثلاً لهذا المرأة بالذات بسبب مكانة أسرتها الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من أقاربها، أو قد يصرح عند اختياره الزواج من امرأة موظفة ، من أجل أن تشغل وقت فراغها، بينما يبطن هدفاً ذاتياً وراء ذلك الاختيار وهو الاستفادة من مرتبها الشهري، وقد يتزوج هؤلاء الأفراد من أسر ذات مكانة اجتماعية واقتصادية عليا، وقد يتزوجون أيضاً من زوجات موظفات لهن دخول شهرية، إلا أنهن قد لا يحققن الأهداف الذاتية لأزواجهن، والتي من أجلها تم اختيارهن كشريك في الزواج، فقد يعترض كثيراً من الأزواج مشكلات للاستفادة من المكانة الاجتماعية لأسرة الزوجة، أو يكون هناك معوقات للاستفادة من مرتب الزوجة، فتقتل الأهداف الذاتية لدى الأزواج في مهدها، أو على الأقل يحد منها ولا تتحقق بشكل تام، فينتج من جراء ذلك استجابات طقوسية مختلفة يمكن أن يحدث بسببها الطلاق ، ولعلاج هذه المشكلة بشفافية وموضوعية يتطلب إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات .

الحادي عشر: إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات ضرورة لإرشاد البنت في قرار اختيار الزوج :

عندما يُسند قرار اختيار الزوج والموافقة عليه إلى الفتاة في مجتمع محافظ مثل المجتمع السعودي فإن القرار ينقصه معلومات وحقائق تضعف من رشده وصوابه فيترتب عليه تعاسة زوجية وسوء عشرة أوطلاق مما يتطلب إنشاء جهة إدارية تلجأ إليها الأسر والفتيات للمساعدة في قرار الموافقة والاختيار، وتفسير ذلك أن الأدوار الاجتماعية تستقر في البناء الاجتماعي، ويوجد تحكم بالعلاقات الاجتماعية، عندما تكون العلاقة بين المراكز والمكانات الاجتماعية علاقة طرديه، فكلما أرتفع المركز الاجتماعي ارتفعت المكانة الاجتماعية وتعدلت الأدوار الاجتماعية وأصبحت لها فاعلية وتجانس مع الأدوار الأخرى، مما يساهم بتطوير الدور الاجتماعي، بما يتلاءم مع المتغيرات المعاصرة في المجتمع، أما إذا حدث حراك لأحد الطرفين مع ثبات الطرف الأخر، فيحدث من جراء ذلك اضطراب وتداخل بالأدوار الاجتماعية وخلل ومشكلات اجتماعية، فالنظر مثلاً إلى مركز المرأة داخل الأسرة السعودية ومكانتها الاجتماعية على مستوى المجتمع، فقد كانت في الفترة قبل الطفرة الاقتصادية تحتل مركز متدني عن الرجل، ودورها الأسري ثانوي وهامشي داخل الأسرة، ولها دور اجتماعي ضعيف في اتخاذ القرار المتعلق في اختيارها للزواج حيث توكل المهمة إلى ولي أمرها، لذلك كان دورها يتناسب مع مركزها ومكانتها الاجتماعية، لأن الرجل كان يحتل مركز اجتماعي أعلى في الأسرة ومكانه اجتماعية متقدمة على مستوى المجتمع، ويقوم بدور اجتماعي مناسب في عملية الاختيار عند زواج الأبناء والبنات، فيقل حجم الطلاق في تلك الفترة، وعندما حدث التغير الاجتماعي بفعل برامج التنمية وتغير البناء الثقافي، ومنحت المرأة فرصة التعليم والعمل، أرتفع مركز الإناث في الأسرة سواء كانت بنت أم زوجة، وأصبح الإناث يتدخلن في قرار اختيار الزواج، بالرغم من أن مكانتهن الاجتماعية على مستوى المجتمع مازالت منخفضة، وبذلك لن تكون أدوارهم الاجتماعية الجديدة مناسبة مع مكانتهم الاجتماعية المنخفضة، فيحدث من جراء ذلك عدم الرشد في الموافقة على الزواج، فلا يمكن أن تقوم البنت بدور اجتماعي فعال يساهم بمعرفة الرجل الخاطب وأخلاقه وسيرته كما يقوم بها ولي الأمر (الرجل) في مجتمع محافظ ذكوري مثل المجتمع السعودي، لذلك سوف يكون القبول أو الرفض للرجل الخاطب والذي يعتمد على رأي البنت قرار غير رشيد، فإذا وافقت على رجل غير

معروف لديها أصبح هناك احتمال طلاق، وإذا لم توافق عليه أصبح هناك احتمال عنوسة،وهذا يتطلب إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات ضرورة لإرشاد البنت في قرار اختيار الزوج (محمد السيف:١٤٢٥هـ)

الثاني عشر: إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات ضرورة لكشف الشخصيات النرجسية العنيفة عند الاختيار للزواج:

عندما ارتفع المركز الاجتماعي للإناث في الأسرة السعودية بسبب الظروف التعليمية والاقتصادية والثقافية المتغيرة شاع في المجتمع السعودي الشخصيات النرجسية العدائية ، حيث بدأت تعمد بعض الأسر عند التنشئة الاجتماعية لبناتها على تغذيتهن بقيم جمالية مبالغ فيها، وحماية ودلال زائد، تجعل البنت تصل إلى مرحلة الإعجاب بنفسها وبتميزها عن الآخرين، وتشعر(بالنرجسية) والتي تعني الغرور والتقليل من شأن الآخرين، حتى الذكر في مجتمع ذكوري مثل المجتمع السعودي يحظى باهتمام زائد من والدية وقد يغذى من قبل الوالدين بقيم رجولية ذكوريه مبالغ فيها كالقوة والسيطرة على الإناث، وتعويده على الشدة بالتعامل مع الإناث٠

وهذا النمط من التربية والتنشئة الأسرية للبنات والأبناء يحدث عندهم شعور بالتميز عن الآخرين في الخصائص والقدرات، حتى أنه يثق بنفسه بغرور، بأنه شخص مرغوب ومقبول من الآخرين، ويدخل إلى الحياة الزوجية في مثل هذه النرجسية والإعجاب بالنفس، وقد يصادف أن يعترضه بعض المشكلات مع الطرف الأخر، فيحدث لديه انتكاسه وتجعله يقرر بأن الطرف الثاني غير متكافئ معه ولا يفهمه وينبغي الانفصال عن، فقد تبين من دراسة ميدانية للباحث (١٤٢٦هـ) التي أجريت عن النساء المحكوم عليهن بالسجن أن كثير منهن قد تعرضن لنرجسية زوج معجباً بنفسه، وينظر للمرأة بدينونه، ويستخدم حق القوامة على المرأة بأسلوب تسلطي وقهري تارة، وتارة أخرى بأسلوب النبذ وعدم الاهتمام، فتفتقد المرأة من جانب الزوج المودة والرحمة عند تعاملها معه ،وهذا يدعوا إلى أن يكون اختيار الأزواج تحت مظلة مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات.

وأحياناً تبرز مشكلة النرجسية عند أحد الزوجين حتى ولم يحدث مشكله من الطرف الآخر، وهو ما يسمى بالنرجسية المضاعفة، وينشأ هذا النمط من النرجسية عندما يشعر أحد الطرفين بحب وقبول وتقدير واحترام الآخر له، فإن هذا يزيد من إعجابه بنفسه، ويتوقع أن يكون مقبول من غيره أيضاً ويشعر بدينونه الآخر، فيسبب هذه النرجسية فقد تشعر المرأة بالظلم، فتبحث بطلب الطلاق من زوجها عن مواصفات أفضل، تتعلق بالمال أو الجمال أو المكانة الاجتماعية والوظيفية، كذلك يسبب هذه النرجسية المضاعفة قد يشعر الرجل بالظلم ويبحث عن مواصفات أفضل عند طلاق زوجته، وقد يستمر الزواج في الحالات النرجسية رضاء للأقارب أو من أجل الأولاد، لكن بدون توافق زواجي، وبيئة أسرية غير مناسبة للتنشئة الاجتماعية للأولاد ، وهذا يتطلب إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات عند اختيار الأزواج والزوجات في ضوء مقاييس علمية تكشف الجانب الخفي في الشخصية.

الثالث عشر: إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات يحد من التعاسة الزوجية بسبب التنافر أو البرود أو العجز الجنسي بين الأزواج:

أن وجود مكاتب رسمية ذات مرجعية علمية عند التوفيق بين الأزواج يمنح فرصة بقياس استعداد الأفراد للزواج خاصة مايتعلق بالنضج العاطفي والجنسي والصحة النفسية بشكل عام،والتأكد من أن زوجي المستقبل

متقاربين أو متنافرين في التربية الجنسية والاحتياج العاطفي، فقد كشفت دراسة الباحث الميدانية(محمد السيف:١٤٢٨هـ)وجود تنافر جنسي في العلاقات الزوجية؛ لأن الأسر ومدارس المجتمع لم يمنحوا الأبناء والبنات معلومات تساعدهم على الاعتناء بالأجسام، حتى تعطيهم جاذبية مستمرة عند شريك الحياة، من أهمها عدم اهتمامهم بنظافة الجسد، وما يصدر منه من روائح، أو بسبب رائحة الفم الكريهة، وعدم فهمهم للاضطرابات الانفعالية عند الزوجات بسبب ثورة الهرمونات وتقلب المزاج قبل فترة الحيض، والاشمئزاز الجنسي الذي يحدث بين الزوجين بسبب سوء التفاهم في ممارسة الجماع في الظروف غير العادية أثناء الحمل أو بعد الولادة أو أثناء الدورة الشهرية، وعزوف الزوجات عن التربية البدنية والتمارين السويدية والتي تعيد للزوجات شباب جسدي ونفسي يضمن لهن التواصل الجنسي خاصة بعد الولادة، وهناك الأفكار الخاطئة في التربية الجنسية والتي تملي على الزوجة بأن عليها اتخاذ موقف سلبي أو ممانع في سرير الزوجية، والرجل يكون في حالة دائمة لحوح، مما يحدث الروتين والرتابة والملل في ممارسة الجماع بين الأزواج، فهما يفقدان منشطات الجنس بينهما، والتي من أهمها مبادرة الزوجة والتودد إلى الزوج في طلب الجماع.

ولعل مكاتب التوفيق بين الأزواج ذات المرجعية العلمية عندما تضع مقياس للتربية الجنسية للأفراد المقدمين على الزواج أن تكتشف جوانب القصور في الصحة الجنسية عندهم، فغياب الدور الأسري والمدرسي في التربية الجنسية في مجتمعنا ،قد أحدث مشكلة البرود الجنسي عند الزوجات في علاقاتهن الزوجية؛ بسبب أخطاء التربية الجنسية في بعض الأسر، ومن بعض المعلمات، وذلك عندما يقدمون الجنس للبنات كشيء أسود وكريه، وكذلك تربية البنات بشكل متزمت على الصمت أو الخزي من كل ماله علاقة بالجنس الشرعي بين الأزواج، فيرفضن مع أزواجهن المطارحات الغرامية والمداعبات الجنسية محتقرات أو مستنكرات، وقد تقدم التربية الجنسية للمجتمع للأبناء خطأ تربويا كبيرا، عندما تملي عليهم بأن الطابع الحاد واللحوح للإغراءات الذكرية هو الذي يشكل سر المنهجية الغرامية والحب الجنسي عند الزوجة، فهذا التصور جهل، يقابله احتقار وسخرية من الطبيعة الأنثوية، ويوصل عملياً الزوجات إلى البرودة الجنسية، وقد يكون عدم المهارة والأنانية والشراسة من جانب بعض الأزواج، وإهمالهم وعدم وعيهم وجهلهم لمتطلبات الزوجة عند الجماع، مثل إهمال التمهيدات الجسدية والمطارحات الغرامية، من جراء تهاون أناني، أو من جزاء جهل أو كسل، أو من جراء احتقار المرأة، سواء أكان ذلك متعمداً أم غير إرادي، هو أحد العوامل الاجتماعية الرئيسة للبرودة الجنسية عند الزوجات.

وقد يساهم قياس التربية الجنسية عند الأفراد في مرحلة اختيارهم للزوجات بكشف الانحراف الجنسي عندهم والتنبيه عن مضاره ،لإن من أهم وأسرع الصدمات العاطفية للزوجة والتي تسبب لها البرود الجنسي هو خيانة الزوج لزوجته، والميل نحو امرأة أخرى بعلاقة غير شرعية، مهما كان حجم العلاقة، وهذا يحدث ألما نفسيا ونفورا جسديا ينجم عنه تصدع واضطراب في العلاقات الزوجية.

أن مكاتب التوفيق بين الأزواج ذات المرجعية الرسمية والعلمية سوف يدعم الاستقرار الأسري عندما تكتشف مشكلة العجز الجنسي عند الرجال في علاقاتهم الزوجية، بسبب ثقافة المجتمع التي تغذي الشباب بقيم ذكورية خاطئة، من أهمها كشف أفكار المتقدمين للزواج وتعديله حول الجنس، مثل أن يثبت للزوجة في أول الزواج بأنه (فحل) ولدية القدرة بأن يقوم بالعديد من المضاجعات، مما يوصله إلى شفير الإرهاق والوهن، وينتهي إلى العجز الجنسي، وهناك شكل من أشكال العجز الجنسي الذي ينبغي كشفه عند الأزواج قبل زواجهم وهو (القذف المبكر) والذي توصلت دراستنا الميدانية(١٤٢٨هـ) في شأنه إلى أن له جانبا اجتماعيا

كبيرا؛ لأنه يضايق الزوج كما يضايق الزوجة، بسبب عدم مقدرة الزوج على إرواء الزوجة، وتأمين حاجتها من المتعة بالجماع، كما قد تبين من تلك الدراسة أن هذا النمط من العجز الجنسي عند الأزواج يرجع إلى التربية الجنسية الخاطئة، وذلك من خلال ما اعتادوا عليه من مشاهدة الأفلام الجنسية الإباحية في القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت والتي جعلتهم في حالة استثاره دائمة، وفي مرحلة ذروة مستمرة قابلة للقذف عند أدنى ملامسة للزوجة، مما يتطلب قياس الصحة الجنسية للمقدمين على الزواج بواسطة مكاتب رسمية لها مرجعية علمية.

إن من أهم الأخطاء التربوية الجنسية عند الشباب في مجتمعنا التي ينبغي كشفها قبل الزواج من قبل مكاتب متخصصة هو الاعتقاد بأن الكحول مؤثر في تنشيط الرغبة الجنسية،وينبغي على المكاتب المتخصصة كشف قدرة الأفراد على التعامل مع بعض الزوجات اللاتي لديهن اضطرابات هرمونية، وخاصة عند زيادة هرمون الذكورة في أجسامهن، فتزداد الرغبة الجنسية عندهن، فقد يتركها زوجها دائماً وهي في حالة عدم إشباع، ولديها توتر وإثارة جنسية وبذلك يصبح بنظرها عاجزاً جنسياً.

هل من المنطق الصمت ونتائج الدراسة الميدانية(١٤٢٨هـ)تؤكد أن العلاقة الجنسية بين الأزواج عامل رئيس في عدم استقرار الأسر؟

ولم السكوت والدراسات الميدانية أثبت أن شعور أحد الزوجين بالحرمان الجنسي من الطرف الأخر له علاقة أكيدة بالطلاق وبالخيانة الزوجية؟!!

بل إن الملاحظ للإحصاءات الرسمية الصادرة والمعلنة من مقام وزارة الداخلية والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل عام يكشف أن الانحراف الجنسي والجرائم الجنسية أكثر الأفعال المرتكبة والشائعة عند أفراد المجتمع ذكور وإناث، ولذلك فمن أجل سلامة أسرنا واستقرار مجتمعنا ينبغي التخطيط للترخيص لمكاتب التوفيق بين الأزواج لقياس مستوى التربية الجنسية للأبناء والبنات المقدمين على الزواج.

إن الهدف الأسمى من اقتراح مكاتب للتوفيق بين الأزواج لها مرجعية رسمية وعلمية إنما هو المساعدة على الوقاية من المشكلات الجنسية التي تسبب القلق، والتي من الصعب مناقشتها مع أي شخص آخر، وكل مشكلة تقريبا اشرنا إليها قد تهدد الحياة الزوجية بأي شكل من الأشكال، وربما بدا مظهر تلك المشكلات غير مؤلم، ولكنها ليست تافهة أو سهلة؛ إذ من الممكن أن تضرب بعمق سعادتك وفهمك لنفسك؛ فالحياة الجنسية مصدر قلق سري لا ينتهي أبداً، لماذا نشعر بالحرج، ودستورنا القرآن الكريم وهو الذي قد وضع قواعد أساسية في العلاقة الجنسية هادفا إلى تحقيق المودة والرحمة في العلاقات الزوجية، إننا بحاجة إلى رؤية علاجية وإستراتيجية خاصة بمجتمعنا تناسب ثقافتنا، حتى لا يقاومها المجتمع، مستمدة من قرآننا الكريم وسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

الرابع عشر: إنشاء مكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية يعمل من خلالها الخاطبون والخطابات ضرورة لدعم الأمن الوطني:

لقد كشفت دراستنا الميدانية (محمد السيف:١٤٢٦هـ) عن انحراف النساء وارتكابهن الجرائم الجنائية في المجتمع السعودي بأنه يرتبط بسوء اختيار أزواجهن، فقد دفع الاختيار العشوائي للأزواج بـ (٢١,٣٪) من بنات المجتمع إلى الزواج الطقوسي الروتيني الاعتيادي، وهو الذي يدوم ويستمر بسبب تحقيق مصالح مادية واجتماعية بدون الإسهام بسد الاحتياجات النفسية والعاطفية عند المرأة ، ومن أهم سماته ضعف درجة

التواصل الفكري والثقافي والعاطفي والجنسي بين الزوجين بسبب ثقافة المجتمع التي منحت فرصة عند بعض الأسر (٥٠٪) بتزويج بناتهن بسن صغير (١٥سنة فأقل)، أو قسراً وبإكراه (٢٤,٦٪) فيشعرن بعلاقات فجه وسطحية مع الزوج وبمعدل حرمان عاطفي كبير يضطرهن إلى الخيانة الزوجية وممارسة أفعال جنائية كتناول السكرات والمخدرات كوسيلة مبتكرة عوضاً عن الأسرة وبحثاً عن علاقات حميمة ومشاعر الدفء والحب والحنان التي لم تجده في مناخها الأسري مع الزوج .

كما ترتب على سوء اختيار الزوجات لأزواجهن إلى نشأة (٢٤,٦٪) من الأسر العنيفة النرجسية والذي يعني إعجاب الرجل بنفسه والنظر إلى المرأة بدينونة واستخدام حق القوامة على المرأة بأسلوب تسلطي وقهري تارة، وتارة أخرى بأسلوب النبذ وعدم الاهتمام ، فتفتقد المرأة من جانب الزوج المودة والرحمة عند تعاملها معه، كما تشعر بانصراف الزوج ولإهمال العاطفي وعدم إرضائها جنسياً فيزداد لديها معدل الحرمان العاطفي، فتندفع في ثورات عارمة ضد زوجها تتمثل في أبشع صور الكراهية للزوج عند ارتكاب الخيانة الزوجية وتناول السكر والمخدرات كأسلوب وانتقام وكراهية وتشفي من حرمان الزوج لها العاطفة والعلاقات الحميمة، ورد فعل وتمرد على معاملة الزوج التي تتسم بالقهر والتسلط والنبذ والإهمال .

كما نتج من عشوائية الاختيار عند الزواج (٢٨,١٪) من الأسر تجتمع عندهم طقوسية زوجة ونرجسية زوج في وقت واحد ، فالحياة الاجتماعية الزوجية إذا كانت بتلك الظروف لا تدوم ولا تستمر ويحدث انفصال وطلاق وتفكك للأسرة ، فعندما يتسع الفارق العمري والفكري بين الزوجين وتقل درجة التواصل العاطفي والجنسي تفتقد الزوجة من الرجل المودة والرحمة ، تتوحد العوامل المرتبطة بالطقوسية والمرتبطة بالنرجسية عند الزوجين، فيصبح المناخ الأسري في صراع واضطراب وتوتر دائم تفسد الحياة الزوجية وتدعوا الزوجين إلى الانسحاب ومن ثم يحدث الطلاق ، وتشعر الزوجة بحرمان عاطفي مرير يدفعها إلى ممارسة أفعال جنائية متعددة بحثاً عن علاقات حميمة ودافئة .

كما كشفت تلك الدراسة أن بسبب صعوبة ومعوقات الاختيار للزواج تعرض كثير من بنات الأسر للحرمان العاطفي والاتجاه نحو الانحراف والجريمة، عندما وجدن صعوبة بتغيير مناخهن الاجتماعي والأسري المضطرب بالزواج ،ووجدن معوقات ثقافية حدت من رغباتهن في الزواج مما أحدث مشكلة عنوسة عندهن بمعدل(٦٧,٨٪)بسبب ارتفاع مستوى أعمارهن ، وكذلك عدم اهتمام ولي الأمر بتزويج البنت ، أو طلب مهر عالي من الرجل يعيق إتمام الزواج.

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي

السيرة الذاتية للدكتور / عبدالله بن ناصر بن عبدالله السدحان

الدكتور/ عبد الله بن ناصر بن عبد الله السدحان

- ماجستير علم اجتماع.
- ماجستير أصول تربية.
- دكتوراه علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع التربوي.
- الوكيل المساعد في وزارة الشؤون الاجتماعية.
- عضو فريق الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي في المملكة. (الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر سابقا).
- عضو مجلس إدارة المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام.
- عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.
- عضو سابق في الأسرة الوطنية للعلوم الاجتماعية في وزارة التربية والتعليم.
- عضو سابق في الأسرة الوطنية للتوجيه والإرشاد في وزارة التربية والتعليم.
- عضو اللجنة الاجتماعية بجمعية رعاية الأيتام بمدينة الرياض.
- عضو اللجنة الاستشارية لجمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (واعي).
- مستشار خارجي لدراسة (المشكلات الأسرية في منطقة المدينة المنورة) الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.
- عضو لجنة التحكيم في جائزة الملك خالد للمشروعات الاجتماعية المقدمة من مؤسسة الملك خالد الخيرية.
- عضو هيئة التحرير لمجلة (الاجتماعية) الصادرة عن الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.
- محاضر غير متفرغ في عدد من المعاهد العلمية والبحثية في المملكة العربية السعودية.
- حاصل على جائزة الأمير محمّد بن فهد آل سعود في مجال الدراسات والأبحاث.
- نشر أكثر من أربعين بحثا وورقة علمية في مجلات علمية ومراكز بحثية ومؤتمرات محلية ودولية.
- طباعة أكثر من خمسة وعشرين كتاب في التخصص داخل المملكة، وخارجها.
- مُحكِم مُعتمد في عدد من المجلات العلمية والمراكز البحثية.
- رئاسة وعضوية عدد من اللجان العلمية داخل المملكة وخارجها.
- الكتابة في عدد من الصحف والمجلات المحلية والخارجية.
- المشاركة في مناقشة عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه. والإشراف على بعض رسائل الماجستير .
- المشرف على إصدار أدلة الإرشاد الأسري، وصدر منها أربعة أجزاء في أكثر من (١٥٠٠) صفحة.
- وسيلة الاتصال:

المملكة العربية السعودية – الرياض

هاتف العمل: ٠٠٩٦٦١٤٧٧٦٢٢٦ – الفاكس: ٠٠٩٦٦١٤٧٧٢٠٤١

نظرة اجتماعية للتغيّر في عملية الاختيار للزواج الخطوبة في المجتمع السعودي

ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الحواري الثامن بعنوان:
(نحو تأهيل علمي وشرعي وضبط اجتماعي ورسمي للخطابين والخطابات في المجتمع السعودي)
والذي ينظمه مركز رؤية للدراسات الاجتماعية والجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية (وئام) بالمنطقة الشرقية
خلال الفترة ١٩-١٤٣١/١٠/٢١هـ الموافق ٢٨-٢٠١٠/٩/٣٠م

إعداد:

د. عبد الله بن ناصر السدحان

الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية

والمستشار الاجتماعي في مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

ورد في القرآن الكريم الحثُ على الزواج، وأنه من نعم الله عز وجل، وآية من آياته، فيقول عز من قائل: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (سورة الروم، الآية: ٢١). إذ في كنف الزواج، تتحقق معانٍ عدة من مودة، ورحمة وطمأنينة، كما ورد الأمر بالزواج في سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، والحث عليه، والترغيب فيه، والتحذير من مخالفة فطرة الله بالرغبة عن الزواج، أو العزوف عن تكوين الأسرة، ففي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال: (أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي) ( )، والزواج من سنن الأنبياء والمرسلين من قبله، يقول الله عز وجل: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ) (سورة الرعد، الآية: ٣٨). قال القرطبي عند تفسير هذه الآية " هذه الآية تدل على الترغيب في النكاح والحض عليه، وتنهى عن التبتل، وهو ترك النكاح، وهذه سنة المرسلين" ( ).

ولقد صحح الإسلام هذه العلاقة الاجتماعية، وأعاد الأمور إلى نصابها، وصولا إلى المبتغى الشرعي والجبلي من الزواج، فرغب فيه، وحث عليه يقول الله عز وجل: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا) (النساء، الآية: ٣)، ويؤكد الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله: (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ) ( )، والإسلام بهذا الحث المتواصل على الزواج، يلبي حاجة فطرية في النفس البشرية التي تظهر في قوله عز وجل: (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ) (سورة آل عمران، الآية: ١٤).

ولقد اهتم الإسلام بالأسرة اهتماما كبيرا، فسمى الله عز وجل عقد الزواج ميثاقا غليظا في قوله تعالى: (وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا × وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا) (سورة النساء، الآية: ٢١)، ولم يسمّ الله تعالى أي عهد بالميثاق الغليظ سوى ثلاثة عهود فقط، الأول: هو ميثاق النبيين مع الله تعالى وهو قوله عز وجل: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا) (الأحزاب، الآية: ٧)، والثاني: هو قوله تعالى (وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُلْنَا لَهُمْ لاَ تَعْدُواْ فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقاً غَلِيظاً) (سورة النساء، الآية: ١٥٤). والثالث: هو عقد الزواج، فقد وصفه الله عز وجل كذلك بالميثاق الغليظ، لذا حذر الإسلام من أن يُستهان بهذا العقد أو حرمته، فأوجب أن يكون محترماً من قبل من يقدم عليه، ابتداءاً من الأسلوب المتبع في التعارف بين الزوجين أو في طريقة إجراء العقد، وانتهاءاً بالعيش المشترك بين الزوجين وتعامل كل طرف مع الآخر الذي محصلته النهائية صلاح الأسرة واستقرارها.

ومما لاشك فيه أن البداية الصحيحة تعني النهاية السليمة، فاختيار الزوجة بشكل صحيح، يؤدي بإذن الله إلى السكن الذي عناه القرآن الكريم في الآية السابقة، فالاختيار الناجح للزوج سبب في العشرة الصالحة، التي

التي يقطع بها الزوجان رحلة الحياة بهدوء واطمئنان، فمتى كان الاختيار سليماً قامت الأسرة على أساس وطيد، تملؤه السعادة، وتغمره المودة، وبعكس ذلك إذا أساء الرجل الاختيار كان الإخفاق والشقاء ملازما له في حياته، ويأتي موضوع أهمية الاختيار للزواج (الخطوبة)، كون الزواج أحد أهم ثلاثة أحداث في حياة الإنسان؛ وهي:الولادة والزواج والموت، وكلاً من الولادة والموت يحدثان دون إرادته، وأما الزواج فقراره مرتبط بإرادة الإنسان، ولا شك أن أهم القرارات المتعلقة بالزواج بدء هو عملية الاختيار (الخطوبة)( ).

إن صلاح الأسرة مؤداه بالضرورة صلاح المجتمع والعكس صحيح، ومن هنا وضع الإسلام العديد من القواعد التي تضمن سلامة سير الحياة الزوجية، ومن هذه القواعد ما هو قبل الزواج، ومنها ما هو بعده، والحديث في هذه الورقة سيكون عن المرحلة التي تسبق عملية الزواج، وهي مرحلة الخطوبة، وما يكتنفها من إشكالات مجتمعية، وتغيرات قيمية متأثرة بالسياق العام لحركة المجتمع، وتأثير العوامل الأخرى في ذلك السياق، سواء كانت هذه المؤثرات داخلية من صميم المجتمع، أم من التأثيرات الخارجية العالمية في ظل الانفتاح الإعلامي والثقافي والاقتصادي بين دول العالم على بعضها البعض. وبالجملة فان عملية اختيار الشريك (الخطوبة)، عملية معقدة، ومتداخلة في بعدها الشرعي، والاجتماعي، والنفسي، والاقتصادي، والقبلي.

والمجتمع السعودي ليس بمعزل عن هذه المؤثرات وتلك المتغيرات التي شملت مجتمعات العالم بأسرة، وأثرت فيه مع تفاوت في ذلك التأثر وهذا التغيّر، وسيكون الحديث هنا عن التطور الاجتماعي لعملية الخطوبة في المجتمع السعودي، وكيف كانت خِطبة الشاب لشريكة حياته، وكيف أصبحت، وكيف ستكون، مع اقتراح بعض الخطوات العملية للتعامل مع التغيرات التي مرّ بها المجتمع السعودي في هذه الجزئية خاصة، فالورقة تحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

- كيف كانت عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي؟
- ما الوسائل التي تتمّ بها عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي؟
- ما التصور المقترح لعملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي وفقا للضوابط الشرعية ولعادات المجتمع وتقاليده؟

وعلى الرغم من تداخل الموضوع، وترابط جزئياته، فقد يكون من الصعوبة عزل كل فقرة عن الأخرى، إلا أنه تسهيلا لتناول الموضوع سيكون تقسيم الورقة على النحو الآتي:

أولاً: واقع عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي.

ثانياً: مستقبل عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي.

وقد تجاوزت في هذه الورقة مبحثين لها من ارتباط بموضوع الورقة، ولكن الالتزام بشروط المنظمين استدعى ذلك، وهما: الزواج في الإسلام، والتأكيد على حسن الاختيار، ونظريات عملية اختيار الشريك (الخطوبة) التي تفسر عمليات الاختيار التي يقوم بها الشاب حين بحثه عن شريكة حياته.

وقد اختتمت الورقة بقائمة من المراجع التي استفدت منها بشكل مباشر. وأرجو من الله أن يرزقني الإخلاص فيما قدمته، وأن ينفع بما دونته، وأن يكتبه من العلم الذي ينفع الإنسان بعد مماته إذا انقطع عمله في الحياة الدنيا وصلى الله على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط

أولاً: واقع عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي

تُعدُ ممارسة عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) من أقدم الممارسات في التاريخ، فقد وجدت مع بدء الخليقة على الأرض، ولكنها تتشكل وتتغير، وفق ظروف كل مجتمع وثقافته وعصره، وتتعرض للتبدل والتغيّر وفق الظروف الزمانية، والاجتماعية، والاقتصادية لكل مرحلة زمنية، فالحديث عنها في المجتمع السعودي لا يعني تفرده بها أو تمايزه عن غيره من المجتمعات، ولكنها عملية اجتماعية بحته، صاغها المجتمع على مرّ الزمن وفق ثقافته، وعقيدته الدينية، وليس هذا فحسب، بل نجد التباين حتى داخل المجتمع السعودي نفسه، وفق الثقافة الفرعية لكل مجتمع محلي، ووفق عادات كل منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية وتقاليدها. ولقد مرت عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في العقود الخمسة الماضية بأطوار مختلفة، بشكل عام وإن كانت لا تخلو من تداخل زمني، وموضوعي، شأنها شأن كل العمليات الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، فقد بدأت عملية اختيار الشريك (الخطوبة) من خلال الأسرة واستمرت فترات طويلة جدا، ثم تداخل معها، مرحلة التعرف على الشريكة من خلال الأصدقاء والزملاء في العمل، ثم مرحلة الخطّابين والخطّابات، ثم بدأ شيء من التنظيم من خلال برامج التوفيق والدلالة في مشاريع مساعدة الشباب على الزواج والجمعيات الخيرية،، ثم مرحلة الدلالة عن طريق الانترنت، والقنوات الفضائية، بالإضافة إلى وجود أشكال أخرى، ولكنها قد لا تكون ذات انتشار كبير، بحيث يستدعي الأمر أفراد فقرة مستقلة لها، وبكل حال فقد يكون في الطريق شكل ما من الأشكال الجديدة، الذي يلبي حاجة المجتمع وأفراده في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة).

ولعله من نافلة القول أن هذه المراحل متداخلة جدا لدرجة قد لا يعرف من الأول من التالي له، بخاصة في المراحل الثلاث الأولى التي سوف يرد تفصيل لها وهي: عملية اختيار الشريك (الخطوبة) عن طريق: (الأسرة، و الأصدقاء، والخطّابين والخطّابات). والحديث عن كل مرحلة في فقرة مستقلة لا يعني عدم التداخل، ولكنه تقسيم يقتضيه السرد العلمي، والتفصيل الموضوعي لكل مرحلة.

إن مما لاشك فيه أن الأظهر في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) كان مرورها عن طريق الأسرة، ولكن ظروف الزمن الاجتماعية، والاقتصادية، والتغيرات الحضارية استوجبت ظهور أشكال جديدة من عملية الاختيار، وسوف نتعرض لهذه الوسائل التي كانت، وما زالت تتم بها هذه العملية الاجتماعية، وسيكون ذلك بشكل موجز، ثم يستتبع العرض تقييم وتحليل لهذه المسارات في عملية الخطوبة بشكل مجمل من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية، والشرعية، وذلك وصولاً لاستشراف المستقبل الأنسب للمجتمع السعودي في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة)، وهذا التقسيم لعمليات الاختيار للزواج (الخطوبة)، لا يعني استقلال كل طريقة بنفسها، بل هناك العديد من صور التداخل، وقد يمر الزواج عبر أكثر من وسيلة، ليست وسيلة واحدة فقط. ومن هذه الوسائل: أ) عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عن طريق الأسرة:

وهذه الطريق من أقدم الممارسات الاجتماعية لعملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي، وهي تتمّ في كل مناطق المملكة دونما استثناء، وفيها تدل أسرة الشاب (الجدة - الأم – الأخوات – الخالات – العمات) الشاب على الفتاة التي يرين أنها تتناسب والمواصفات التي حددها سلفا، أو التي يرون أنها الأنسب وفق تطلعاتهن، ، "ونظرا لأن الأخوات من جيل أقرب لتصور الشاب، فمن ثم يصبح دورهن هو الأهم، وهن غالبا ما يبحثن ضمن دائرة صديقاتهن ، ومعارفهن من الوسط الجامعي أو الدراسي إجمالا

، ثم في إطار الصديقات اللاتي ينتمين إلى الوسط الاجتماعي والثقافي نفسه الذي يعشنه" ( ).

ومن الملاحظ أن العامل الفاعل في هذه الوسيلة، هو العنصر النسائي باعتبار سهولة اطلاعهن على البنات لدى الأسر الأخرى، بالإضافة إلى كثرة تواصلهن المباشر مع قطاع عريض من الفتيات من خلال المناسبات التجمُعية، مثل: الأفراح، والحفلات، والأعياد، وحتى مناسبات العزاء، سواء من داخل العائلة، أم على مستوى الحي والجيران، أو الأقارب البعيدين، أو المدارس والجامعات. وأماكن العمل، ولكن هذا لا يعني عدم وجود تدخل من قبل الجانب الرجالي (الجد – الأب – العم – الأخ)، ولكن الغالب على عملية الدلالة من قبل العنصر الرجالي أنها تكون عامة تتعلق بمكانة الأسرة الاجتماعية، والدينية، والاقتصادية، ولكن دون دخول في التفاصيل الذاتية والجمالية والسلوكية الشخصية للفتاة المراد خطبتها. وتشير بعض الدراسات إلى أن الزواج الذي يكون عن طريق الأسرة يمثل الغالبية العظمى في المجتمع العربي ففي دراسة على أكثر من ثلاثة آلاف أسرة اتضح أن (٧٥٪) منها تمّ عن طريق الأسرة ووفق شروطها ومواصفاتها ( ).

والخطوات المعتادة في هذا الأمر أن تبدأ الأسرة جهودها بعد إعلان الشاب رغبته في الزواج، أو بعد قرار الأسرة تزويجه، فتبدأ عمليات البحث، والتذكر والتذكير في نطاق الأسرة، والجيران، والمدرسة، والجامعة، والعمل محاولة للوصول إلى الفتاة المناسبة لابنهم، وفي حالة عدم وجود فتاة مناسبة معروفة من الأقارب لمن يرغب الزواج من أقاربه، تبدأ جولة أخرى ويستفاد فيها من حضور المناسبات، والأفراح، وكل ما من شأنه وجود فتيات في سن الزواج، وقد يصل الأمر إلى قيام الأم أو الأخت، بزيارة لمدارس البنات الثانوية أو الكليات الجامعية، والبحث عن من يناسب من حيث الشكل الظاهري وفق المواصفات المحددة سلفا، ليبدأ بعد ذلك التعرف عليها والسؤال عنها وعن عنوان أسرتها ليتمّ التواصل بعد ذلك واستكمال الخطوات المعتادة من زيارة الأم والأخوات لأهل الفتاة، وهذه المرحلة تعد بمثابة جس النبض فإن كان هناك قبول مبدئي يتمّ إدخال العنصر الرجالي للتقدم الرسمي لوالد الفتاة وخِطبتها بشكل رسمي. وقد يتمّ السعي للرؤية الشرعية قبل البدء رسميا بإجراءات الخِطبة، والنظر قبل التقدم للمرأة أحرى بتحقيق مقصد الشريعة من الرؤية عند عمد الرغبة، وإن كان الناس في المجتمع السعودي بين طرفي نقيض، "طرف رفض أتباع هذه السنة تبعا للتقاليد الاجتماعية، نتيجة لانتقال الناس من بيوتهم البسيطة ومزارعهم الواسعة التي كانت تساعد على تحقيق النظر بدون تكلف إلى الوضعيّة المدنية التي يتقارب الناس فيها، فيضطرون إلى تكثيف الحواجز بينهم حماية للاستقلال وصونا للحرمات، مما سد الطريق على تلك الرؤية الاختلاسيّة التي كانت مهيّأة من قبل. والطرف الآخر الذي انساق مع نمط الحياة الغربية في كسر كل الحواجز بين الرجل والمرأة عموما . . حيث يلتقيان وتختليان ببعضهما عن الناس، ويقضيان أوقات طويلة بعيدا عن رقابة الأهل وقد ينتهيان بقصد التجربة والاختبار إلى هتك العرض" ( ).

ب) عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عن طريق الأصدقاء والزملاء:

وهذا النوع من الاختيار له حضور ليس بالقليل بين الشباب في المجتمع السعودي، وبخاصة في المناطق الحضرية، والمدن الكبرى. حيث يتوصل الشاب إلى شريكة حياته عن طريق الأصدقاء، أو الزملاء في العمل، وليس بالضرورة أن تكون المخطوبة أخت لهذا الصديق أو الزميل، بل الغالب أنها لا تكون كذلك، حتى لا يتصور الشاب أنه يُسوق لأخته، وبالتالي فإن الغالب هو أن يذكر الصديق أو الزميل للشاب عن وجود قريبة تناسبه أو يذُكره بوجود أخت أو قريبة لصديق آخر مشترك في صداقته بينهما، أو لزميل لهم في العمل، وقد يكون هذا النوع من عملية اختيار الشريك (الخطوبة)، محبب لدى الكثير من الشباب لأنه يوفر له مرونة أكبر في الحديث عمن يبحث عنها لتكون زوجة له، بالإضافة إلى أن هذا الصديق أو قد يهيئ للشاب فرصة الرؤية بشكل أكبر، وقد تكون قبل الدخول في أي إجراءات رسمية للخطوبة، بل قد لا تعلم الفتاة نفسها بعملية الرؤية.

وبعد جزم الشاب على خطبة هذه الفتاة تبدأ عملية دخول الأسرة سواءاً بإبلاغ والده أو والدته أو أخته للبدء بمرحلة جديدة في عملية الخطوبة عامة، وبكل حال فهذه المرحلة تكاد تتماس مع المرحلة السابقة بشكل كبير، حيث تنتهي به إلى إدخال الأسرة لتبدأ عملية التواصل النسائي بين العائلتين، ثم التواصل الرسمي بين الرجال.

وهذا النوع من عملية اختيار الشريك (الخطوبة) بدأ بالتنامي بعد تزايد دخول الشباب إلى الوظائف وتعرف الكثير منهم على الكثير من الزملاء في محيط العمل. كما أنه ينتشر بكثرة في محيط من يرغب الخروج في زواجه عن نطاق بنات القبيلة، أو العائلة لأي سبب من الأسباب، سواءاً أكان السبب اقتصادياً، أو اجتماعياً، أو جغرافياً بسبب تقطع الصلات بين أفراد القبيلة أو العائلة الواحدة، وبخاصة في المدن الكبرى التي تهيئ مثل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

ج) عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عن طريق الخطّابين والخطّابات:

تعد مهنة الخطّابين والخطّابات سائدة في معظم المجتمعات العربية بلا استثناء، وتتفاوت قوة وتمكنا من مجتمع إلى آخر، وقد بدأت هذه المرحلة وهي عملية اختيار الشريك (الخطوبة) عن طريق الخطّابين والخطّابات في المجتمع السعودي تكيفا مع ظروف المجتمع، فكان يقوم بها بعض المحتسبين من أئمة المساجد. أو ممن هو معروف بالصلاح، أو من له علاقات متميزة وقوية مع أرباب الأسر في مجتمعه المحلي من الرجال وكذلك من النساء، وبخاصة كبيرات السن اللواتي يجلن البيوت في السابق. ثم توسعت هذه العملية بشكل أكبر وازداد الحضور النسائي حتى أصبحت السيطرة لهن على هذا المجال، وبشكل ملموس يرصده كل مماس للمجال الأسري في المجتمع السعودي، ذلك أن طبيعة المرأة وقدرتها على الوصول إلى أعماق البيوت واطلاعها على الفتيات بشكل مباشر مكنها من السيطرة الفعلية على هذا المجال، إضافة إلى السمات الشخصية والعقلية للمرأة في عملية القدرة على الرصد والتذكر وسرد التفاصيل الجمالية والشكلية لكل فتاة.

إن ممارسة الخطبة عن طريق الخطّابين والخطّابات لم تكن منظمة فقد كانت أقرب للاحتساب وابتغاء الأجر من الله عز وجل في التوفيق بين الباحثين والباحثات عن الزوج، وسعي في قضاء حوائج الناس انتظاراً للأجر من الله عز وجل وتصديقا بحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، الذي يقول فيه: (.. مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ) ( ). كما اتصفت ممارسات عملية المساعدة على الاختيار للزواج (الخطوبة) عن طريق الخطّابين والخطّابات على العفوية، والتلقائية، والنصح، ولكن مع مرور الزمن بدأت تنصبغ هذه الممارسة

بجانب مادي، حيث يشترط الخطّاب، والخطّابة مبلغا من المال مقابل دلالة الرجال على الزوجات المناسبات وفق المواصفات التي ينشدونها في شريك المستقبل. وغالبا ما يكون دور الخاطبة مهما حينما يكون رغبة الشاب الزواج من فتاة من خارج نطاق العائلة، فبالتالي تكون هي الأعرف بهذه الفئة من الفتيات المرغوبات وفق مواصفات الزوج.

ثم دخلت مهنة الخطّابين والخطّابات مرحلة جديدة، وتغيّر نوعي شمل الآلية والممارسة، فأصبح هناك نساء متخصصات لهذه المهمة ومتفرغات لها، بل ويُعرفن بها، حيث يطلبن من أسر الفتيات السماح لهن بعرض فتياتهن على الباحثين عن زوجات مقابل مبلغ مالي، وقد تزود الأسرة الخطّابة بصورة للفتاة، وفي الوقت نفسه، تمتلك الخطّابة صور للراغبين في الزواج من الرجال، ومن هنا وجد بعض الخطّابات اللاتي يمتلكن عدداً من البومات الصور لعشرات الفتيات ممن هن مؤهلات للزواج، وأصبحت الخطّابة تتقاضى مكافأة مالية من الزوج، وكذلك من أهل الزوجة أحيانا. وهذا الامتلاك للصور أصبح من أكبر العوامل التي مكنت النساء من السيطرة على هذا المجال، ذلك أن بعض الأسر قد لا تمانع في الغالب من إعطاء صورة فتاتها للمرأة الخطّابة، في الوقت الذي لا تسمح به مطلقا للرجل الخطّاب. ولا يفهم من ذلك أن الخطّابة يمكن أن تعرض كل ما لديها من الصور للرجل الذي يبحث عن زوجة، ولكنها قد تعرضها لأسرته على سبيل المثال. ولا يتوقع أن تمتد عملية رؤية كل الصور التي تمتلكها للرجل نفسه، بل تعرض عليه صورة الفتاة التي ترى أن مواصفاتها الأخرى تتطابق مع رغباته. ومما تجدر إشارة إليه أن بدأ في الآونة الأخيرة دخول عدد من النساء غير السعوديات هذا المجال (الخطّابة)، بخاصة في المدن الكبرى.

وفي السنوات الأخيرة حدث تطور نوعي لدى بعض الخطّابين الرجال وهو التفرغ، لهذه المهمة وافتتاح مكاتب مستقلة تمارس هذه المهمة، فعلى سبيل المثال كان الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن غبيشه الغامدي يمارس عملية الدلالة على راغبي وراغبات الزواج بشكل اجتهادي وفردي منذ عام (١٤٠٧هـ) في مدينة جده، ثم تطور الأمر ليفتتح مكتبا يوجد به خمسة موظفين يعملون لمدة ١٢ ساعة يوميا، ويتلقى المكتب قرابة (٢٠٠) اتصال هاتفي يوميا من جميع مناطق المملكة ومن بعض دول الخليج وخلال سنتين ونصف سجل لديه أكثر من (٣,٠٠٠) ثلاثة آلاف امرأة من الأبكار، وأكثر من (١,٠٠٠) ألف امرأة من المطلقات، من الراغبات في الزواج. ويشير مدير المكتب أنه يتمّ تزويج بين (٨-١٠) حالات شهريا ( ). وهناك نواة أخرى لمشروع مشابه في منطقة أخرى من مناطق المملكة، حيث قام الشيخ/ فهد السويح عضو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مدينة تبوك بفكرة مشابهة، وحسبما يذكر فقد استطاع تزويج أكثر من (٨٠) حالة ويساعده في المشروع عدد من المتطوعين والمتطوعات( ). وهذه المشاريع الفردية كما يشير القائمون عليها لا تتقاضى أية مبالغ مالية، بل تعمل احتسابا لوجه الله. وبكل حال فأنه لا يُستبعد وجود مشاريع فردية مشابهة في مناطق أخرى من مناطق المملكة ومدنها، متفرغة لهذه المهمة تحديدا، ولكن لم تصلها تغطيات الصحافة أو الانترنت بعد.

ختاما لهذه الفقرة لا بد من الإشارة إلى أنه من نافلة القول التذكير بأن عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عن طريق الخطّابين والخطّابات، مقبولة في بعض المناطق من المملكة، ومرفوضة تماما في مناطق أخرى، ولكنها موجودة بالجملة في المجتمع السعودي بعمومه. وهناك قوائم متداولة الآن بين الناس تحوي أرقام جوالات عدد من الخطّابين – وهم الأقل عدد – والخطّابات، والملاحظ أنها لا تكون بالاسم الكامل، بل بالكنية (أم فلان، وأبو فلان) إلا ما ندر. وقد دخلت بعض المواقع الالكترونية في هذا الأمر، وقامت بطباعة دليل خاص بالخطّابين والخطّابات، وأخذت تعلن عنه في مواقعها الالكترونية بشكل تجاري مقابل التسجيل في مستويات معينة من العضوية في الموقع ويحوي دليل الخطّابين والخطّابات، اسم الخطّاب والخطّابة، والبلد، ورقم الجوال، ونوع الزواج الذي يُقدم على النحو الآتي: (عادي – مسيار – تعدد) ( ).

د) عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عن طريق مشاريع الزواج:

وهذه المشاريع جديدة على المجتمع السعودي ويُعدُ (مشروع بن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج) أول مشروع على مستوى المملكة العربية السعودية، فقد بدأ بمبادرة من سماحة الشيخ/ عبد العزيز بن باز رحمه الله، قبل نحو أربعين سنة تقريبًا، واستمر في جهود فردية من مكتب سماحته لمساعدة غير القادرين على الزواج ودعمهم ماديا، وتطور المشروع إداريا في عام (١٤١٩هـ)، وذلك بتسجيله رسميا في وزارة الشؤون الاجتماعية قبل أكثر من عشر سنوات، وأخذ يتوسع في أعماله ليمتد إلى التثقيف العائلي، وممارسة الإرشاد الأسري، وأخيرا تمّ إقرار مشروع (التوفيق) لمساعدة الشباب والشابات في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة).

ومما تحسن الإشارة إليه هو أن سماحة الشيخ/ عبد العزيز بن باز – رحمه الله – المشرف العام على المشروع سابقا كان ممانعا لقيام هذا البرنامج حتى وقت وفاته، ويرى أن نشؤ العلاقة بين الزوجين أسمى أن تكون بهذه الصورة، فضلا عن اعتقاده أن هذا البرنامج يحتاج إلى ضبط شديد ورقابة مستمرة باعتبار اطلاعه على أسرار النساء، ودواخل البيوت. لذلك لم يتمّ إقرار البرنامج على وقت سماحته. وقد تبنى هذا النهج الممانع للبرنامج كذلك سلفه سماحة مفتي عام المملكة الآن الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ فترة من الزمن، ثم اضطر إلى التراجع عن هذه الممانعة تحت ضغط الواقع، وتمّ تنفيذ البرنامج بالفعل. وخلال السنوات الماضية نشأ العديد من المشاريع على مستوى المملكة، سواء بشكل مستقل، أم من خلال بعض الجمعيات الخيرية المنتشرة في مناطق المملكة ومدنها المختلفة.

ويوجد في المملكة الآن أكثر من خمسين جمعية ومشروعا لمساعدة الشباب على الزواج من الناحية المادية، إضافة إلى تقديم بعض القروض الميسرة لهم، ويوجد بين هذه الجمعيات والمشروعات، قرابة (٣٥) مشروعا وجمعية تقوم بعملية المساعدة في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) للشباب أو ما يُسمى في هذه المشاريع والجمعيات اصطلاحا (التوفيق) أو (الدلالة)، أو (الوسيط) ( )، وهي منتشرة في بعض مدن المملكة الكبيرة والصغيرة، وبعض هذه المشروعات موجود في المدن الكبرى مثل: الرياض، وجده، ومكة المكرمة، والدمام، والطائف، كما يوجد في بعض هذه المدن الكبرى أكثر من مشروع، وبالمقابل توجد بعض هذه المشروعات في مدن صغيرة جدا لا يتجاوز عدد سكانها عشرات الألوف.

وقد نشأت هذه المشروعات جراء الحاجة لمساعدة الآخرين في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة)، بخاصة في المدن الكبرى التي قد لا يهتدي الباحثون، والباحثات عن الزواج إلى بعضهما البعض إلا بهذه الوسيلة. والغالب

والغالب أن عمل هذه المشاريع والجمعيات يتصف بالسرية الكبيرة، والخصوصية بدرجة عالية، في تعاملاتها، وبخاصة من كان لديه قسم نسوي يتعامل مع الراغبات في الزواج. وقد بدأ العديد من هذه المشاريع بتطوير أعماله وإدخال الحاسب الآلي للمساعدة في تنظيم العمل وميكنة عملية البحث والتوفيق، والدلالة.

وبعض هذه المشروعات لا تأخذ أي رسوم مادية مقابل هذه الخدمات التي تقوم بها، وبعضها الآخر يشترط دفع (٥٠٠ ريال) يعتبرونها مصاريف إدارية، ومن وجهة نظر القائمين على هذه المشاريع أن هذه الرسوم قد تعمل على ضبط العملية بحيث لا يُقبل على المشروع إلا الجاد. وغني عن القول أن دور هذه المشروعات والجمعيات يقتصر على التوفيق بين الرغبات المطلوبة من الطرفين، ودلالة بعضهما إلى بعضهما فقط، حيث يتمّ تزويد الشاب بعنوان الأسرة التي يوجد لديها فتاة تتطابق مع مواصفاته إذا تبين لهم جديته، ليستكمل الخطوات الأخرى من حيث السؤال والتأكد من مناسبة الأسرة لمواصفاته الأخرى التي ينشدها في شريكة حياته، وجميع هذه المشروعات والجمعيات تؤكد إخلاء مسؤوليتها عما يستتبع الزواج، وتعلن للمتقدمين ابتداءاً أن دورها يقتصر فقط على الدلالة وليس لهم دور في السؤال عن المتقدم أو تزكيته، بل تترك هذه المهمة ليقوم بها كل طرف، فدورهم يقتصر على التعريف بالطرف المتوافق مع رغبات الطرف الآخر فحسب.

وللتعرف على حجم الإنتاجية لهذه المشاريع نورد آخر إحصائية صادرة عن (وحدة التوفيق) في مشروع بن باز لمساعدة الشباب على الزواج بالرياض في ١٤٣٠/١٠/٣٠هـ عن عام كامل سابق، حيث ذكرت أن عدد من تمّ التوفيق بينهم بالفعل بلغ (٦٣٣) متقدما من الرجال والنساء، وتمّ زواجهم من خلال المشروع. في حين بلغ عدد المسجلين في (برنامج التوفيق) من الذكور والإناث (١٢٢٥) شخصًا، منهم (١٠٥٣) امرأة، في مقابل (١٧٢) رجلاً فقط( ). فالنساء أكثر إقبالا على المشروع ولا عجب في ذلك، فالمرأة أكثر قلقا من الرجل في تأخر الزواج. والأمر يتكرر في (بريده)، حيث يذكر مدير المشروع في مقابلة له، أن هناك (١٠٠٠) متقدم ومتقدمة في سنة واحدة، منهم (٤٤٠) رجلا يبحثون عن زوجة و(٦٤٠) امرأة يبحثن عن زوج( ). ويقابل هذا العدد المرتفع نسبيا في كل من الرياض، وبريده، هذا الرقم المتواضع جدا في مدينة (ينبع)، فخلال أربع سنوات ماضية (١٤٢٧ -١٤٣٠هـ) تمّ التوفيق بين (٣٣) حالة فقط من خلال الجمعية الخيرية للزواج ورعاية الأسرة بمحافظة ينبع ( ).

ه) عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عن طريق مواقع الانترنت:

وهذه الوسيلة ظهرت في السنوات الخمس الماضية، وبدأت تنتشر بشكل موسع وبأشكال متعددة وبتوجهات متباينة، فهناك عشرات المواقع التي تدعي حسن النية وحل مشكلة العنوسة والوصول إلى الأسرة السعيدة عبر التعارف من خلال شبكة الإنترنت، فتوجد الآن مواقع إلكترونية تعلن بشكل لافت للنظر عن عدد من الفتيات السعوديات الراغبات في الزواج، كما أن هناك موقعاً خاصاً بالسعوديين فقط وكما يذكر الموقع تعريفا بنفسه أنه (موقع مخصص للسعوديين الذين يريدون الزواج والبحث عن شريك حياتهم، وهذا الموقع صمم لتسهيل عملية البحث لإيجاد الشريك المناسب مع الأخذ بعين الاعتبار العادات والتقاليد السعودية. والهدف من الموقع هو مساعدة السعوديين في إيجاد شريك حياتهم بطريقة محترمة وآمنة) ( ). فما على الراغب في الزواج إلاّ ذكر المواصفات التي يريدها، حيث يعمل الموقع على التوفيق بين الرجل والمرأة خلال فترة زمنية محددة مقابل رسوم أتعاب قد تصل إلى مائة دولار أمريكي

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي

إن الناظر في مواقع الزواج على شبكة الإنترنت يلاحظ أن لها أشكالاً متعددة، فمنها ما هو تجاري هدفه تحقيق الربح من خلال الإعلانات التجارية التي تتخلل الموقع، لأن الذين يرتادون الموقع يقدر عددهم بالآلاف، وتتخذ هذه المواقع طابع الدعاية من أجل جذب المشتركين إلى الموقع. والمطلوب من الشخص الراغب في الزواج أن يملأ استمارة البيانات الشخصية، بعضها خاص بالذكور وبعضها بالإناث ويتم نشر البيانات والصور المرفقة عبر تلك المواقع ليتلقفها الراغب أو الراغبة في الزواج، حيث يتم التعارف عبر تلك الشبكة عن طريق المراسلة أو الهاتف وبعد أن يتم توثيق العلاقة يتم اللقاء بين الطرفين عن طريق الأهل أو بدونه ليتم الزواج، وحرصا من بعض المواقع على عدم التشهير بالمشتركين تنشر فقط مواصفات المشتركين وتحجب الاسم والعنوان، ويقوم المسؤولين في الموقع بالتنسيق بين الشخصين ثم يلي ذلك علاقات أوثق بين الطرفين إلى أن يصل الأمر إلى الزواج.

وهناك نوع آخر من المواقع التي تضفي الصبغة الشرعية على نفسها، سواء كان من ناحية اسم الموقع، أم من ناحية الإعلانات، كما أن بعض هذه المواقع يعمل على تأصيل ممارسته من الناحية الشرعية، وذلك بإبراز مشروعية عرض المرأة نفسها للزواج قياسا على أن أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم من يخبره أنها راغبة بالزواج منه. وبعض المواقع لا يستقبل الطلبات إلا من الرجال الراغبين في الزواج، أما النساء فلا بد أن يكون الطلب من خلال ولي أمرها فقط( ).

والمطلوب من الراغبين في الزواج عبر هذه المواقع ملء استمارة بعضها تحوي معلومات خاصة جدا، ويطلب من الطرفين الإدلاء بمعلومات شخصية تفصيلية، مثل الطول والوزن والعمر ولون الشعر والعينين ولون البشرة، وتذكر تلك المواقع أنه لا يطلع على المعلومات أحد من العاملين في الموقع. وبعضها الآخر يلزم الداخل في بهذا القسم (أقسم بالله العليّ العظيم بأنّ غرضي من التسجيل في الموقع هو الزواج الشرعي على سنة الله ورسوله. كما أنّي سألتزم بجميع البنود في اتفاقية شروط الاستخدام) ( ).

كما وضع بعض هذه المواقع لنفسها شروط قاسية، مثل: الإشارة إلى أن إدخال كامل بيانات المتقدم من الطرفين في جهاز الحاسب وهي محاطة بسرية تامة، وأن البحث عن الطرف الآخر عبر برنامج علمي مدروس يتم بكل سرية وأمانه. وأن كافة الترتيبات والمفاهمات بين المشروع والمتقدم تحاط بسرية وكتمان. وأن الرد يستغرق مدة تتراوح ما بين أسبوع إلى أسبوعين. ومن الواضح أن دور الموقع ينتهي بربط الرجل مع أسرة الراغبة، وأن دور الموقع يقتصر على دور الوسيط فقط، دون تزكية أي من الطرفين حيث تقع مسؤولية التحري على المتقدم، ومن ثم يكمل المتقدم الأمور الأخرى مع ولى المرأة من أمور الزواج كالمهر وترتيبات الزواج وغيرها.

و) عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عن طريق القنوات الفضائية:

وهذا النوع من طرق عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) بدأ في بعض القنوات ذات الطابع الأسري، ثم انتقل الأمر إلى التخصص ووجد قنوات خاصة بهذا الأمر، وأخذ في الانتشار بعد التوسع الكبير في البث الفضائي، وسهولته، وقلة تكاليفه المادية بالنسبة لهذه القنوات التي لا يقدم فيها أي برنامج، وإنما مجموعة من الأشرطة المكتوبة المعتمدة على خدمة الرسائل النصية المرسلة من خلال الجوالات، أو مجموعة من اللوحات الإعلانية الثابتة التي لا تحمل أي تقنية مكلفة، فهي أقرب إلى أجهزة العرض من كونها قناة تلفزيونية، ولقد وفرت هذه العوامل التقنية المتواضعة نسبيا، سوقا رائجة لها فضلا عن المكاسب المادية التي تحققها جراء الرسوم على

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي

على الرسائل النصية، لدرجة أن بعض هذه القنوات تمّ تشفيره بحيث لا يمكن التواصل معه إلا من خلال شراء كروت مدفوعة الثمن مسبقا، أو اشتراك مسبق. مما تحسن الإشارة إليه ما يذكره عدد من المختصين في هذا المجال، من أن مثل هذه القنوات بالمواصفات المذكورة آنفا يمكن أن تُدار من خلال شقة صغيرة في أي مكان من العالم.

فمن خلال الأشرطة المعروضة في هذه القنوات يتمّ الترويج لمن يرغب الزواج من الجنسيين، وتتباين طريقة كل قناة من حيث الخصوصية، فبعضها يمكن للمشاهد التواصل المباشر مع الطرف الآخر من خلال عرض رقم جواله أو البريد الالكتروني، وبعضها يتعامل مع الراغبين من خلال مسؤولي القناة باعتبارها وسيط، فلا يكون ثمة اتصال إلا من خلال مسؤولي القناة فقط.

والطريقة الأولى التي تعتمد على التواصل المباشر بين الطرفين تجعل الأمر يثير الشكوك وكأنها وسيلة للتعارف غير الشرعي والتواصل خارج السبب الذي من أجله تدعي القناة أنها تعمل لأجله، وبخاصة أن مثل هذه القنوات لا يمكن الاطلاع عليها، إلا من خلال البطاقات المدفوعة الثمن، مما يثير الريبة الأخلاقية عليها بالفعل، ويتداول (المجتمع الشبابي الذكوري) ثمة قصص عن بعض هذه القنوات وأنها تحولت إلى وسيلة للدعارة المكشوفة. ولكن هذا لا يعني تعميم الحكم على كل قناة تخصصت في هذا الأمر أو تمارس هذه الخدمة، وبخاصة من كانت تمنع التواصل المباشر بين الطرفين وتقصره عبر مسؤولي القناة فقط.

وفي إحدى الدراسات الميدانية المنشورة عام (٢٠٠٩م) ( ) قامت إحدى الباحثات بتحليل مضمون هذه الرسائل النصية للراغبين في الزواج في إحدى القنوات لمدة شهر كامل وشملت عينة الدراسة (٤٠٠) رسالة منها (١٧١) رسالة مرسلة من الذكور يمثلون (٤٣٪)، و (٢٢٩) رسالة مرسلة من الإناث يمثلن (٥٧٪). وانتهت إلى العديد من النتائج المهمة لكون هذه الدراسة العلمية هي الوحيدة - حسب علم الباحث – عن هذه الطريقة في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة)، إضافة إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة كانت من السعوديين حيث بلغت نسبتهم (٣٩،٥ ٪)، كما اتضح أن نسبة الإناث اللائي يعتمدن على القنوات الفضائية المتخصصة في البحث عن المواصفات المرغوبة في شريك الحياة أعلى من نسبة الذكور. كما تضح من نتائج الدراسة عدم اهتمام الغالبية العظمى من الجنسين بتحديد الحالة: التعليمية، أو الحالة المهنية، أو المستوى الاقتصادي ضمن المواصفات الذاتية أو المرغوبة في شريك الحياة. كما توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة لم يحددوا نوع الزواج المطلوب بنسبة (٨٣,٨٪) من إجمالي العينة. في حين يوجد ما نسبته (١٠,٧٪) فقط طلبوا الزواج الشرعي. وهناك (٤,٥٪) كانوا يطلبون زواج المسيار. كما كشفت النتائج عدم اهتمام الجنسين (الذكر – الأنثى) بتحديد مواصفاته الشخصية المختلفة في نص طلب الزواج المقدم على القنوات الفضائية المتخصصة حيث كانت نسبة الاهتمام قليلة جداً.

ثانياً: مستقبل عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي

من الملاحظ في الفقرة السابقة أن هناك ثمة تغيّر نوعي في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي خلال العقود الماضية، والتغيّر الذي تمّ ليس موحد العناصر، بمعنى أنه ليس تغيّر من السّيّئ إلى الحسن، أو من الحسن إلى السّيّئ بإطلاق، إذ يشتمل على عناصر من هذا، وعناصر من ذاك، والحكم حينما يطلق على حدث تغيرت به الأحوال بأنّه إلى الأحسن أو الأسوأ، إنما ينظر فيه إلى الأغلب والأعم( ). وهذه قاعدة مهمة في هذا الموضوع الذي نحن بصدده، فتغير عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي عبر المراحل المذكورة ليس بالضرورة كلها حسن، أو كلها سيئ، ولكنه تغيّر تمّ بشكل متدرج ومتداخل، عبر عقود من الزمن، وهو يتواءم مع الظروف الاجتماعية والتقنية والحضرية لكل عصر.

ومما ينبغي الإشارة إليه قبل مناقشة عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي، والشكل المستقبلي المتوقع أن تنتهي إليه، وتحديد الأنسب مع واقع المجتمع هو التقدمة بثلاث مقدمات أساسية هي:

الأولى:

إن من أسباب الفشل في الحياة الزوجية يبدأ من سوء الاختيار، وبخاصة إذا كان ذلك الاختيار معتمدا في ركنه الأساس والوحيد على الأمور المادية البحتة مثل: الجمال، والمال، والنسب فقط لتكون بديلاً عن: القيم، والأخلاق، والدين التي يفترض أن تتوفر في الزوجين عند الاختيار مصداقاً لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم: (تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ) ( )، وقوله صلى الله عليه وسلم: (إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَزَوِّجُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ) ( ). ولا يعني هذا بحال من الأحوال إهمال الجانب الجمالي، والخَلقي، بل الأحاديث واضحة في أن جمال المرأة مطلب، ففي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سُئل أي النساء خير قال صلى الله عليه وسلم: (الَّتِي تَسُرُّهُ إِذَا نَظَرَ وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَ وَلَا تُخَالِفُهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا بِمَا يَكْرَهُ) ( ). فهي تسره إذا نظر إليها وهذا من الجمال. إذن فالجمال عامل من العوامل التي تدوم به المودة والألفة بين الزوجين. إن مما يفرح المعني بدراسة المجتمع السعودي نتائج الدراسات التي تُشير إلى أن الغالبية العظمى من الشباب السعودي (٧٦٪) يشترطون بأن تتصف زوجاتهم بصفة التدين( ).

الثانية:

إن من العوامل الأساس في فشل الكثير من الزواجات عزل (التأثير الأسري) في مسألة الاختيار الذي جعله الإسلام من أساسيات الزواج. فالزواج في محيطه الإسلامي والعربي، ليس علاقة فردية بين اثنين يرتبطان سوياً وإنما هو نسب ومصاهرة وتعارف بين الأسر. وهذا الأمر من بين مقاصد الزواج العديدة. لذا كان من الضرورة أن يختار أحد الزوجين الآخر من أسر عُرفت بالأصالة والشرف، والاستقامة والاعتدال وحسن الخلق والصلاح ذلك لأن الناس معادن، يتفاوتون فيما بينهم شرفاً ووضاعة، وصلاحاً وفساداً، وخيراً وشراً. وقد نوه النبي صلى الله عليه وسلم إلى كون الناس معادن بقوله علية الصلاة والسلام: (النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا) ( ).( ). ومن كل هذا يتضح لنا أنه يلزم اختيار المرأة الناشئة في بيت عريق عُرف بالأصالة والشرف، والصلاح والعفاف ،

. ولقد أوصى عثمان بن أبي العاص الثقفي أبناءه بالتخير للنطف، وتجنب عرق السوء، فقال: (يا بني: الناكح مُغترس، فلينظر امرؤ حيث يضع غرسه، والعرق السوء قلما ينجب). وقد أثبت علم الوراثة أن الطفل يكتسب صفات أبويه الخلقية والجسمية والعقلية منذ الولادة. فعندما يكون انتقاء الزوج والزوجة على أساس من الأصالة والشرف فلا شك أن الأولاد، ينشؤون على معالي الأمور، وحميد العادات، ومكارم الأخلاق ( ). ومثل هذه المنزلة المعتبرة للأسرة الغالب أنها تخفى على الشباب المقبلين على الزواج لحداثة تجربتهم، وقلة خبرتهم، ومن هنا كان لزاما أخذ الاختيار الأسري في الاعتبار بشكل كبير.

الثالثة:

يعيش المجتمع السعودي أزمة في العلاقات البينية بين أفراد الأسرة الكبيرة، وبين الجيران، وبخاصة في المدن الكبرى، ومن آثاره الملموسة تقطع العلاقات البينية بين أفراد الأسرة الكبيرة (الأخوال، والخالات، والأعمام، والعمات) إلا في المناسبات الكبيرة (الأفراح – الأعياد)، وكذلك تقطعها بين الجيران في الحي الواحد، وليس هذا فحسب، بل حتى مع وجود تلك العلاقات فالمعرفة غالبا ما تكون سطحية، ولم تعد بالحميمية التي كانت سابقا، والتي كانت تتضمن معرفة التفاصيل عن أفراد الأسرة، وهذا الوضع الاجتماعي الجديد استتبع التطور العمراني والتحضر الذي أصاب الكثير من المدن السعودية( ).

لقد أصبحت فرص التقاء العوائل محدودة جدا نتج عنه، ضعف التعرف على الفتيات اللواتي وصلن إلى سن الزواج، فضلا عن التعرف على أوصافهن، وسلوكهن، وأخلاقهن. فأصبح هناك جهالة حقيقية بواقع الفتيات، وهذا بطبيعة الحال يكثر في بعض المناطق ، وبخاصة المدن التي أصابها النصيب الأكبر من التحضر العمراني. ويزداد الأمر سوءاً عندما تهاجر الأسرة من موطنها الأصلي إلى المنطقة الحضرية وإقامتها فيها لفترة طويلة مما يعني انقطاع الأسرة عن موطنها الأصلي، وعدم التداخل الاجتماعي بين أفراد المنطقة الحضرية الجديدة، ويزيد الأمر صعوبة على هذه الأسر كون الزواج السائد الآن في المجتمع السعودي هو ما يسمى بالزواج القرابي أو الداخلي، وهذا قد يؤدي ببنات تلك الأسر إلى الوصول إلى مرحلة العنوسة، وهذا الأمر ملحوظا بشدة في الأسر التي هاجرت من قرى نجد ومدنها في أزمنة مضت إلى منطقة الحجاز (مكة المكرمة – المدينة المنورة)، حيث تتضح المعاناة لديهم بشكل كبير، وبخاصة في ظل سيطرة عادات الزواج القبلية. فلقد أظهرت بعض الدراسات أنه كلما كان سكن الأسر المهاجرة إلى المناطق الحضرية في الأحياء التي يقطنها أقاربها أو جماعتها المهاجرة مثلها كان هناك سهولة في تزويج بناتها وعدم وصولهن إلى مرحلة العنوسة بينهن ( ). لذا لا عجب أن نجد من بين تلك الأسر المهاجرة من تختص الإجازة الصيفية بالعودة إلى الموطن الأصلي والبقاء فيه أسابيع أو أشهر رغبة في استمرار العلاقات الاجتماعية بين أفراد جماعتها وأقاربها، وصولا إلى هدف غير مُعلن وهو أن تتعرف بقية أفراد الأسرة الكبيرة على بناتها لمن يرغب في الزواج مستقبلا، بل هناك من عاد إلى موطنه الأصلي وترك المدينة التي هاجر إليها لهذا الهدف تحديدا. والقصص الواقعية في ذلك كثيرة جدا. وبكل حال فإنه من المتوقع أن هذا التحضر الذي أوجد ذلك التقاطع الاجتماعي العام سيعمل على التخفف من الزواج القرابي الذي كان سائداً في المجتمع السعودي، وتزايد الزواج من خارج نطاق الأسرة الكبيرة، وخارج دائرة القرابة بشكل عام( ).

وبعد هذه المقدمات الثلاث يمكن القول أن عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عن طريق الأسرة هي الأساس في المجتمع السعودي، على الرغم من وجود وسائل أخرى، فالغلبة في وقتنا الحاضر للاختيار الأسري بشكل كبير لاعتبارات عدة، وإن كانت سلطة الأسرة والوالدين في بعض المناطق والمدن قد ضعفت إلى حد ما في مجال الاختيار للزواج (الخطوبة)، وأصبح هذا الاختيار رهنا بالاعتبارات الفردية والشخصية عند المتقدم للزواج، وقد حدث هذا التحول بصفة خاصة بعد انتشار التعليم والتعليم الجامعي، وبصفة عامة فقد زاد نصيب الإرادة الفردية في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عما كان سائدا من قبل على الأقل في بيئاتنا الحضرية، أي أن العلاقة واضحة بين التحضر من جهة، وفردية عملية الاختيار (الخطوبة) من ناحية أخرى. إلا أن التأثير الأسري ما زال قويا إلى وقتنا الحاضر.

إن لذلك الأسلوب في (الخطوبة) إيجابيات عديدة أي الزواج عن طريق الأسرة، فمن أبرز إيجابياته التسريع في عملية الزواج ذلك أن التعرف على الفتيات في سن الزواج ومواصفاتهن في المجتمع السعودي مهيأة للنساء أكثر مما هو مهيأً للرجل منفردا، فليس هناك اختلاط في عمل، أو دراسة بحيث يمكن من خلاله حدوث عملية التعارف بين الطرفين. ولا يعني هذا أن ذلك الأسلوب لا يوجد فيه بعض السلبيات، فإنه قد يحمل بعض المحاذير، ذلك أن المواصفات التي ينشدها الشاب، يتمّ تحقيقها من خلال مقاييس الأسرة وليس بمقاييسه هو، بمعنى عندما يطلب أن تكون الفتاة ذات دين أو خلق فمقياس الدين، أو الخلق يختلف لدى الشاب عنه لدى أمه أو أخته التي باشرت رؤية الفتاة بنفسها، وهذا مما يوجد ما يسمى بصدمة التوقع بعد إتمام مراسم الزواج.

ولكن على الرغم مما ذُكر في الاستعراض السابق لعملية الاختيار، وأساليب الاختيار وإيجابياته عندما يكون من خلال الأسرة، ولكن تبقى الإشكالية في وجود الفرصة (الزمانية والمكانية) لكي تتعرف الأسر التي تبحث عن زوجة على الأسر التي لديها فتيات في سن الزواج من خارج الأسرة، والسبب يعود في ذلك إلى اقتصار معارف المرأة في المجتمع السعودي على عدد محدود من النساء الأخريات وهذه سمة ملحوظة في مدن المملكة الكبرى، بسبب عدم تجانس السكان مناطقيا وقبائليا فمعظم سكان المدينة وفدوا إليها من مناطق مختلفة ، إضافة إلى نزوح السكان الأصليين لكل مدينة من أحياء المدينة القديمة إلى أحياء جديدة. ومكمن الإشكالية هو في التعرف ابتداءاً ثم التعرف على دواخل تلك الفتاة التدينية، والسلوكية، والأخلاقية، والتعاملية، فلم يعد النطاق الجغرافي صغيرا كما كان سابقا، بحيث الكل يعرف الكل، بل المؤشرات التطورية للمجتمع السعودي تدل على وجود عزلة حقيقية بين أفراد الأسرة الكبيرة الواحدة من جانب، وبين الجيران من جانب آخر. "فيشكو الكثير من السكان من عدم معرفة جيرانهم بدرجة كافية بسبب عدم التواصل المستمر عدا ما يقوم به الرجال الذين يلتقون في المسجد دون أن يعني ذلك أنهم ينهمكون بنشاطات مشتركة خارج المسجد. وحتى عند نشوء علاقات بين الرجال في الحي فإن هذا لا ينطبق على النساء للتحفظ الذي يبديه الرجال عادة تجاه أسرة لا يعرفونها بشكل جيد" ( ).

وهذه الصورة الاجتماعية الأسرية المعقدة في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي في ظل التغيرات الاجتماعية والحضارية، تفسر وبجلاء حرص الكثير من الأمهات على حضور المناسبات التجمُعية للنساء وحرصهن على اصطحاب بناتهن معهن، وبخاصة حفلات الزواج، الفرصة متاحة لترى النساء بناتها

، وليس الأمر هنا مجرد رؤية فحسب، بل تتحقق الرؤية، والفتاة في أبهى صورها، وبخاصة أنه مشتهر أن الكثير ممن يحضرن مثل هذه التجمعات النسائية يهدفن إلى البحث عن فتيات مناسبات للزواج لأبنائها، أو من الخطابات اللواتي تخصصن في هذه المهنة، وكل ذلك يتيح المجال الزماني والمكاني ليكون واسعا في عملية البحث. فهي فرصة زمانية ومكانية تتناسب وطبيعة المجتمع السعودي لتحقيق ما كان متيسرا في السابق دونما تعقيدات علاقية وقرابية. وليس هذا فحسب، بل تتيح مثل هذه المناسبات الفرصة بشكل كبير لرؤية فتيات كثيرات من خارج نطاق أسرتها الصغيرة وأقاربها، مما يجعل الخيارات واسعة أمام الفتاة لتُخطب حتى خارج نطاق الأسرة.

ومن كل ما ذُكر سابقا لا عجب أن تزدهر مهنة الخطّابين، والخطّابات، بعد أن كانت محدودة في السابق على فئة معينة وفي مناطق محددة، وسبب ذلك الازدهار يعود بالدرجة الأولى إلى التقاطع الاجتماعي في العلاقات البينية حيثُ مكن هذا التقاطع الاجتماعي لهذه المهنة من الازدهار، وبخاصة في المدن الكبرى، وليس الأمر كذلك فحسب بل قد يتطور الأمر في قابل الأيام، إلى المطالبة بوجود مكاتب رسمية لتعمل فوق السطح، بدلا من العمل بشكل غير رسمي كما في المشروع السابق ذكره في كل من جده وتبوك التي يعمل أصحابها بشكل غير رسمي حسبما يذكرون، ومن المناسب الإشارة إلى أن بعض الدول العربية سمحت منذ فترة بافتتاح مكاتب شخصية يتمّ الترخيص لها من الجهات المختصة لممارسة عملية الاختيار للزواج (الخطوبة)، فعلى سبيل المثال يوجد في مصر (١٢٥) مكتبا يمارس هذه المهنة، وتدرس وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات الآن الترخيص لمكاتب خاصة بالخطّابين والخطّابات( ). وبخاصة أن يتوقع التوسع في هذه المهنة بعد أصبح الشباب يحرصون على ما يُسمى (الزواج الاغترابي)، أي من خارج نطاق الأقارب، حيث تشير بعض الدراسات إلى ذلك النوع من الزواج هو النمط المفضل لدى جيل الأبناء ( ).

إنه على الرغم من الإيجابيات المتحصلة من الخطّابين والخطّابات للدلالة على الفتيات الراغبات في الزواج في بعض المناطق، إلا أن مكمن الإشكالية يتأتى من كون العملية غير منظمة ولا يُعرف من الذي يعمل بصدق، وسرية، وأمانة. ممن يخالف كل ذلك، فلقد كانت تلك الصفات الإيجابية متوفرة سابقا حين كانت العملية احتسابية، ولم يكن ثمة شروط مادية تُطلب من قبل الخطّابين والخطّابات، فكل ما في الأمر أن الخطّاب أو الخطّابة قد يأخذ ما يعطى لها على سبيل الهدية ليس إلا. إضافة إلى ما ذُكر سابقا من أنه بدأ في الآونة الأخيرة دخول عدد من النساء غير السعوديات هذا المجال (الخطّابة)، بخاصة في المدن الكبرى، ومحل التخوف هنا من تحول البعض منهن إلى سماسرة لزواج المسيار من قبل بعض السعوديين على فتيات بعض الأسر المقيمة في المملكة، بحكم قدرة أولئك النساء الأجنبيات الوصول إلى مثل هذه النوعية من الفتيات، ففي تقرير صحفي نشر مؤخراً، تواترت الروايات عن وجود ممارسات غير منضبطة في هذا الشأن. فيشير التقرير إلى أن بعض تلك الخطابات الأجنبيات استطاعت تزويج عدد من الفتيات غير السعوديات عدة مرات بعد طلاقها من كل زواج، وكل الزواجات في هذه الحالة يكون بطريقة (المسيار) ولا يتمّ توثيقه بشكل رسمي في المحاكم، بل يُكتفى بورقة من أحد مأذوني الأنكحة. وللتمثيل على ذلك تذكر أحداهن وهي من جنسية عربية "إن لديها عروض زواج كثيرة أتتها من خاطبات وإن أحد هذه العروض التي عُرضت عليها من مواطن سعودي قال: إنه سيكتفي بعقد القران عند مأذون بورقة غير مصدقة من المحكمة . . وتؤكد أخرى تعمل في أحد

المستشفيات أن زميلات لها تزوجن أكثر من مرة مسياراً من سعوديين وأنهن حصلن على مهر تراوح بين ٢٠ و٣٠ ألفاً، إضافة إلى راتب شهري بين ٢و٣ آلاف ريال. وقالت: إن إحداهن استمر راتبها بعد طلاقها حسب الاتفاق"( ) . ولا يخفى ما في تبعات هذا النوع من الزواج من مشاكل، جمة خاصة بالنسبة للأبناء فيما لو قدر الله وحملت المرأة من أحد الأزواج.

كما أن التعامل غير المسؤول من قبل بعض هذه المشاريع الاجتماعية الجديدة أدى بها إلى تشويه صورتها مجتمعيا، ففي أحد التحقيقات الصحفية عن هذه المكاتب في مصر انتهى التقرير إلى أن هذه المكاتب هدفها مادي بحت، إضافة إلى عدم وجود رقابة أو متابعة من قِبَل الجهات التي رخصت لهذه المكاتب؛ حيث تنتهي المهمة بإعطاء التصريح لها. وينقل التقرير عن أحد من تعامل مع هذه المكاتب وصفه له بأنه (أقرب إلى أن يكون مكتب لتسهيل الدعارة والفجور، فهو عبارة عن فيلا لا يوجد بها رجل واحد، بل نساء، وتؤدي المقابلة في النهاية إلى عروض غاية في الانحطاط). بل الأدهى من ذلك ما ذُكر في التقرير من أن السلطات الإماراتية ضبطت عدداً من مكاتب الزواج الخاصة، وهي تمارس أعمالاً غير قانونية وغير أخلاقية، بعدما تأكد لها أنه يَجري عرض الفتيات والنساء والراغبات في الزواج في فترينات المقاهي والكافتريات على أن يُستدعى الرجال الذين تقدموا إليهن بطلبات للزواج لمشاهدتهن عن قرب وكأنهن سلع معروضة للبيع( ).

ومن هنا تتمثل صور الخطورة الاجتماعية الأخرى حينما يكون التعامل من قبل الراغبين والراغبات بمعزل عن الأسرة، فهنا مكن الإشكال الشرعي، والأخلاقي والاجتماعي، وهو مما ينبغي التأكد منه والتوكيد عليه قبل أن تُقدم الجهات الرسمية على منح تلك التصاريح لمكاتب خاصة للقيام بعملية اختيار الشريك (الخطوبة) لعامة الناس. ومما يجب التوكيد عليه في المملكة أن هذه الممارسات في الدول العربية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار والجدية لدى المسؤولين عن هذا الأمر، حتى لا يتكرر الأمر فيما لو تمّت الموافقة على فكرة إعطاء تصاريح لمكاتب خاصة لتعمل في مهنة الخطّابين والخطّابات، فالحاجة الماسة لتهيئة فرصة لتعريف الراغبين بالراغبات في الزواج يجب ألا تكون شماعة لتبسيط العملية إداريا واجتماعيا.

أما ما يتعلق بمشاريع الزواج والجمعيات الخيرية التي تقدم خدمة (التوفيق) أو (الدلالة) فهي في صورتها الحالية، تعد بمثابة تطور نوعي وتنظيمي لمهنة الخطّابين والخطّابات السابقة، وفق ظروف المجتمع والتغيرات التي يمرّ بها، فهي محاولة لتنظيم هذا الأمر من قبل الجهات الرسمية، وعلى الرغم من أن هذه المشاريع أكثر موثوقية، ومصداقية بحكم عملها الاحتسابي وعدم تقاضيها لأي مبالغ مالية كبيرة من المستفيدين، إلا أن الإقبال عليه كما تشير بعض الإحصاءات بقي محدودا قياسا على إقبال الناس على الخطّابين والخطّابات، ويتوقع أن يستمر ذلك الضعف في الإقبال على هذه المشاريع لفترة من الزمن ما لم تتغير هي من الداخل، والذي يظهر أن السبب في ضعف الإقبال يعود إلى عدد من الأسباب، ومن ذلك:

- كون هذه المشاريع جديدة على الساحة الاجتماعية، في المجتمع، ومن المعلوم أن المجتمع السعودي من أصعب المجتمعات تقبلا للشيء الاجتماعي الجديد، والشواهد في ذلك كثيرة، والأسباب أيضا معلومة.
- ضعف انتشار هذه المشاريع جغرافيا وقلة عددها، وكما ذكر فلا يوجد في المملكة سوى خمسة وثلاثون مشروعا فقط، ومدينة الرياض على سبيل المثال ذات الخمسة ملايين نسمة لا يوجد بها سوى مشروعا واحدا لممارسة هذه المهمة.

– ضعف الانتشار الإعلامي لهذه المشاريع، فكثير من الفئة المستهدفة لم تسمع بها، ولا تعرف الطريق المناسبة للتواصل معها.

– الغالبية العظمى من القائمين على هذه المشاريع من العنصر الرجالي، وهذا يُضعف عملية التواصل من قبل أمهات الفتيات الراغبات في إدراج فتياتهن ضمن قوائم المشروع، ويقابل ذلك سهولة تعاملهن المباشر مع الخطّابات من النساء.

– من المعلوم أن جميع هذه المشاريع القائمة في المملكة لا تتعامل بالصور الفوتوغرافية لكلا الجنسين، كما هو الحال مع الخطّابات، وهذا يُضعف الإقبال عليها، وبالذات من قبل المتقدمين الذكور. حيث يرغب العديد من أسرة الشاب (الأم، الأخت) رؤية الفتاة قبل الشروع في الخطوات الأخرى للزواج. ولا يعني هذا مطالبة المشاريع أن تتعامل بهذا الأسلوب، ولكن من باب ذكر السبب ليس إلا.

وفي اعتقادي أن هذه المشاريع، إن استمرت بهذا المستوى الإداري والاجتماعي، في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) فأنها ستكون عاملا أساسا لتنامي ظاهر الخطّابين والخطّابات مستقبلا وليس هذا فحسب، بل يتوقع أن يكون هذا التنامي للخطّابين والخطّابات بشكل عشوائي، ومتفلّت من العديد من الأخلاقيات الاجتماعية، والأعراف المجتمعية، والضوابط الإدارية. ، وبخاصة في ظل الحاجة الماسة لهذه الخدمة في المدن الكبرى في المملكة. ومن ثم دخول من يسئ لهذه المهنة، أو يستغلها في مآرب أخرى. ويمكن لحظ ذلك لكل راصد للشأن الأسري في المجتمع السعودي، وخاصة في ظل بطء التعامل الرسمي مع العديد من البرامج الاجتماعية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن ذلك على سبيل المثال: ممارسة الإرشاد الأسري، حيث لم يصدر لها أي تنظيم حتى الآن، على الرغم من كون هذه الممارسات الإرشادية التطوعية قائمة في المجتمع السعودي منذ أكثر من عشر سنوات، فلا زالت الإجراءات لإقرار هذه الضوابط تدور في حلقة مفرغة في الجهات التشريعية، والاستشارية، والتنفيذية.

أما ما يتعلق بعملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عن طريق الانترنت، فمن المتوقع ألا يكون لها رواجا حقيقيا، وسوف ينحسر دورها تدريجيا، لعدد من الأسباب، ومنها:

– ضعف المصداقية في المعلومات المتحصلة من الانترنت، وإمكانية الخداع والتحايل فيها، فمن واقع استعراض العديد من المواقع يلاحظ أن المعلومات التي تسجل عن العارضين والعارضات أنفسهم إما وهمية أو مبهرجة، أو مثالية، وكثيراً ما يدخل فيها الزيف والخداع خصوصاً وأنه يصعب التحقق من صدقها، فالإنترنت منظومة افتراضية لا حدود لها، وبالتالي يصعب التأكد من صحة المعلومات التي ترد في المواقع، ومن هنا فإن صعوبة التحقق من المعلومات التي يدلي بها مرتادوا مواقع الزواج، واستحالة فرض رقابة على صحة بيانات المشتركين يجعل الباب مفتوحاً أمام التجاوزات والحيل، وضعف المصداقية، والقبول الاجتماعي لها بالنسبة للأسر السعودية الجادة.

– سيكون هناك ضعف في تعامل الفتيات الجادات، والملتزمات سلوكيا وأخلاقيا، حتى مع ما تدعيها بعض المواقع ذات الصبغة الشرعية فلا يوجد ما يضمن سرية بيانات الفتيات اللاتي يذكرن مواصفاتهن. ولقد أجرت بعض المجلات استطلاعات حول مصداقية مواقع الزواج في الانترنت، واتضح أن الكثير من الرجال يرتادون هذه المواقع بهدف التسلية، ويرون أن العلاقات المقامة عبر تلك المواقع لقضاء الوقت فقط لا للزواج

لأن زوجة المستقبل – من وجهة نظرهم – أعلى منزلة من أن تُختار من ضمن بيانات وصور منشورة في الانترنت، فهم يرون أن المرأة التي تعرض نفسها بهذه الطريقة تكون سلعة رخيصة" ( ). لذا لا عجب أن تكتسب هذه المواقع ومن تعرض نفسها فيها السمعة السيئة وأن هذه المواقع ليست سوى وسيلة للتعارف بشكل غير شرعي، بل أن العديد من الشباب المعنيين بالأمر يبدون سخرية منها، وأنها ليست سوى وسيلة للتسلية والدردشة.

أما عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) عبر القنوات الفضائية فمن المؤكد أن دورها في عملية اختيار الشريك (الخطوبة) تحديدا سينتهي قريبا، إذا استمرت في واقعها الحالي وأسلوبها، وهو عرض المواصفات للراغبين والراغبات، مع أرقام الجوالات ومن يرغب فليتصل من شاء بمن شاء!. والمقصود ليس بقاء القناة نفسها، بل في اعتقادي أن هذه القنوات – وللأسف – ستتوسع وتبتكر أساليب جديدة مثل عرض الصور، ولكن لهدف آخر غير التعارف للزواج، فواقع الحال والشواهد الميدانية تؤكد أنها أصبحت في غالبها الأعم وسيلة التفافية للوصول إلى التعارف غير الشرعي بين الرجال والنساء في المجتمعات المحافظة، وبخاصة أن نتائج الدراسة الميدانية عن المتعاملين مع هذه القنوات، أوضحت عدم اهتمام الغالبية العظمى من عينة الدراسة من الجنسين بتحديد الحالة: التعليمية، أو الحالة المهنية، أو المستوى الاقتصادي ضمن المواصفات الذاتية أو المرغوبة في شريك الحياة. كما أظهرت الدراسة أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة لم يحددوا نوع الزواج المطلوب بنسبة (٨٣،٨٪) من إجمالي العينة. أما من طلب الزواج الشرعي فقد بلغت نسبتهم (١٠،٧٪). وحتى مع إحسان الظن فإن صورة المرأة التي تعرض نفسها وتتعرف على الزوج بهذه الطريق، ستكون غير جيدة لدى الشباب، وهذا يؤدي إلى الشك بين الزوجين مستقبلا، لأن واقع حاله ولسانه يقول: بأن الفتاة التي سمحت لنفسها أن تبني علاقة مع شاب عن طريق الفضائيات تظل موقع شك عند زوجها، مع إمكانية خيانتها له بنفس الطريقة التي تعرفت بها عليه.

مما ذُكر يتضح أنه على الرغم من وجود تأثير من الأسرة في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) على الشاب السعودي ، لكن يظهر أن التغيرات الاجتماعية والحضارية التي أصابت المجتمع ستجعل ذلك التأثير ينحسر إلى حد ما، كما أنه من الواضح أن دور الخطّابين والخطّابات في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) سيبقى، والظروف مهيأة لأن ينحسر، كما أن الظروف نفسها قد تجعل تلك المهنة تزدهر أكثر وأكثر. وذلك في حالة عدم وجود بدائل لديها من الخصائص والمواصفات ما هو موجود لدى الخطّابين والخطّابات. مع ضرورة الإشارة إلى أنه هناك بعض المجتمعات في المملكة لا يصلح لها سوى طريقة الخطّابين والخطّابات، وهذا مما يجب مراعاته حين طرح البدائل، فمبدأ التفريد مع المجتمعات المحلية مطلوب كما هو في التعامل الفردي.

وهذا الأمر يستدعي طرح البدائل المناسبة لعملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي التي تراعي التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية التي أصابت المجتمع، إضافة إلى أخذها بالاعتبار العادات والتقاليد في المجتمع ويكون ذلك عبر مسارين اثنين:

المسار الأول:

التوسع الكبير في مشاريع الزواج التي تقوم ببرامج (التوفيق) و (الدلالة)، سواء من الناحية الجغرافية أو الإعلامية. وبخاصة أنها تمتلك مقومات النجاح، ومنها أن جميع أعمالها تطوعية، أو قريبة منه، وهذا يبعد عنها تهمة العمل لأجل الكسب المادي مهما كانت النتائج المرتبة على عملية التوفيق كما هو موجود لدى بعض الخطّابين والخطّابات . إضافة إلى الصفة شبه الرسمية لهذا المشاريع، مما يضفي عليها شيئا من الثقة والمصداقية في الأعمال التي تقوم بها. إضافة إلى أن التعامل مع جهة ما أفضل من التعامل مع شخص محدد بعينة، وحتى يضمن لهذه المشاريع المزيد من النجاح فإنه لا بد من عدد من الخطوات الإدارية والاجتماعية، ومن ذلك:

- الترخيص الرسمي للمزيد والمزيد من هذه المشاريع الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة، وافتتاح العديد منها في المدن الكبرى.
- حث جمعيات الخدمات الاجتماعية على تقديم مثل هذه الخدمة ضمن حزمة البرامج التي تقدمها لمجتمعها المحلي.
- وضع قيادات مجتمعية وشرعية في هذه المشاريع لإكسابها ثقة الناس فيها. ولا يُكتفى بمن يكون في مجالس الإدارة فحسب، بل السعي لاستقطاب من يوثق بدينه وأمانته تعزيز لثقة الناس فيها.
- وضع ضوابط لهذه المشروعات، ومن يعمل فيها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، حتى تحقق الحد الأدنى من الموثوقية من قبل عامة الناس فيما تقوم به من أعمال.
- التوسع وبشكل كبير في إدخال العنصر النسائي للعمل في هذه المشاريع لتقوم تلك الأقسام ببعض المهمات التي تقوم بها الخطّابات، وبخاصة في التعامل مع النساء. وهذا سيزيد من نسبة الإقبال عليها.
- الدعاية الإعلامية لها، سواء من قبل المشاريع نفسها وفق طريقة احترافية، لا تجرح شعور من يتعامل معها، من جانب، وتحقق هدفها الذي من أجله قامت من جانب آخر.
- ضرورة تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية الأساسية في عمل هذه المشاريع والتوكيد عليها، ومن ذلك السرية، ومبدأ حق تقرير المصير، والتفريد.
- تطوير عملية تواصل الناس مع هذه المشاريع وتطويرها بما يعمل على تحقيق ثقة الناس في سرية البيانات ، وسهولة الوصول لها تقنيا.
- الاستفادة من الخطابات اللاتي يمارسن العمل الآن، ممن يوثق بدينهن وأمانتهن. وجعلهن بمثابة قنوات تواصل مع الفئات التي تعجز هذه المشاريع الوصول إليها، حتى وإن استدعى الأمر صرف مكافآت لهن.
- تهيئة أماكن إدارية مناسبة تحقق الخصوصية لمن يقوم بمراجعة هذه المشروعات من حيث المكان والبيئة الإدارية، حتى يمكن إعطاء صورة دعائية جيدة تشجع الآخرين على التواصل معها.
- النظر في تقديم المزيد من الخدمات في هذا المجال من قبل تلك المشروعات ، بحيث لا يقتصر الأمر على الدلالة، فما المانع من مساعدة المتعاملين مع المشروع من الجنسيين في تقديم المزيد من المعلومات التي يمكن للمشروع التحري عنها عن الجنسيين، من خلال مقابلة الراغب والراغبة كل بحسب جنسه. ويمكن طرح العديد من الخدمات التي يمكن تقديمها مقابل مبالغ مادية، طالما هناك خدمات إضافية ، على سبيل المثال

التحقق من نوعية السفريات التي قام بها الشاب أو المخالفات المرورية، والمديونيات التي عليه، من خلال شركة (العلم) بحكم قدرة هذه الشركة الإدارية والقانونية على الوصول إلى البيانات الشخصية لكل مواطن. مقابل مبالغ مادية، على غرار الخدمات الأخرى التي تقدمها تلك الشركة (العلم) لجهات أخرى.

المسار الثاني:

الترخيص الرسمي لبعض الخطّابين والخطّابات، الذين ثبت جديتهم وأمانتهم، وحصولهم على تزكية من جهات موثوقة أو وجهاء معتبرين في البلد من العلماء أو غيرهم ولا يغني ذلك عن وضع ضوابط إدارية، وأخلاقية، واجتماعية لممارسة تلك المهنة، فالأمر من الخطورة بمكان بحيث يستدعي عدم تركها بهذا الشكل الاجتهادي القائم الآن، حيث الأمر متاح لكل من أراد ممارستها، كما ينبغي أن يستتبع ذلك معاقبة لكل من يقوم بهذه المهنة بشكل موسع ومُعلن، دون إذن من الجهات المسؤولة.

المراجع

١) الآثار الاجتماعية للتوسع العمراني: المدينة الخليجية أنموذجا، عبد الله بن ناصر السدحان، سلسلة كتاب الأمة، مركز البحوث والدراسات، قطر، العدد ١٣٦، ١٤٣١هـ.

٢) الاختيار للزواج بين النموذج الإسلامي و الخصائص المرغوبة للطرفين: تحليل مضمون طلبات الزواج على القنوات الفضائية المتخصصة، سهام احمد العزب، منشورة في ٢٠٠٩/٤/٢٨ في: http://www.sudanja.net/articles.php?action=show&id

٣) الأسرة والمتغيرات التنموية في المملكة العربية السعودية، إبراهيم بن مبارك الجوير، مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ.

٤) التحديث والتغيّر الثقافي والقيمي في المجتمع العربي السعودي، عبد القادر عبد الله عرابي و عبيد عبد الله العمري، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، العدد ٨٦، ١٤٢٢هـ.

٥) التغيّر الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية تحليلية لمسيرة التغيّر الاجتماعي، إبراهيم بن محمّد المنصور آل عبد الله، مجلة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد ٢٤، ١٤١٩هـ.

٦) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ.

٧) الطهر العائلي: العلاقات العائلية في ظل التغيرات المعاصرة، عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، دار اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٨) المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، محمّد بن إبراهيم السيف، دار الخريجي للنشر، الرياض، ١٤١٨هـ، ص١٤١.

٩) جدة أم الرخا والشدة: تحولات الحياة الأسرية بين فترتين، ثريا التركي وأبو بكر باقادر، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٧هـ.

١٠) حسن اختيار الزوجين وأثره في الحد من حالاتِ الطلاق، نزار محمود قاسم الشيخ، بحث مقدم في مؤتمر (ظاهرة الطلاق: الأسباب، الآثار، العلاج)، جامعة الشارقة، ١٤٢٤هـ.

١١) سنن الترمذي، أبي عيسى الترمذي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢١هـ.

السيرة الذاتية للدكتور / إبراهيم بن صالح بن إبراهيم التّنَم

سيرة ذاتية مختصرة للدكتور/ إبراهيم بن صالح بن إبراهيم التّنَم

- أستاذ الفقه المساعد ورئيس قسم الشريعة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء .
- مستشار في مركز التنمية الأسرية والباحث الشرعي في موقع المستشار.
- حصلت على الماجستير من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- سجل موضوع (الامتياز وأحكامه في المعاملات المالية) لنيل درجة الدكتوراه .
- يسر الله له حفظ القرآن الكريم ،وكذا مجموعة من المتون مثل : زاد المستقنع وكتاب التوحيد وسلم الوصول والجزرية والجمزورية والرحبية وجزء كبير من بلوغ المرام وألفية ابن مالك وغيرها .
- درس على مجموعة من مشايخ الأحساء والرياض أمثال : عبد العزيز اليحيى والشيخ خالد المغربي والشيخ عبد الله الحواس والشيخ وليد سلمو صعب و الدكتور عبد الله الركبان و الدكتور أحمد سير مباركي والدكتور عبد الكريم النملة وغيرهم .

أحكام الخَطّاب (الوسيط بين الزوجين في الفقه الإسلامي)

ورقة عمل مقدمة لملتقى "نحو تأهيل علمي وشرعي وضبط اجتماعي ورسمي للخطابين والخطابات في المجتمع السعودي"
وذلك في الفترة من ١٩- ٢١/ ١٠/ ١٤٣١هـ الموافق ٢٨- ٣٠/ ٩/ ٢٠١٠م

إعداد:
د/ إبراهيم بن صالح بن إبراهيم التَنَم
أستاذ الفقه المساعد ورئيس قسم الشريعة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء والمستشار في مركز التنمية الأسرية والباحث الشرعي في موقع المستشار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل النكاح سبباً للفخر يوم القيامة، وزوج من عليائه خاتم رسله وأنبيائه صلى الله عليه وسلم، فقال تعالى ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ سورة الأحزاب:٣٧، والصلاة والسلام على خير من عقد النكاح لأصحابه، سيدنا وحبيبنا وقدوتنا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه وذرياته وأزواجه، وصلاة وسلاماً دائمين متلازمين تلازم القبول لإيجابه.

أما بعد:

ففي وسط هموم الحياة والضغوط اليومية يحتار العديد من الشباب والشابات في الوصول لشريك الحياة، مما يدفع الكثير منهم للبحث عن بدائل مقبولة اجتماعياً وأخلاقياً تساعدهم في تحقيق ذلك الغرض دون مزيد تعب أو معاناة، وأول هذه البدائل التي تحاول توفير ذلك بصورة مقبولة توافر الخطّاب أو الخطّابة في المجتمع.

وتبرز أهمية هذه المهنة في وقتنا المعاصر كمعين كبير لتحصيل مقصد شرعي في تكثير النكاح، بعد أن كان الناس يعرف بعضهم بعضاً.

وعندما ضعفت العلاقات وقلّت فرص التلاقي والتعارف بين الأسر، وانشغل الشباب في أعمال وظيفية تستغرق معظم ساعات يومهم، وكثرت الأعباء الملقاة على عاتقهم، وحرصت طائفة من النساء على مواصلة الدراسة والبقاء في الوظيفة، احتاج كل من هؤلاء وهؤلاء من يثقون به لدلالتهم على الطرف الآخر.

وخير من يقوم بهذه الوسيلة الشريفة -بعد الأهل والأقارب- هو وجود ما يعرف بـ(الوسيط بين الزوجين)، سواء أكان الذي يقوم بهذه المهنة فئة من الأفراد من الرجال والنساء المعروفين بالصدق والأمانة أم كان على المستوى الجماعي المتمثل في (مكاتب التزويج) أو (مواقع الانترنت).

يأتي هذا الملتقى العلمي والشرعي لتأهيل الخطابين والخطابات لبنةً طيبةً في جنب تنظيم وتطوير العمل التطوعي في المجتمع، بإحداث منهج وآلية خاصة بممارسي الوساطة الزوجية؛ لمزيد تأهيل وتدريب لمن يمتهن هذه المهنة، وللارتقاء بالعمل الفردي التطوعي للعمل المؤسسي، وجعل معايير وقواعد تضبط هذه العمل؛ لصد الدخلاء الذين قد يستغلونها لأغراض ومآرب غير شرعية.

وقد تكلمت في هذه الورقة عن جوانب متنوعة تتعلق بالأحكام الشرعية المهمة لمهنة الوساطة الزوجية، وألقيت الضوء على أهميتها وبيان إيجابيات هذا العمل وسلبياته وصفات الخطاب و الخطابة في المباحث الآتية:

المبحث الأول: أهمية مهنة الخطابة وتاريخها وتطورها.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أهمية مهنة الخطابة.

المطلب الثاني: تاريخ الخطابة وتطورها.

المبحث الثاني: تعريف الخطاب (الوسيط الزوجي) والألفاظ ذات الصلة.

المبحث الثالث: تكييف عقد الوساطة الزوجية.

المبحث الرابع: أركان عقد الوساطة وشروط الخطاب.

المبحث الخامس: اختصاصات الخطاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل النكاح سبباً للفخر يوم القيامة، وزوج من عليائه خاتم رسله وأنبيائه صلى الله عليه وسلم، فقال تعالى ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا﴾ سورة الأحزاب:٣٧، والصلاة والسلام على خير من عقد النكاح لأصحابه، سيدنا وحبيبنا وقدوتنا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه وذرياته وأزواجه، وصلاة وسلاماً دائمين متلازمين تلازم القبول لإيجابه.

أما بعد:

ففي وسط هموم الحياة والضغوط اليومية يحتار العديد من الشباب والشابات في الوصول لشريك الحياة، مما يدفع الكثير منهم للبحث عن بدائل مقبولة اجتماعياً وأخلاقياً تساعدهم في تحقيق ذلك الغرض دون مزيد تعب أو معاناة، وأول هذه البدائل التي تحاول توفير ذلك بصورة مقبولة توافر الخطّاب أو الخطّابة في المجتمع.

وتبرز أهمية هذه المهنة في وقتنا المعاصر كمعين كبير لتحصيل مقصد شرعي في تكثير النكاح، بعد أن كان الناس يعرف بعضهم بعضاً.

وعندما ضعفت العلاقات وقلّت فرص التلاقي والتعارف بين الأسر، وانشغل الشباب في أعمال وظيفية تستغرق معظم ساعات يومهم، وكثرت الأعباء الملقاة على عاتقهم، وحرصت طائفة من النساء على مواصلة الدراسة والبقاء في الوظيفة، احتاج كل من هؤلاء وهؤلاء من يثقون به لدلالتهم على الطرف الآخر.

وخير من يقوم بهذه الوسيلة الشريفة -بعد الأهل والأقارب- هو وجود ما يعرف بـ(الوسيط بين الزوجين)، سواء أكان الذي يقوم بهذه المهنة فئة من الأفراد من الرجال والنساء المعروفين بالصدق والأمانة أم كان على المستوى الجماعي المتمثل في (مكاتب التزويج) أو (مواقع الانترنت).

يأتي هذا الملتقى العلمي والشرعي لتأهيل الخطابين والخطابات لبنةً طيبةً في جنب تنظيم وتطوير العمل التطوعي في المجتمع، بإحداث منهج وآلية خاصة بممارسي الوساطة الزوجية؛ لمزيد تأهيل وتدريب لمن يمتهن هذه المهنة، وللارتقاء بالعمل الفردي التطوعي للعمل المؤسسي، وجعل معايير وقواعد تضبط هذه العمل؛ لصد الدخلاء الذين قد يستغلونها لأغراض ومآرب غير شرعية.

وقد تكلمت في هذه الورقة عن جوانب متنوعة تتعلق بالأحكام الشرعية المهمة لمهنة الوساطة الزوجية، وألقيت الضوء على أهميتها وبيان إيجابيات هذا العمل وسلبياته وصفات الخطاب و الخطابة في المباحث الآتية:

المبحث الأول: أهمية مهنة الخطابة وتاريخها وتطورها.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أهمية مهنة الخطابة.

المطلب الثاني: تاريخ الخطابة وتطورها.

المبحث الثاني: تعريف الخطاب (الوسيط الزوجي) والألفاظ ذات الصلة.

المبحث الثالث: تكييف عقد الوساطة الزوجية.

المبحث الرابع: أركان عقد الوساطة وشروط الخطاب.

المبحث الخامس: اختصاصات الخطاب.

المبحث الأول:
أهمية مهنة الخطابة وتاريخها وتطورها.

ويشتمل على مطلبين:
المطلب الأول: أهمية مهنة الخطابة
المطلب الثاني: تاريخ الخطابة وتطورها.

المطلب الأول: أهمية مهنة الخطابة.

تظهر أهمية مهنة الخطابة في الجوانب الآتية:

١-أن القائم بها لا بد أن يكون كفؤاً، متصفاً بالصفات المطلوبة شرعاً؛ ليتمكن من عمله على الوجه الصحيح دون تلبسه بمخالفات شرعية.

٢-كما تظهر أهمية دور الخطاب بتيسير أمر الناس الحاضر منهم والبادي؛ نظراً لصعوبة وصول بعض الأطراف للطرف الآخر، إذ المجتمع الآن قد تغير، فقد كان الناس في الماضي يعرف بعضهم بعضاً ويلتقي بعضهم مع بعض. أما الآن فقد أصبحت فرص الزواج للفتاة قليلة، وهو الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى هذه الطريقة للزواج.

٣-للخطاب دور اجتماعي، إذ إنه اللبنة الأولى في تحصيل عقد الزواج، ولذا كان من المهم جداً اختيار الخطاب؛ لأنه يدخل في منظومة من ينهض بمهمة صون أعراض الناس، وصون العرض من الضروريات الخمس التي حرص الشرع الحنيف على صونها.

٤-إن تفعيل دور الخطاب أو الخطابة له نفع كبير في تيسير أمور النساء خاصة أن هناك أسراً يوجد فيها من خمس إلى تسع فتيات في منزل واحد لم يتزوجن، علماً أن أعمارهن قد تجاوزت(٣٥سنة).

٥-إضافة إلى أن المجتمع بأمس الحاجة إلى مؤسسات مختصة بالوساطة الزوجية؛ لأن العمل بهذه الوساطة هو عمل جليل، يفوق مقدرة الشخص الواحد، بل هو بحاجة لكادر وظيفي متكامل مؤهل ليساهم بالدلالة على الخاطب أو المخطوبة.

وبالنظر للواقع فقد أوجدت مكاتب التزويج الموثوقة نوعاً من المصالحة بين مطالب الأهل والرغبات الشخصية أو بين الفرد وتحقيق شيء من طموحاته مما كان له من الآثار الإيجابية على المجتمع واستقراره.

المطلب الثاني: تاريخ الخطابة وتطورها.

كان الزواج في الماضي يتم عن طريق التعارف بين العائلات أو حتى بصورة داخلية في العائلة الواحدة إلا أن التغيرات الحديثة في المجتمع جعلت الفردية تحل محل العائلة، مما جعل الشاب يحتار أمام لغز اختيار الزوجة، وكذلك خوف الشابة من هم العنوسة التي يطاردها.

وتعتبر مهنة(الخطابة) من المهن التقليدية القديمة التي لها وجود في جميع الدول، وهي مهنة تحظى بنماء سريع بعد أن تطورت ولحقت بالركب الحديث من خلال القنوات الفضائية ومواقع الانترنت والمجالات المتخصصة في الزواج.

ولا تزال هذه المهنة تحظى عند بعض النساء بالمتابعة جيلاً بعد جيل؛ لأن المرأة يغلب عليها معرفة شأن المخطوبة وتسمى بـ(الدلالة) أو (الخاطبة).

وقد انخرط في هذه المهنة بعض الرجال رغبة في المساهمة بالقضاء على العنوسة والعزوبة التي باتت مستشرية في صفوف الجنسين.

وقد امتدت فرصة الاختيار الصحيح في المجتمعات الحديثة من العمل الفردي للخطابين والخطابات لتتوسع

في مكاتب التزويج والمواقع الخاصة في القنوات والانترنت لتسهل فرصة التعارف والتقارب.

وإن تجربة هذه المكاتب ليست قاصرة على دولة معينة بذاتها، بل ظهرت وامتدت في الشرق والغرب وفي البلدان النامية والمتقدمة إلا أن الصورة تختلف باختلاف ثقافة الشعوب.

حتى أصبحت هذه المكاتب إحدى الطرق التي يلجأ إليها كثيرون للبحث عن نصفهم الآخر، وأضحى لهذه المكاتب والمواقع أساليب خاصة لقبول طلب الخاطبين تتمثل جملتها في الخطوات الآتية ( ) :

١-يملأ الخاطب استمارة فيها البيانات الخاصة به من حيث الاسم والعمر والمؤهل الدراسي والحالة الاجتماعية والوظيفة والعنوان ورقم الهاتف والجوال.

٢-يقوم المتقدم بتدوين ملحوظاته ومواصفاته التي يطلبها في شريك الحياة من حيث طوله وعمره ومؤهلاته ووظيفته ومستواه المادي والثقافي والاجتماعي.

٣-أحياناً يطلب المتقدم مواصفات أدق، مثل: الطول والوزن ولون البشرة ولون العيون، وكل ما يريده في شريك أو شريكة الحياة ( ) .

٤-يتم إدخال هذه البيانات في الحاسب الآلي.

٥-يعمل جهاز الحاسب الآلي بحثاً في المتقدمين لطلب الزواج لإيجاد من تنطبق عليه الشروط المطلوبة.

٦-بعد الموافقة المبدئية يتم التنسيق بين الطرفين لتحديد موعد للمقابلة لينتهي دور المكتب بعد ذلك ( ).

المبحث الثاني: تعريف الخطاب(الوسيط الزوجي)والألفاظ ذات الصلة.

الخطاب: مأخوذ من الخِطبة بكسر الخاء ( ) ، وهي مقدمة عقد النكاح، ومعناها عرض الرجل على المرأة الزواج، ويسمى البادئ خاطباً والآخر مخطوباً، والهدف من الخطبة معرفة رأي المخطوبة وما إذا كانت موافقة على الزوج أو لا؟ وكذلك معرفة رأي وليها.

والخطاب: هو من يقوم بتعريف أحد الطرفين بالآخر أو دلالته عليه أو سعيه في التقريب بين طرفيه ونحو ذلك.

والخَطَابة: مصطلح يطلق على عمل من أذن له بالوساطة بين طرفين سواء كان من طرفي العقد أم من أوليائهما.

فالمهمة التي يتعهدها (الخطاب) هي: الوساطة بين الأطراف الراغبة في الزواج لتقريب وجهات النظر فقط، لا نيابة عن أحدهما، وإنما هو طرف ثالث يعمل من أجل التوفيق بينهما.

وبعد تمام الموافقة ينتهي دور الخطاب، وتسقط عنه أي مسؤولية أخرى تنشأ بعد ذلك؛ لأن الوساطة لا تفيد أي أثر لازم يترتب عليها.

وهناك ألفاظ ثلاثة ذات صلة بمصطلح (الخَطابة)، نعرض لبيانها على النحو الآتي:

١-الوسيط: مأخوذ من الوساطة، ومن معانيها: التوسط في الحق والعدل ( ) ، وفي الحسب والنسب والشرف، يقال: رجل وسيط، أي حسيب في قومه ( ) ، وتطلق الوساطة على العمل الذي يقوم به الوسيط، يقال: توسط بينهم أي عمل الوساطة، كالإصلاح بين المتخاصمين، إذ يطلق الوسيط على المصلح.وفي معنى ذلك المتوسط بين العاقدين، وهذا هو المعنى المناسب لموضوعنا الخطابة.

-والوساطة الزوجية تكون بإحدى طريقتين:

الوساطة المباشرة: حيث يأتي ولي الأمر يبحث لابنته أو أخته عن زوج.

الخطابون الخطابات في المجتمع السعودي

والوساطة غير المباشرة: حيث تكون الدلالة فيها عن طريق أخوات متعاونات مع الخطاب أو مكتب التزويج لإرشاد المتقدمين على أهل البنات دون معرفة أهل البيت عن دور الخطاب أو المكتب ( ) .

٢-السمسار: وهو المتوسط بين البائع والمشتري لإمضاء البيع ( ) . قال في تاج العروس ( ) ((وهو الذي يسميه الناس الدلال، فإنه يدل المشتري على السلع ويدل البائع على الأثمان)).

٣-الدلال: وهو الجامع بين البيِّعين، والفعل دل، ودللت على الشيء وإليه من باب قتل، والمصدر الدُّلولة، واسم المصدر الدلالة ( ) .

وهذه الألفاظ الثلاثة (الوسيط والسمسار والدلال) تطلق على من أذن له في التوسط بين الخاطب والمخطوبة أو العكس، فهي تعد من المترادفات، واستعمال أي منها يجزئ في الدلالة على المقصود ، ولا مشاحة في الاصطلاح، لكن أولاها في الاستعمال -فيما أرى- هو اسم (الخطّاب)، وذلك لشيوع معرفته عند عموم الناس؛ ولأنه أدل على المقصود من غيره. والله أعلم.

المبحث الثالث: تكييف عقد الخطابة (الوساطة الزوجية).

يراد بذلك بيان صفة عقد هذه الوساطة الزوجية من حيث اللزوم أو الجواز، وبيان موقعه من العقود. وبيان ذلك ينبني على إيضاح العقود التي يندرج فيها هذا العقد.

والخطابة أو الوساطة الزوجية لم تفرد بهذا الاسم في كتب الفقه، إنما ورد ذكر جملة من أحكام السمسرة في أبواب متفرقة أهمها أبواب الإجارة والجعالة والوكالة.

وفي أثناء هذه الأبواب عد بعض الفقهاء السمسرة أنها إجارة وبعضهم جعالة ، ومنهم من سماها وكالة.

وبالنظر إلى واقع الخطابة أو الوساطة الزوجية نجد أنه يمكن تقسيمها إلى نوعين:

١-وساطة مقدرة بالزمن.

٢-ووساطة مقدرة بالعمل.

أما الوساطة المقدرة بالزمن:

فهي من باب الإجارة ( ) ، ويكون الوسيط فيها حينئذ من باب الأجير الخاص إن لم يختص الموسط بمنافع الوسيط مدة الوساطة، ومن باب الأجير المشترك إن لم يختص به.

ويصح حملها على الجعالة تخريجاً على مذهب الحنابلة، بناء على أن الجعالة تجوز على المدة المعلومة أو المجهولة كما تصح على العمل المعلوم والمجهول ( ) .

ويمكن معرفة الفرق بين العقدين من صيغة العقد أو دلالة عرف أو قرينة، كأن يكون نُصّ على أنها إجارة أو أنها لازمة، أو اتفقا على أنها جعالة أو أنها جائزة أو يدل العرف لأحدهما، كأن يقول: استأجرتك أو جاعلتك أو وسطتك ويدل العرف للزومه أو جوازه.

أما إن خلت مما يحددها من صيغة أو قرينة أو عرف كأن يقول: وسطتك في هذا العمل شهراً أو ستة أشهر بكذا، فإن الذي يظهر حملها على الإجارة اللازمة طرداً للأصل في العقود ( ) .

ويفرق في الوسيط بين كونه أجيراً خاصاً أو مشتركاً بالصيغة أو القرينة أو العرف، كأن يشترط الموسط على الوسيط ألا يعمل لغيره في هذه المدة فيكون خاصاً، أو يشترط الوسيط أن يعمل له ولغيره فيها فيكون مشتركاً

الخطابون الخطابات في المجتمع السعودي

، أو يجري عرف بكونه خاصاً إذا ذكرت المدة، أو يقترن بالعقد ما يدل على المراد ونحو ذلك.

وأما الوساطة المقدرة بالعمل:

فإنه يمكن من خلال كلام الفقهاء استخراج تكييفهم لعقدها على أربعة أقوال ( ) :

أولها: أنها جعالة، وثانيها: أنها إجارة، وثالثها: أنها تكون إجارة وتكون جعالة، ورابعها: أنها وكالة.

ومدار الخلاف في ذلك راجع إلى اعتبار الجهالة في العمل أو عدم اعتباره؛ لأن عمل الوسيط معلوم نوعه مجهولة غايته، فمن جعلها جهالة مؤثرة قال: لا تصح على الإجارة، وهذا مذهب الحنفية والمالكية، لكن عدها الحنفية إجارة فاسدة، وصححها المالكية على أنها جعالة.

ومن اغتفر هذه الجهالة أو لم يعدها مؤثرة صححها على الإجارة، وهذا القول الآخر للحنفية ومذهب الشافعية والحنابلة إلا أنه يمكن حملها عند الشافعية والحنابلة أيضاً أن تكون على الجعالة ( ) ،

والذي يظهر: أن الوساطة المقدرة بالعمل عقد جائز يحق للطرفين فسخه، ولا يلزمهما الاستمرار فيه، وذلك لأن الجهالة المذكورة في عمل الوسيط جهالة تؤثر في لزومه، وأمكن درء هذه الجهالة بحملها على العقد الجائز فيصار إليه كالشأن في الجعالة ( ) .

فالمصلحة للطرفين في عقد الوساطة المقدرة بالعمل أن يكون جائزاً، لما يطرأ على الموسط من العدول عما وسط فيه، إذ القول بلزومها يؤدي إلى القول بإلزام الموسط بإتمام العمل وإجراء العقد المتوسط فيه، فيؤدي إلى الخلل في الرضا الذي هو أساس العقود.

المبحث الرابع: أركان عقد الوساطة وشروط الخطاب.

أركان الوساطة الزوجية خمسة:

١-الصيغة.

٢-العاقدان(الموسط والوسيط).

٣-المتوسط فيه: وهو محل عمل الوسيط .

٤-العمل: وهو ما يبذله الوسيط من جهد لحصول الأمر المتوسط فيه.

٥-الأجرة: وهو العوض الذي يستحقه الوسيط مقابل ما بذل من عمل التوسط.

ولما كان البحث متعلقاً بركن الوسيط في النكاح فسأقصر الحديث عليه، وذلك ببيان شروطه والصفات الواجب توافرها فيه حتى يتسنى له مزاولة هذه المهنة وهو أهل لها ( ) .

-أن يكون الخطاب أهلاً للوساطة سواء اعتبرنا عقد الوساطة لازماً أم جائزاً، فلا بد أن يكون الخطاب عاقلاً مميزاً، فلا يصح من المجنون ولا من الصبي غير المميز.

٢-أن يكون الخطاب حسن السيرة والسلوك من أهل الأمانة والثقة وصدق القول، ولم يكن صدر بحقه حكم بحد شرعي أو بالسجن أو الجلد في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

٣-أن يكون ضابطاً أي متحرياً للدقة بصيراً بالعيوب الزوجية لأجل أن يخبر بها، حريصاً على التثبت من صحة كل ما يتعلق بالتوفيق بين الطرفين.

٤-أن يكون لائقاً طبياً أي سليماً من الأمراض المعدية والعاهات المانعة لقيامه بمهمة التوفيق.

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي

٥-أن يتوخى السرية التامة عند توثيقه للمعلومات وحفظها وتداولها بعدم نشرها لمن لا يستحقها.
٦-أن يكون عالماً بأركان عقد النكاح وشروطه، خبيراً بكل موانع انعقاده ومفسداته ضماناً لقدرته على التحقق من كل ذلك ومراعاته عند قيامه بمسؤولية البحث والتوفيق.
٧-أن يكون ذا هيئة توحي بأنه قدوة لغيره حتى يوثق به ويطمأن إليه.
٨-أن يراقب الله تعالى فيما هو بصدد القيام به، ويحسن النية، ويخلص البحث للطرفين.

المبحث الخامس: اختصاصات الخطاب.
يختص الخطاب أو الخطابة وتتحدد مسؤلياتهما في أمرين مهمين:
١-الدلالة والتوفيق بين الطرفين فقط دون أن يكون للخطاب أي علاقة بعقد النكاح فذلك موكول إلى المأذون الشرعي الذي يقوم بتوثيق عقد النكاح للسعوديين فقط، وأما من طرفاه أو أحدهما أجنبياً أو المرأة منقطعة الأولياء، فالعقد موكل بالقاضي وليس للمأذون صلاحية في هذا العقد ( ) .
٢-إيضاح فوائد الفحص الطبي قبل الزواج وخطورة الأمراض المعدية الوراثية للخاطبين، وتوزيع نشرة توعية حول أهمية الفحص الطبي للراغبين في الزواج ( ).

المبحث السادس: الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بالخطابة.
المطلب الأول: إيجابيات الخطابة.
تتحقق بعقد النكاح الكثير من المصالح، وتدرأ به الكثير من المفاسد، لذا فقد أحاطه الشارع الحكيم بسياج من الحماية والرعاية والاهتمام، وجعل له من الشروط التي تحفظ قوته وتحقق مقاصده وأهدافه.
وإن عمل الخطاب أو الخطابة يعد من أنبل الأعمال التي يمكن أن يقوم بها إنسان، نظراً للأهمية التي لا تخفى على أحد، حيث إنها تكون بداية موفقة لعقد النكاح الذي يجمع أواصر المجتمع وتؤلف بين أفراده.
ومع هذه الميزة العظيمة فهناك أيضاً عدد من الإيجابيات الأخرى، ومن أهمها:
١-أن فيه خدمة للمسلمين وقضاء حوائجهم، فيعتبر من الأعمال الاحتسابية التي يؤجر عليها الإنسان متى اقترنت بنية صالحة.
٢-الراحة النفسية التي يجدها الخطاب أو الخطابة لتقديم الخدمة لطرفين أو أسرتين في المجتمع، حيث يظهر البِشر والفرح والسرور لحصول التوافق بين الخاطبين وذويهما.
٣-التعرف على أحوال المجتمع عن قرب من حيث طباعهم وعاداتهم وتقاليدهم.
٤-التدخل لإصلاح ما يمكن إصلاحه عندما يحدث إشكالات بين العائلتين أو الطرفين ويطلب من الخطاب التدخل، فيبذل ما بوسعه تجاه حل هذه الإشكالات.
٥-دعاء الناس له بالخير لتوفيقه بين الخاطبين، والثناء عليه بعد ذلك في مجلس عقد النكاح؛ إذ كان هو السبب في الجمع بين هذين القلبين.
٦-احترام الناس لمن يؤدي هذا العمل بأمانة وصدق، فالخطاب الصالح التقي يقابل بتقدير شديد من الناس على اختلاف طبقاتهم.

المطلب الثاني: سلبيات الخطابة وعوائقها.

يعتقد كثير من الناس أن مهمة الخطابة من المهام السهلة، حيث إنها-حسب رؤيتهم- لا تتطلب جهداً كبيراً من الخطاب، بلإضافة إلى أنها تدر عليه دخلاً مالياً كبيراً، وهم بذلك قد جانبوا الصواب، فهم لا يعلمون عن المضايقات والمتاعب التي يواجهها الخطاب أثناء تأدية عمله.

ومن أهم هذه العوائق والسلبيات ما يأتي:

١-صعوبة التحقق من شخصية الخاطب أو الخاطبة وما يصاحب ذلك من إحراج عند طلب المعلومات الأولية، وغالباً ما يعتمد الخطاب(الوسيط) على البيانات التي يأخذها شفهياً من المتقدم أو من ملء الاستمارة التي لديه.

٢-زيادة الأعباء والارتباطات والمسؤوليات على الخطاب.

٣-صعوبة حصول بعض الخطابين على إلمام متكامل للأحكام الشرعية المتعلقة بكتاب النكاح أو لوائح تفيد في مهنة الخطابة أو المأذونية.

٤-ما يحدث أمام الخطاب من توتر لأعصاب بعض الأطراف -عندما يحصل توافق وتراكن بينهما- لوجود خلافات على ما يتعلق بلوازم النكاح واستكمال لإنهاء إجراءاته.

٥-تناقض بعض الخاطبين في المعلومات التي يدلون بها، فيذكر الخاطب ابتداء مواصفات وشروطاً معينة، ويبدأ الوسيط في البحث عنها حتى بعد عناء يجد ما يناسبه ثم إذا أخبر الخاطبَ بتوفر مطلوبه، تجده يزيد في الشروط أو يلغي بعضها فيوقع الوسيط في جملة من الهموم والإحراجات.

٦-عدم اجتهاد الخطاب في السؤال عن أخلاق المتقدم واستقامته، إذ يوجد فئة من المتقدمين ليست لديهم مصداقية في النكاح، وقد وجد من المطلقات اللاتي طلقن بسبب عدم السؤال أو التحري عن أزواجهن سابقاً أو أنهن اكتفين بسؤال الخطاب فقط.

٧-عدم الالتزام بالسرية التامة من بعض الخطابين أو الخطابات في حفظ المعلومات للمتقدمين أو المتقدمات.

٨-تحول بعض أهداف هذه المهنة الشريفة إلى ممارسات غير شرعية بطلب التكاليف الباهظة أو الحرص على التوفيق دون التأكد من مناسبة الأطراف لبعضهما.

٩-عدم الرقابة مطلقاً أو ضعفها لممارسة الخطابين والخطابات وكذا لمكاتب التزويج أو مواقع الانترنت، حيث تمارس بعض هذه الجهات نشاطها بغير مظلة شرعية أو نظامية، بل تعمل في الخفاء من أجل الربح والنصب مقابل زواجات معينة محددة مستغلين تفشي ظاهرة العنوسة في النساء أو كبار السن من الرجال.

المبحث السابع: أحكام الخطاب (الوسيط الزوجي).

للخطاب أو الخطابة أحكام فقهية متنوعة، اقتصرت على ما له أهمية كبيرة في واقع ممارسة هذه المهنة، أهمها ما يأتي:

١-للصيغة التي تتم بها الوساطة صور عديدة ( ) ، لفظية: كأن يقول الموسط: وسطتك فيقبل الوسيط، أو غير لفظية: كالكتابة، فيكتب له الموسط: وسطتك أو وكلتك فيقبل الوسيط، أو بالإشارة المفهومة، فإذا عقد من لا يقدر على النطق عقداً بالإشارة كالأخرس ومن اعتقل لسانه: صح اتفاقاً ( )بشرط أن تكون إشارته مفهومة؛ لأنها تقوم مقام العبارة في تعامله وبيان مقصوده، ولو لم تعتبر لكان ضرراً في حقه.

أو بالإرسال: وذلك بأن يرسل أحد الخاطبين شخصاً يبلغ إيجابه أو قبوله للخطاب.

فتصح الوساطة بكل ما يدل عليها من دلالة لغوية أو عرفية استعملها الناس وأبانت عن مقصدهم، سواء كان ذلك بلفظ أو إشارة أو كتابة أو إرسال أو غير ذلك.

٢-يصح للخطاب المسلم أن يكون وسيطاً للكافر الذمي والمستأمن؛ لأن عقد الوساطة من عقود المعاوضات التي يملكها المسلم والكافر، ولا تتضمن إذلال المسلم ولا استخدامه كالبيع فإنه لا يشترط له إسلام العاقدين إجماعاً، ولا فرق في هذا بين الوساطة المقدرة بالعمل أو الزمن.

وكذا العكس بأن يكون الكافر الموثوق المعروف بالصدق والأمانة وسيطاً للمسلم.

٣-إذا اختلف الموسط والوسيط في أصل الوساطة، بأن قال: وسطتني، وأنكر الآخر ذلك ولا بينة بينهما، فالقول قول الموسط؛ لأنه منكر، والأصل براءة ذمته وعدم إذنه( ).

أما إذا اختلفا في قدر الأجرة، فإن كان هناك عرف في مقدار أجرة الوسيط فيعمل به، وأما إن لم يكن عرف فإنهما يتحالفان، فيحلف كل واحد على إثبات ما ادعاه ونفي ما ادعى عليه،؛ لأن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه كالاختلاف بين البائع والمشتري، فإذا تحالفا كان للخطاب أجرة المثل إذا تم العمل، فإن لم يكن قد عمل كان لهما فسخ العقد ( ).

وأما إذا اختلفا في دعوى التبرع بعد انتهاء العمل، بأن قال الموسط: عملت متبرعاً بدون أجر، وقال الوسيط: بل بأجرة، فالقول قول الوسيط إذا كان معروفاً بأنه يعمل بالأجر وإلا فلا يستحق شيئاً؛ لأن اشتهاره بذلك يجري مجرى التنصيص على الأجر ( ).

٤-إذا أراد الخطاب أن يستنيب غيره في الوساطة، فإنه لا يخلو إما أن تكون الوساطة واردة على عين الخطاب أو على ذمته.

فإن كانت واردة على عينه كأن اشترطت مباشرته العمل بنفسه بأن كان مقصوداً بذاته لشهرته أو لحذقه، فلا يجوز له أن يستنيب؛ لأن الغرض لا يحصل بغيره أشبه ما لو أسلم في نوع فسلم إليه غيره.

وإن كانت الوساطة متعلقة بذمة الخطاب، وانتفى قصد عينه فإنه يجوز له أن يستنيب غيره؛ لأن المستحق عمل في ذمته، ويمكن إيفاؤه بنفسه أو بالاستعانة بغيره ( ) .

٥-إذا اشترك أكثر من خطاب في عمل الوساطة الزوجية، بحيث يعمل كل فيما طُلب منه، أو فيما طُلب من صاحبه ثم يقتسمون ما حصل لهم من ذلك، فهذه شركة جائزة، وهي من قبيل شركة الأبدان؛ لأنها تكون في الأعمال والصنائع، والوساطة الزوجية من ذلك ( ) .

٦-شهادة الخطاب لا تخلو من حالين:

إما أن يكون الوسيط عدلاً فلا ترد شهادته لعدالته.

وإما أن يجرّ إلى نفسه منفعة أو يدفع عنها مضرة بشهادته أو يحلف كاذباً أو يعد ويخلف وغلب هذا عليه ، فلا تقبل شهادته؛ لأنه يكون متهماً حينئذ ولا شهادة لمتهم( ) .

وعلى ذلك فإن الخطاب إذا شهد فيما يتهم فيه لم تقبل شهادته.

٧-يستحق الخطاب أجرة على وساطته، سواء كانت دلالة أم بحثاً أم سعياً بين الطرفين، والأصل فيها الحل لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ سورة البقرة:٢٧٥، إذ إن الخطاب يأخذ هذه الأجرة مقابل قيامه بعمل مباح.

ولتقدير الأجرة للوسيط صور عديدة، أهمها صورتان:

أ-إذا جعلت أجرة الوسيط مبلغاً من المال معلوم القدر والنوع كألف ريال مثلاً صحت؛ لأن الأجرة معلومة قدراً و نوعاً ( ).

ب-إذا عمل الوسيط لغيره دون أن يجري بينهم تسمية أجرة وتم العمل، استحق الوسيط أجرة المثل بشرط أن يكون الوسيط عمل بإذن الموسط؛ لأن الوسيط قد استهلك عمله فلزمته أجرته، وعدم إعطائه أجراً إبطال لعمله الذي انتفع به، فيكون من أكله بالباطل ( ) .

لكن لو عمل له بدون إذنه لم تجب له أجرة، ويكون من باب تصرف الفضولي.

٨-الوساطة الجائزة -وهي المقدرة بالعمل- يجب الأجر فيها بتمام العمل، ولا يجب في الذمة قبل ذلك؛ لأن عقدها جائز يحق لهما فسخه، فإيجابه في الذمة يناقض الجواز، فإذا تم العمل لزم ووجب الأجر( ) .

وأما الوساطة اللازمة -وهي المقدرة بالزمن- فيجب الأجر فيها بالعقد، ويستحق بتسليم الوسيط نفسه، ويستقر كاملاً بمضي المدة، فمتى مضت المدة والوسيط قد سلّم نفسه استقر الأجر كاملاً، سواء عمل أم لم يعمل، قياساً على الثمن في البيع إذ إنه يُستحق بمجرد العقد عند إطلاق ذكره فيه؛ ولأن الأجرة عوض في عقد يتعجل بالشرط، فوجب أن يتعجل بمطلق العقد ( ) .

-إذا عمل الخطاب الأول في الوساطة الزوجية، لكن لم يتم العقد عن طريقه، وإنما تم بسبب خطاب آخر، فلا يستحق الأول أجراً إلا إن ظهر ما يدل على إرادة حرمانه من الأجر فإن هذا يكون استحلالاً لجهده وعمله، والأصل أن له فيه الأجر.

ووجه ذلك: أن الأجر مقابل بحصول المقصود، كما جرى بذلك العرف والعادة، فيكون الأجر من تم النفع عن طريقه؛ إذ إن ذلك هو ثمرة الوساطة.

لكن لو كان بين الخطاب الأول والثاني شرط ، أو جرى عرف بأن الخطاب يستحق أجراً على عمله دون نظر لحصول المقصود عن طريقه فيعمل بذلك.

-إن المعتبر في أجرة الوسيط هو: الشرط أو العرف إن وجد، بأن كان على أحد الطرفين أو عليهما معاً، فإذا اجتمع شرط وعرف، قدم الشرط؛ لأن الشرط نص صريح فيقدم.

فإذا لم يكن شرط ولا عرف، فالظاهر أن يقال: إن الأجرة على من وسطه منهما، فلو وسطه الرجل كانت الأجرة عليه، ولو وسطه الأنثى لزمتها الأجرة، فإن وسطاه معاً كانت بينهما.

الخطابوت الخطابات في المجتمع السعودي

١١-إذا أراد أحد طرفي الوساطة فسخها فلا يخلو:

إما أن تكون الوساطة لازمة أو جائزة.

فإن كانت الوساطة لازمة: فإنه لا يحق لأحدهما فسخها ابتداء ( )، ولو أراد الموسط فسخها قبل انتهاء المدة لزمته أجرة الوسيط، أو أراد الوسيط الفسخ ألزم بالاستمرار؛ لأنها عقد لازم فترتب مقتضاها.

وإن كانت الوساطة جائزة: فإنه إذا أراد أحد الطرفين الفسخ قبل شروع الوسيط في العمل فذلك له، وكذلك بعده ما لم يتم العمل؛ لأنها عقد جائز من الطرفين فكان لهما الفسخ كسائر العقود الجائزة، فإذا تم العمل لزمت فلا تفسخ ( ) .

ولا يستحق الوسيط شيئاً إذا فسخ الموسط قبل إتمام العمل؛ لأن العمل لم يتم فلم يستفد الموسط من عمل الوسيط، وفسخه للعقد بناء على جوازه، وليست مراعاة الوسيط بأولى من مراعاة الموسط في جواز الفسخ.

لكن لو كان هناك شرط أو عرف معتبر بأن الخطاب يستحق أجرة لما مضى من عمله إذا فسخ الموسط عمل به ( ) .

١٢-إذا هرب الخطاب قبل إتمام العمل:

فإن كانت الوساطة جائزة فسخ العقد؛ لأنه لم يلزمه أصلاً.

أما لو كانت الوساطة لازمة:

فإن كانت على مدة ومضت انفسخ العقد.

وإن كانت على عمل في ذمته -عند من قال بلزومها- فإنه يستأجر من ماله من يقوم بعمله، فإن تعذر فللموسط الفسخ أو الانتظار إلى أن يرجع فيطالبه بالعمل ( ) .

١٣-يجوز دخول مواقع الزواج على الانترنت والاستفادة منها إن هي انضبطت بالضوابط الشرعية، ومن أهم هذه الضوابط:

أ-ألا تعرض فيها صور النساء؛ لأن النظر إلى المخطوبة إنما أبيح للخاطب فقط إّا عزم على النكاح، ولا يباح لغيره النظر، ولا يجوز تمكينه منه.

ب-ألا يعرض في المواقع وصف دقيق للمرأة كأنها ترى، لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا تباشر المرأة المرأة فتنعتها لزوجها كأنه ينظر إليها)) رواه البخاري برقم: ٥٢٤٠.

ج-ألا يتاح المجال للمراسلة بين الجنسين، لما يترتب على ذلك من المفاسد، ومنها دخول العابثين والعابثات بقصد الإفساد أو التسلية، وإنما تتولى إدارة الموقع التأكد أولاً من شخص الخاطب والربط بينه وبين ولي المخطوبة.

المبحث الثامن: المقترحات والتوصيات.

تمخضت ورقة هذا البحث عن بعض المقترحات والتوصيات المهمة، التي سيكون لها إن شاء الله تعالى أثر في ضبط ممارسة مهنة الخطابة، وحسن الأداء على أكفإ وجه.

ومن أهم ذلك:

-إيجاد آلية خاصة لممارسي الوساطة الزوجية ونظام خاص، ورخص لمن امتهن هذه المهنة لضبطها وصد الخلاء عليها الذين قد يستغلونها لأغراض ومآرب غير شرعية.

٢-أن تكون هناك ضوابط ومعايير موحدة للإعلان عن كون هذا الشخص خطاباً أو خطابة بحيث يحق له أن يعمل له بطاقات تعريفية للتوزيع يوضع عليها اسمه ولقبه وعنوانه دون اللجوء إلى وضع صورته -أعني الخطاب، أما الخطابة فلا يجوز ابتداء لوجوب تغطية الوجه- ، كما يحق له أن يجعل له مكاناً محدداً أو موقعاً الكترونياً يتعامل فيه للتوفيق بين الطرفين.

٣-حبذا لو كان هناك إشراف عام من المحكمة الشرعية على عمل الخطابين والخطابات قياساً على إشرافها على عمل المأذونين الشرعيين.

٤-يعتمد نجاح أي عمل واستمراريته لدعم ومؤازرة، لا سيما عندما يكون العمل تطوعياً ويتصل بمصالح الناس وخدمتهم ، فهو يحتاج إلى مؤازرة الجهات المعنية في الدولة، وكذا دعم العلماء وطلاب العلم والمثقفين، ولا ننس أهمية الدور الإعلامي في بيان أهمية هذه المهنة من خلال المشاركة في الصحف والمجلات والقنوات التي تجعل الفكرة تتطور لتشمل طبقات واسعة من المجتمع.

٥-لا بد من إيجاد مواجهة شاملة تشترك فيها الجهات الرسمية مع الجمعيات الأهلية وكل المنظمات التي تعمل في مجال رعاية الأسرة، لإيجاد اتجاه عام للتشجيع على الزواج بين الشباب والشابات في سن مناسبة، وتشجيع ثقافة تكوين الأسرة والحرص على نجاح الزواج واستمراره. وهذا الحل الجماعي أصبح حاجة ملحة كبديل للمواجهة الفردية من جانب كل حالة.

هذا ما تيسر إيراده في هذه الورقة، والموضوع بحاجة لمزيد بحث وتتبع، عسى ربي أن ييسر ذلك في مناسبة قادمة.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وحبيبنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين.

التوصيات الختامية

للملتقى العلمي الحواري الثامن بعنوان:

(نحو تأهيل علمي وشرعي وضبط اجتماعي ورسمي للخطابين والخطابات في المجتمع السعودي)

والذي نظمه مركز رؤية للدراسات الاجتماعية والجمعية الخيرية (للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية (وئام
خلال الفترة من ١٩-٢١/١٠/١٤٣١هـ الموافق ٢٨-٣٠/٩/٢٠١٠م

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد...

بفضل من الله وتوفيقه ، عُقد الملتقى العلمي الحواري الثامن بعنوان "نحو تأهيل علمي وشرعي وضبط اجتماعي ورسمي للخطّابين والخطّابات في المجتمع السعودي" وذلك خلال الفترة من ١٩-١٤٣١/١٠/٢١هـ الموافق ٢٨ - ٢٠١٠/٩/٣٠م بفندق شيراتون الدمام، والذي نظمه كل من مركز رؤية للدارسات الاجتماعية والجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية (وئام)، وقد تناول الملتقى على مدار أكثر من خمس ساعات عدة محاور ترتبط بمدى الحاجة للتأهيل العلمي والشرعي والضبط الاجتماعي والرسمي للخطّابين والخطّابات والتوفيق بين راغبي الزواج بأسلوب علمي حضاري.

كما ضم الملتقى سلسلة من الدورات والبرامج التدريبية المصاحبة حول العلاقات الأسرية وفنون التعامل بين الزوجين وحاجات المراهقين، ومهارات التعامل مع الأطفال. وهدف الملتقى إلى ضرورة النظر في مسألة الخطّابين والخطّابات في المجتمع السعودي، وكيف يمكن تطوير هذه المهنة والاعتراف والإقرار الرسمي بها، مع تحديد نوع التعليم العلمي المطلوب لتأهيل من يعمل في مجال التوفيق بين راغبي الزواج أو التعارف بين الجنسين بهدف الزواج .

المحاور الرئيسة للملتقى:

سعت أوراق العمل والنقاش والحوار العلمي لتغطية المحاور الآتية :

١. ضرورة التأهيل العلمي لتخريج وتأهيل الخطّابين والخطّابات في المجتمع السعودي، وذلك بالدعوة لوجود تخصص شرعي (دبلوم) بالجامعات والمعاهد العلمية يؤهل المنتسبين إليه، يتيح تخريج خاطب وخاطبة مؤهلين مع إمكانية تعديل المسمى .

٢. وضع تصور لمفردات المقررات والدورات التدريبية الملائمة والمناسبة لتأهيل الخطّابين والخطّابات.

٣. تحديد الضوابط والوسائل الاجتماعية والشرعية في ضوء الكتاب والسنة حول كيفية التوفيق بين راغبي الزواج. مع توضيح آداب الخطبة والشروط العامة لها. وأسس الاختيار مع مراعاة العادات والتقاليد النبيلة السائدة بكل منطقة .

٤. اقتراح أي الجهات الرسمية (الوزارات، المؤسسات) التي من المفترض أن ينضم تحتها وتشرف على عمل الخطابين والخطابات.

٥. إبراز حاجة المجتمع السعودي لمكاتب رسمية لها مرجعية شرعية وتخضع لضبط اجتماعي يعمل من خلالها الخطابين والخطابات .

٦. مدى إقبال الطلاب والطالبات على دراسة هذا التخصص، وما الشروط الواجب توافرها في المتقدمين؟

و قدّم في الملتقى أربع أوراق عمل قسمت على جلستين تناولت الدعوة للتأهيل العلمي والشرعي والضبط الاجتماعي والرسمي للخطابين والخطابات في المجتمع السعودي والاهتمام بمن يعمل في مجال التوفيق بين راغبي الزواج.

وقد تميّزت جلسات الملتقى بمداخلات علميّة نزيهة، وأُطروحات فكريّة متعددة ، كما أتاح الملتقى فرصة لتلاقي الأفكار من خلال حضور ومشاركة نخبة متميزة من المتخصصين في مجال علم الاجتماع الأسري وعلم النفس والتربية والعلوم الشرعية من ذوي الخبرة العلمية والبحثية وعدد من القانونيين والمشرفين على جمعيات ولجان تيسير الزواج بالمملكة والممارسين لمهنة الخطبة والتوفيق بين راغبي الزواج. وممثلي الوزارات المعنية مثل وزارة الشؤون الإسلامية، التعليم العالي، الشئون الاجتماعية، الإعلام، العمل، العدل.

وقد خلصَ الملتقى من خلال ما طُرح من أوراق العمل وما طَرحه المشاركون أثناء المداخلات ـ والذي بلغ عددهم حوالي ٧٥ مشاركاً من المهتمين والمتخصصين رجالاً ونساء ـ لجملة من التوصيات، التي سيكون لها ـ إن شاء الله تعالى ـ أثر في ضبط ممارسة مهنة الخطابة، وحسن الأداء ومنها ما يلي: ـ

١)-تشكيل لجنة متخصصة من الجهات ذات العلاقة (الشؤون الاجتماعية ، المحاكم الشرعية ، العدل ، الداخلية ، متخصصين في علم الاجتماع والنفس والتربية) للعمل على :

١. تصميم دليل عمل أقسام التوفيق في الجهات القائمة .

٢. ميثاق مهني وأخلاقي وقانوني ملزم للعاملين في مجال التوفيق بين راغبي الزواج في غير الجهات القائمة الرسمية .

٣. دعم وتفعيل الجهات القائمة بالتوفيق بين راغبي الزواج بجميع أنواع الدعم (المالي الإداري المعلوماتي) ،وتوجيه جميع الجهات ذات العلاقة بتسهيل مهمتها.

٤. تصميم برامج تدريبية وتأهيلية لمن يمتهن التوفيق .

٢) دعوة الجهات القائمة على التوفيق إلى :

١. توظيف الخطابين والخطابات خصوصا الممارسين للمهنة بعد تأهيلهم وتدريبهم وإكسابهم المهارات اللازمة لهذه المهنة .

٢. الاهتمام بالتوفيق بين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع .

٣. عقد مزيد من الملتقيات والدراسات التي تعنى بموضوع التوفيق بين راغبي الزواج والتوصية بنشر نتائجها وتفعيلها.

٤. وضع اسم بديل للخطابين والخطابات :) أخصائي أسري) (مستشار أسري) (مستشار اجتماعي) (وسيط زواجي) (التوفيق الأسري).

٣)- دعوة الأسرة للقيام بدورها الايجابي في التوفيق بين أبنائها.

٤)- دعوة كافة وسائل الإعلام للقيام بدور إيجابي في تفعيل التوصيات.

٥)- السعي لاستحداث تخصص علمي وشرعي أكاديمي كدبلوم لمن يرغب في العمل بمهنة التوفيق.

٦)- تشكيل لجنة من مركز رؤية للدراسات الاجتماعية والجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية (وئام) تعمل على :

١. بالتعاون مع المهتمين لتفعيل ومتابعة التوصيات وصولا لتحقيق الهدف الرئيس من الملتقى ورفعها لجهات الاختصاص من مشرعين وتنفيذيين ونخب علمية وإعلامية .

٢. تكوين لجنة مشتركة من مركز رؤية للدراسات الاجتماعية وجمعية وئام لإعداد تصور إجرائي للمؤسسة المشار إليها سابقاً والتخطيط والتأسيس لها ومخاطبة الجهات المعنية للموافقة وتسهيل إنشائها وذلك استناداً إلي توصيات المشاركين في الملتقى.

٧)- يوصي المجتمعون بتأسيس مؤسسة رسمية للوساطة بين راغبي الزواج.

ويوصي المجتمعون بضرورة وجود رؤية تربوية أخلاقية للسبل المقبولة اجتماعياً ودينياً لأشكال التوفيق بين الشباب للزواج يتولي الوالدين والمسجد ومؤسسات التعليم ووسائل الإعلام المختلفة إكسابها حتى لا يكون البديل:

- التواصل غير المباشر بين الشاب والفتاة عبر وسائل التقنية الحديثة:
- ليتطور مع مرور الزمن إلى الاتصال المباشر.
- وينتهي إلى التقليد الأجنبي بأنه لا زواج إلا ويسبقه عقد صداقة وعلاقة حب.

الفهرس

-كلمة رئيس مجلس الإدارة

-كلمة الامين العام لوئام

- الأمين العام الرؤية

- هدف الملتقى

- المحاور

- المشاركون

- اللجان

- الجدول العام للملتقى وفعالياته

جدول الحلقة العلمية

الفعاليات

اليوم الاول

اليوم الثاني

اليوم الثالث

وئـام : الجمعية الخيريـــة للمساعـــدة على الزواج والرعـاية الأســـرية بالمنطقة الشرقيـة – مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية برقم (٤٩٦)
ص.ب. ٥٠٩٠ الدمام ٣١٤٢٢ المملكة العربية السعودية هاتف: ٨١١٧٤١٥ ٣ ٩٦٦+ فاكس: ٨١١٧٤١٩ ٣ ٩٦٦+ www.weaam.org.sa
رؤيـــة: القصيـــم / الـرس ص.ب ٢٣٤٥ الرمـز البريدي ٥١٩٢١ هاتف: ٣٥١٢٢٢٦ ٦ ٩٦٦+ فاكس: ٣٥١٢٢٢٧ ٦ ٩٦٦+